

رود طمـوح بلاح
وح بلاحدود طم
دود طمـوح بلا
بلاحدود طم

KHALEEJI 

التقرير السنوي ٢٠٢٣

Empowering Ambition	٠٤
تقرير رئيس مجلس الإدارة	٠٦
الرؤية والرسالة	١٣
أعضاء مجلس الإدارة	١٤
تقرير الإدارة التنفيذية	١٦
فريق الإدارة	١٨
الإطار العام للحكومة	٢٠
إدارة المخاطر	٢٢
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٢٤
تقرير مدققي الحسابات	٢٥
البيانات المالية الموحدة	٣١
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٣٨
إفصاحات عامة	١١٥



صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

تمكين الطموح



يقدم خليجي خدماته لأصحاب الطموح. نهدف إلى مساعدة عملائنا على تحويل طموحهم إلى واقع ملموس؛ لأن نجاحهم هو نجاحنا أيضًا، ولذلك هم يختارون التعامل مع خليجي ونحن في خدمة طموحهم ونجاحهم لأنه على الرغم من أن الحياة تتطور باستمرار، فإن الوفاء بهذه الالتزامات يظل مبدأً أساسيًا للنجاح.

شريك في الطموح



تقرير رئيس مجلس الإدارة

هشام أحمد الرئيس، رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم بالصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بين الجهتين لتيسير تقديم خدمة الاستبدال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للمواطنين المنضوين تحت مظلة الهيئة، بالإضافة لتوقيع اتفاقية مع صندوق العمل 'تمكين' لطرح برنامج تمويلي خاص يهدف لدعم الأطباء البحرينيين العاملين في القطاعين العام والخاص الراغبين في استكمال دراستهم.

كما واصل البنك أيضاً توسيع نطاق تعاونه مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان لتقديم حلول تمويل إسكانية بمزايا استثنائية للمواطنين المستفيدين من برامج السكن الاجتماعي بالإنسجام مع جهوده الدؤوبة الرامية للمساهمة في توفير العيش الكريم للمواطنين وتأمين منزل العمر لهم. وفي السياق ذاته أيضاً، عقد البنك اتفاقيات شراكة مع عدد من شركات التطوير العقاري الرائدة في المملكة من أجل توفير عروض تمويلية عقارية حصرية لعملائنا الكرام ليتملكوا وحدات سكنية من تنفيذ هذه الشركات الرائدة.

وفي إطار نهجه الريادي والمبتكر، أعلن البنك خلال العام الماضي عن إطلاق 'حساب الراتب' الأول من نوعه في مملكة البحرين والمتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والذي يُقدم مزايا حصرية على تحويل الراتب الشهري إلى البنك، تشمل معدل ربح متوقع يصل إلى 4%، إضافة إلى الدخول في سحبات شهرية على جوائز نقدية قيمة وغيرها من المزايا الحصرية.

من جهة أخرى، احتفى البنك خلال العام الماضي بتخريج الدفعة الأولى في برنامج التدريب المبتكر والحصري 'بوابة الصيرفة' الذي أطلقه بهدف تسليح حديثي الانضمام لسوق العمل بالخبرات والمهارات اللازمة للتأقلم مع متطلبات العمل في القطاع المصرفي. وعلى صعيد مسؤوليتنا الاجتماعية الراسخة، وقع البنك اتفاقية تعاون مشتركة مع الخدمات الطبية الملكية لبناء مركز متخصص لسرطان البروستات معد بأحدث التقنيات العالمية. (يتبع)

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسعدني أن أسلط الضوء في هذا التقرير على البيانات المالية لخليجي بنك (البنك) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

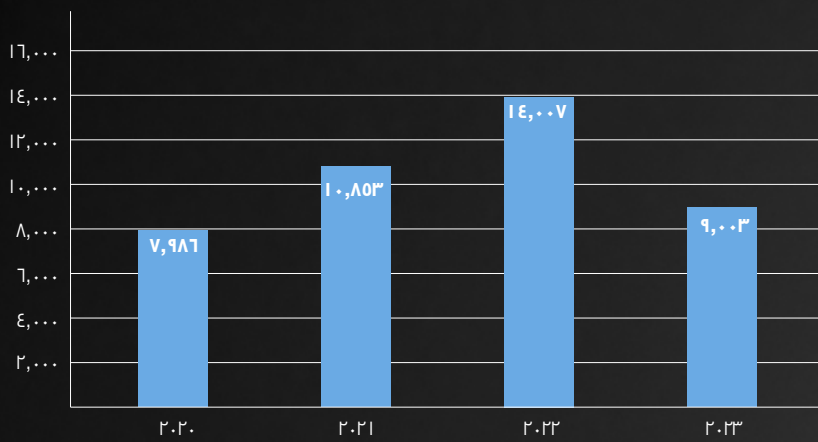
لقد شهد العام الماضي تحقيقنا لنتائج مالية إيجابية للسنة الرابعة على التوالي مع تسجيلنا لأرباح عائدة على المساهمين بقيمة 9,003 مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وتأتي هذه النتائج على الرغم من تأثير المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم بارتفاع تكلفة التمويل بسبب زيادة أسعار الفائدة العالمية وانعكاسها على أسعار الفائدة المحلية، وهو ما انعكس على أداء معظم المؤسسات العاملة في هذا القطاع. نحن ندرك التحديات المرتبطة بارتفاع أسعار الفائدة وتأثيرها على معدلات النمو، وبالتالي بات يتوجب على البنك أكثر من أي وقت مضى أن يكون سباقاً ومبادراً في عملياته حتى يستطيع التكيف مع التحولات العالمية الجديدة، ولذلك سخرنا موارداً لتجاوزها من أجل ضمان استدامة ربحية البنك، مُركّزين على البيئة الإقتصادية المواتية في المملكة والتي لها أهمية كبيرة في ازدهار البنوك وتميزها.

لقد مثل العام الماضي مرحلة جديدة في تاريخ هذه المؤسسة المالية المرموقة مع تدشيننا لهوية البنك الجديدة ليتحول من المصرف الخليجي التجاري إلى خليجي بنك بما يُجسد رؤيتنا للقطاع المصرفي وتطلعاتنا وطموحاتنا للفترة القادمة، لا سيما توفير أسس النجاح لعملائنا الكرام وأن نكون دوماً جزءاً لا يتجزأ من قصص إنجازاتهم.

من جهة أخرى، كما تميز العام 2023 بعقدنا لشراكات مثمرة مع عددٍ من مؤسسات القطاع العام والخاص، وفي مقدمتها توقيع اتفاقية تسهيل ائتماني بقيمة 200 مليون دولار أمريكي مع الشركة القابضة للنفط والغاز، وإبرام اتفاقية شراكة استراتيجية مع stc pay، وتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تهدف إلى تعزيز الشراكة

لقد كان عام ٢٠٢٣ عامًا مهمًا، حيث شهد تغيير هويتنا التجارية إلى "خليجي بنك" مما يعكس رؤيتنا للقطاع المصرفي وتطلعاتنا وطموحاتنا للفترة المقبلة، لا سيما في توفير أسس النجاح لعملائنا الكرام.

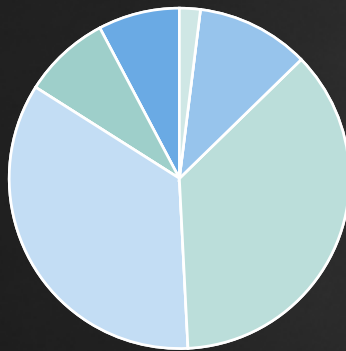




ربح السنة العائد إلى مساهمي الشركة الأم

الموجودات

- نقد وأرصدة لدى البنوك، ٨%
- إيداعات لدى مؤسسات مالية، ٨%
- استثمارات في صكوك، ٣٥%
- عقود التمويل، ٣٦%
- استثمارات، ١١%
- موجودات أخرى، ٢%



تقرير رئيس مجلس الإدارة (يتبع)

وانطلاقاً من التزامنا بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، وإعمالاً بأحكام المادة رقم (١٨) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (١٢٥) من اللائحة التنفيذية من القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢، وتعهد البنك بالحفاظ على مبدأ الشفافية التامة مع المساهمين الكرام، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه الذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.



هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

سنعمل خلال العام الجاري على استمرار هذا النهج المُبتكر مع الالتزام التام بمسؤوليتنا الوطنية الرامية إلى الارتقاء بالقطاع المصرفي وتوفير تجربة مصرفية استثنائية لعملائنا الكرام، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من مكانة البنك الريادية في قطاع الصيرفة الإسلامية بما يحقق تطلعات الشركاء والعملاء والمساهمين الكرام.

ختاماً، بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي خليجي بنك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرفع للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المُعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله، أسمى آيات الشكر والعرفان على ما يقدمونه من دعم ومساندة لجميع قطاعات العمل في المملكة، وخصوصاً القطاع المصرفي. كما أود أن أعرب عن عميق تقديري وامتناني لمصرف البحرين المركزي على تعاونهم المثمر والبناء، والشكر موصول كذلك للوزارات والأجهزة الحكومية وبورصة البحرين على دعمهم ومساندتهم المستمرة.

كما أود أن أشيد بما قدمه فريق عمل البنك من جهود مُخلصة في سبيل ترسيخ ريادة البنك ووصوله لتفاق جديدة من النجاح والتطور من خلال اتباع نهج مبتكر أرسيناه لنجني أفضل النتائج مع الحفاظ على ما نقدمه من منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلي تطلعات وطموحات العملاء الكرام. كما أتوجه بالشكر للمساهمين والعملاء الكرام نظير ثقتهم وولاءهم الثابت لخليجي بنك.

• تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	المكافآت الثابتة			المكافآت المتغيرة			مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
		المجلس	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	أخرى*	المجموع	خطت تحفيزية	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس			
أولاً: الأعضاء المستقلين:										
١- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	٢٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٤٢,٠٠٠	-	-	-	-	٤٢,٠٠٠	-
٢- حسين سيد علي الحسيني	٢٦,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٤٨,٠٠٠	-	-	-	-	٤٨,٠٠٠	-
٣- رياض عيد اليعقوب	٢٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٤٢,٠٠٠	-	-	-	-	٤٢,٠٠٠	-
٤- عيسى عبدالله زينل	٢١,٥٠٠	١١,٠٠٠	-	٣٢,٥٠٠	-	-	-	-	٣٢,٥٠٠	-
٥- مازن إبراهيم عبدالكريم	٢٩,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٤٠,٠٠٠	-	-	-	-	٤٠,٠٠٠	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:										
١- مصبح سيف المطبري	٢٠,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٣١,٠٠٠	-	-	-	-	٣١,٠٠٠	-
٢- علي مراد	٢١,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٣٢,٠٠٠	-	-	-	-	٣٢,٠٠٠	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:										
١- هشام أحمد الرئيس	١٤,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٣٦,٠٠٠	-	-	-	-	٣٦,٠٠٠	-
٢- صلاح عبدالله شريف	٢٦,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٣٧,٠٠٠	-	-	-	-	٣٧,٠٠٠	-
المجموع	١٩٧,٥٠٠	١٤٣,٠٠٠	-	٣٤٠,٥٠٠	-	-	-	-	٣٤٠,٥٠٠	-

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظات:

١. لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.

٢. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٣م والتي تخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية والتي ستعقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤م

• مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢٣	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الشؤون المالية والإدارية	٩٧٤,٥٧٦	١٧٩,٨٢٧	٤٩,٠٠٠	١,٢٠٣,٤٠٣

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني ملاحظات:

١. إجمالي المكافآت يشمل ٨٩,٩١٤ دينار بحريني كمكافأة نقدية و ٨٩,٩١٣ دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.

٢. يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة



مساعدة الطموحين للنمو والإزدهار

هدفنا -

أن يصبح البنك معروفًا باسم “الشريك الأول للطموحين”. سوف نقوم بإنشاء مكانة خاصة بنا وتحويل مفهوم الخدمات المصرفية الإسلامية من “شارة الالتزام” إلى نظام حقيقي لتحقيق الرخاء والازدهار.

رؤيتنا

نسعى لتمكين أصحاب الطموح من تحقيق أحلامهم

رسالتنا

أن نصبح البنك الإسلامي الأكثر ثقة في البحرين ونجمًا إقليميًا بارزًا في قطاعنا.



فريق الإدارة



الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة



هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة



عيسى عبد الله زينل
عضو مجلس الإدارة



صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة



مازن إبراهيم عبدالكريم
عضو مجلس الإدارة



مُصبح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة



علي مراد
عضو مجلس الإدارة



رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة



حسين سيد علي الحسيني
عضو مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

سّام سلّمان القصّبي، الرّيس التنفيذي



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

حضرات السادة المساهمين الكرام،

العقار بدون دفعة مقدمة وغيرها، مما يدل على التزام البنك بتوفير خيارات تمويل مناسبة للأفراد.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، يواصل خليجي التزامه الثابت بالتميز والنمو والاستدامة، في حين يلتزم كذلك بالحفاظ على مكانته كأحد الرواد في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، مع مواصلة بحثه المستمر عن فرص مختلفة لتوسيع نطاق عملياته في الأسواق المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى تعزيز العروض المقدمة للعملاء من الأفراد والشركات.

يستند نموذج أعمالنا بتفاؤل على رؤية قوية للمستقبل، مدعومة بقيمتنا الأساسية وطموحاتنا المتمثلة في النزاهة والموثوقية والتركيز على العملاء. نحن على ثقة تامة من أننا، وبدعم من المساهمين والعملاء والشركاء الكرام، سنواصل بإذن الله في تحقيق مستويات جديدة من النجاح وخلق قيمة لجميع الجهات المعنية.

وفي الختام، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والحكومة الموقرة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، على الدعم اللا محدود للقطاع المصرفي. والشكر موصول لمصرف البحرين المركزي على توجيهاته التي تساهم في تطوير القطاع المالي والمصرفي بشكل مستمر.

وأخيراً، أتوجه بالشكر لمساهميننا وعملائنا الكرام على ثقتهم بالبنك ولرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم السديدة وللإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك على جهودهم والتزامهم.

سattام سليمان القصبي

الرئيس التنفيذي

خليجي بنك

يسرنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي لخليجي بنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. وبصفتي الرئيس التنفيذي لخليجي بنك يشرفني أن أشارككم إنجازاتنا والتحديات التي واجهتنا وخططنا للمستقبل.

شهد خليجي بنك خلال عام ٢٠٢٣م تحولاً كبيراً مع الإعلان عن تغيير هويته التجارية من "المصرف الخليجي التجاري" إلى "خليجي بنك"، وكان هذا القرار الإستراتيجي مدفوعاً برؤيتنا للقطاع المصرفي وتطلعنا إلى تعزيز موضعنا كبنك إسلامي رائد في المنطقة. كما تعكس الهوية الجديدة التزامنا بالابتكار والتميز والنمو والطموح، ونجزم أنها ستمهد الطريق لمزيد من الفرص والنجاح في المستقبل.

على الرغم من التحديات التي فرضتها تقلبات السوق في الفترة الماضية، حقق خليجي نتائج مالية إيجابية للعام الرابع على التوالي، حيث بلغ صافي الأرباح العائدة للمساهمين ٩,٠٠٣ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، مما يعكس مرونة البنك وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة.

على مدار العام الماضي، ركز فريقنا على عقد شراكات إستراتيجية مع عدد من الجهات الرئيسية في القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز عروضنا وتواجدنا في السوق. كما أطلق خليجي العديد من المبادرات التي تهدف إلى دعم المجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية.

علوّة على ذلك، وتماشياً مع التزامنا بقيادة الابتكار في القطاع، طرح خليجي العديد من المنتجات والخدمات الجديدة الرائدة في عام ٢٠٢٣م، مثل «حساب الراتب» الأول من نوعه في مملكة البحرين والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والذي يقدم مزايا فريدة لعملائنا مما يعكس سعينا الدائم لتقديم منتجات وخدمات مصرفية متطورة تلي الاحتياجات المتغيرة لعملائنا.

بالإضافة إلى ذلك، أطلق خليجي العديد من العروض التمويلية لعملائه في عام ٢٠٢٣م، بما في ذلك برنامج تمويلي خاص يهدف لدعم الأطباء البحرينيين العاملين في القطاع العام والخاص الراغبين في استكمال دراستهم بقيمة تصل حتى ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني. كما كشف البنك عن عروض حصرية للمستفيدين من برنامج السكن الاجتماعي «مزايا» خلال العام الماضي، تضمنت ميزات كتوفير تمويل يصل إلى ١٢٠٪ من قيمة

فريق الإدارة



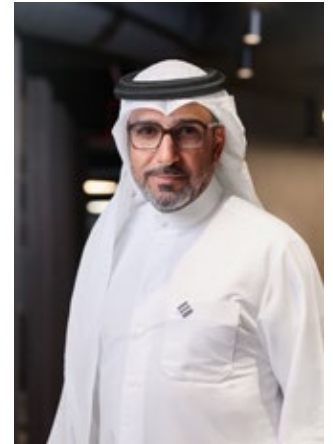
عبدالناصر عمر آل محمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ
الشرعي



محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام - الشؤون
القانونية والالتزام



حسام غانم سيف
مساعد المدير العام
الخبزينة والإستثمار



سظام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي



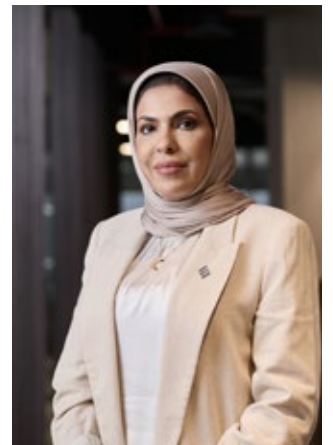
عبدالكريم محمد الزكري
رئيس المخاطر



فاطمة أحمد آل بن علي
مدير إدارة الموارد البشرية



محمد إبراهيم الهاشمي
مدير إدارة العمليات



منى غلوم البستكي
مدير إدارة اللاتمان



محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي



أميرة أحمد العباسي
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للأفراد



أسامة علي حسن
رئيس تقنية المعلومات



أحمد محمد بوراشد
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للشركات وأسواق رأس المال
المدين



ميثم عبد الحميد عباس
مدير إدارة تطوير الأعمال



نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي
الداخلي وأمين سر هيئة الرقابة
الشرعية



أمان الله خان
مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية

الإطار العام للحوكمة

هيكل نظام الحوكمة

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعة له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان دائمة ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- **لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر:** تتولى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والالتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال. هذا إلى جانب، مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.
- **لجنة المجلس للاستثمار والإئتمان:** تتولى لجنة المجلس للاستثمار والإئتمان مسؤولية الموافقة على الاستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطر المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمده المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الاستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالاستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام المجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفعالة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعايير الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لعضء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليواكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

نهدف عبر حوكمة الشركات، التي تشكل نظام مجلس الإدارة وفريق الإدارة وكيفية عملهم، إلى قيادة البنك نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية بنجاح.

اللجان التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافة الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان التنفيذية التالية:

المسؤوليات الرئيسية	اللجنة
إستراتيجية المصرف، مراجعة الأداء، ميزانية المصرف، الشؤون الإدارية.	لجنة الإدارة التنفيذية
إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.	لجنة الموجودات والمطلوبات
مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.	اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار
سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.	اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر
إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية	لجنة الموارد البشرية

• **لجنة المجلس للتعينيات، والمكافآت، و الحوكمة الإدارية:** تتولى لجنة المجلس للتعينيات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للبنك والإشراف على تطبيق مبادئ وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال ورؤساء الإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة خمسة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمير من خلال البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ٢٢ مارس ٢٠٢٣. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ستة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان تسعة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خمسة مرات.

إدارة المخاطر

نظر المؤسسة والعميل، مما يمكننا من إدارة أصول البنك بطريقة استباقية.

ويساهم إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية على تعزيز المراقبة والتوعية المستمرة بالمخاطر، وبشجع أيضًا على اتخاذ القرارات التشغيلية والاستراتيجية الصحيحة، فضلًا عن ضمان اتباع نهج ثابت لتحديد وتقييم وإدارة والإبلاغ عن المخاطر التي نقبلها ونتحملها في أنشطتنا.

كما يتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية الأساسية عن إدارة المخاطر في البنك، حيث أن المجلس يباشر بمسؤولياته من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة له وهو مسؤول عن التنفيذ الفعال لإطار إدارة مخاطر البنك الموضح أعلاه.

أما الإدارة اليومية للمخاطر، فيتم الإشراف عليها من خلال قسم إدارة المخاطر والائتمان ويرأسه رئيس إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويتولى إدارة المخاطر والائتمان مسؤولية تحديد وتقييم والمراقبة المستمرة على جميع المخاطر المادية التي يمكن أن تؤثر على أعمال وعمليات البنك. وعند القيام بذلك، يلتزم إدارة المخاطر والائتمان بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بتنفيذ إجراءات إدارة المخاطر التي تستند إلى المبادئ التالية:

- مواءمة استراتيجية العمل ودرجة تقبل المخاطر
- تحديد المخاطر وقياسها
- تحديد أولويات المخاطر
- رصد ومراقبة المخاطر
- التخفيف من حدة المخاطر

التطورات الرئيسية في عام ٢٠٢٣ م

اعتمدنا اتباع نهج أكثر استباقية في عام ٢٠٢٣ لإدارة المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية الشاملة للبنك وواصلنا رصد دفتر التمويل راقبنا عن كثب للتخفيف من حدة الأثر الناتج عن آثار رفع التدابير الميسرة بسبب فيروس "كوفيد-١٩" والأثر ذي الصلة الواقع على عملنا. كما نواظب أيضًا العمل بنشاط على إدارة لمخاطر المرتبطة بالمخاطر

تُعد إدارة المخاطر بمثابة الركيزة الأساسية في تنفيذ استراتيجية خليجي بنك، حيث تركز الإدارة بشكل رئيسي على المخاطر المادية التي تواجه البنك في مختلف محافظه.

نحن في خليجي بنك نؤمن بأن نشر ثقافة إدارة المخاطر يُعد أحد الركائز المهمة التي تُحفز أعمالنا في التوعية عن المخاطر وتحمل مسؤولية المخاطرة وكيفية إدارتها. كما يتحمّل جميع موظفينا مسؤولية إدارة المخاطر، وبشكل رئيسي على عاتق مجلس الإدارة.

والبنك مُعرّض بحكم طبيعة أعماله لبعض المخاطر التي تشمل، على سبيل المثال لـ الحصر، مخاطر الائتمان وتقلّبات السوق و السيولة والتشغيل. يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الصحيح بين المخاطر والعوائد، بالإضافة إلى الحد من أي تأثير سلبي محتمل على أدائه العام. علاوةً على ذلك، يتم النظر في جميع قرارات الأعمال في البنك بعد إجراء تحليل شامل للمخاطر والعوائد، بما يتناسب مع حجم وطبيعة الأعمال التي يتم النظر فيها.

فضلاً عن ذلك، سيسعى البنك دائمًا إلى تحقيق قيمة مستدامة ومعرّزة باستمرار للمستفيدين بمستوى مخاطر مقبولة ومدروسة وضمن أحكام الشريعة الإسلامية وفي حدود مسؤولياتنا المجتمعية التي تهدف للارتقاء بالمجتمع والتعامل مع مساهمين البنك بإنصاف وشفافية.

كما أن إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية صمم ليُمكننا من إدارة المخاطر على مستوى البنك عن قرب بهدف زيادة العوائد التي تُعدل حسب المخاطر إلى أقصى حد، مع الالتزام بعدم تجاوز حد تقبل المخاطر المطبق، حيث يعتمد الإطار على تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها والتخفيف من حدتها، ويقع رأس المال والسيولة في صميم إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية لدينا، إضافةً إلى البيانات المستقبلية المبنية على نتائج اختبار التحمل.

ويُعد تحديد وتقييم المخاطر التي يُحتمل أن تؤثر سلبًا خطوة أولى أساسية في إدارة مخاطر أي نشاط. ومن أجل تسهيل ذلك، يتبع البنك عملية فحص مستمرة للمخاطر بالمعطيات الواردة من بيئة المخاطر الداخلية والخارجية، وكذلك التهديدات والفرص المحتملة من وجهة

- والاقتصادية التي انبثقت من ارتفاع أسعار الفائدة المرجعية، والمخاطر السيبرانية، والمخاطر المتعلقة بالجغرافيا السياسية المنتشرة، ومخاطر الاحتيايل.
- كما نواظب على تنفيذ اختبارات التحمل (الضغط) لتقييم مدى مرونة ميزانيتنا العمومية، وتقديم معلومات استرشادية يمكن تنفيذها حول كيفية تصرّف العناصر الرئيسية في محافظتنا أثناء الأزمات.
- وقد قمنا أيضًا - كجزء من نهجنا المتبع للإدارة الاستباقية - بتحسين إطار إدارة المخاطر، وقمنا بإجراء تحسينات في عام ٢٠٢٣ ضمن المجالات التالية:
- واصلنا تحسين استراتيجياتنا لإدارة مخاطر معدل الأرباح.
- واصلنا تحسين ممارسات إدارة المخاطر، لا سيما مخاطر الخزنة والتمويل، للمساعدة في ضمان قيام كبار المسؤولين التنفيذيين بالإشراف وإبراز تقارير اتجاهات الاقتصاد الكلي حول مخاطر التمويل والتضخم وأسعار الفائدة المرجعية.
- قمنا بإعداد نظام لتسعير تحويل الأموال (FTP) على مستوى الإدارات ومنهجيات العائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر (RAROC) لإدارة الأداء.
- قمنا بتحسين أدوات وعمليات إدارة الأزمات الخاصة بالبنك لتعكس السيناريوهات الحالية والمحتملة للسوق والسيناريوهات الخاصة في خطة التمويل في حالات الطوارئ وخطة التعافي وخطط استمرارية الأعمال.
- حصلنا على شهادة الجودة (الأيزو) لنظام إدارة استمرارية الأعمال - [ISO ٢٢٣٠١:٢٠١٩].
- واصلنا تحسين إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة الذي يغطي أهداف التنمية المستدامة، والمخاطر المناخية، والعوامل المرتبطة بهذا الإطار.
- قمنا بإعداد إطار عمل لإدارة مخاطر الاحتيايل والذي يتضمن السياسات والإجراءات، وعملية إعداد التقارير الموحدة، وخطة عمل الاستجابة الخاصة بجميع وحدات البنك.
- واصلنا تعزيز نهجنا في إدارة المخاطر من خلال تنفيذ أطر وأنظمة إدارة المخاطر المؤسسية، الذي يجمع بين استعراض تقارير إدارة المخاطر التي تشمل مخاطر الائتمان والسيولة ومعدل الأرباح المبينة في المحافظ المصرفية والمخاطر الأخرى.
- واصلنا التركيز على تحسين نماذج المخاطر الحالية بما في ذلك نموذج كفاية رأس المال الداخلي (ICAAP) ونماذج اختبار التحمل (الضغط)، إضافةً إلى نماذج تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بالبنك.
- نجري مراقبة استباقية لأحدث أوضاع واتجاهات السوق مع التوصية بهيكل المخاطر المناسبة لتمكين البنك والإدارة من الاستعداد لأي تحولات في السوق.
- نجري مراجعات دورية على قطاعات من محافظتنا التمويلية التي تأثرت بالتباطؤ الاقتصادي، حيث أضفنا عددًا من اختبارات التحمل (الضغط) الداخلية بناءً على السيناريوهات لتقييم أثر السيناريوهات السلبية، والتميزية، والمختلطة، والافتراضية على مستوى السوق والمصممة لتحديد مدى مرونة البنك في مواجهة التطورات الاقتصادية السلبية.
- واصلنا أتمتة تقارير إدارة المخاطر لمساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على اتخاذ القرارات فيما يخص مواضيع المخاطر الرئيسية بطريقة فعالة.
- واصلنا مراقبة وتعزيز قدرة البنك على تحمّل المخاطر مع الحفاظ على هيكل حدود تحمّل المخاطر كجزء من إطار عمل الإدارات.
- واصلنا تعزيز مهارات الموظفين ومعرفتهم في مختلف مجالات المخاطر، مثل أمن المعلومات وإدارة المخاطر ومخاطر الائتمان من خلال توفير التدريب الملائم.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

عن أنشطة خليجي بنك ش.م.ب

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة خليجي بنك والشركات التابعة له وفقاً للبيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسؤولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتتخصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناءً على ما تمت مراجعته لعمليات البنك وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاماً بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي لها، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد - ما أمكن - من التزام المصرف وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات والهياكل التمويلية والاستثمارية والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، كما البيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

١. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها البنك واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة - إن وجدت - على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات
٤. أن أسس حساب الزكاة تم وفقاً للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
٥. أن البنك قد أبدى إلتزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب الرئيس والعضو التنفيذي

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين خليجي بنك ش.م.ب
ص.ب ٦٠٠٢، المنامة - مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمرفقة خليجي بنك ش.م.ب ("البنك") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة أيضاً التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حدده هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبين ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (معاً "المدونة")، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات والمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على عقود التمويل	
(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ي)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم (٢٧)، وإدارة المخاطر الائتمانية في إيضاح رقم (٣٧).	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none">أهمية العقود التمويلية التي تمثل ٣٦,٥٪ من مجموع الموجودات (بالقيمة)؛تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود التمويلية يتضمن ممارسة اجتهادات وتقديرات جوهرية. الأمور الرئيسية التي حددنا فيها مستوى عالٍ من ممارسة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة، وبالتالي زيادة مستوى تركيز التدقيق في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة هي كالتالي: <p>- استخدام نماذج معقدة</p> <p>استخدام نماذج معقدة بطبيعتها تتطلب ممارسة اجتهادات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد. نماذج احتمالات التعثر عن السداد تعتبر محركات الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>- السيناريوهات الاقتصادية</p> <p>الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها.</p> <p>- تعديلات الإدارة</p> <p>تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة. إن مثل هذه التعديلات غير متيقنة بطبيعتها وتستدعي ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ.</p>	<p>تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا للأعمال وممارسات القطاع؛تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>اختبار أنظمة الرقابة</p> <p>لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل لشركات غير متعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعمليات المراقبة عليها؛اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعمليات الحوكمة على مثل هذه التعديلات.اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها. <p>الاختبارات التفصيلية</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية للأمر التي تم فحصها:</p> <ul style="list-style-type: none">اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات غير متعثرة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المقبولة، وعلى هذا الأساس تقييم ملاءمة تصنيف وترحيل الائتمان؛اختبار عينة من المدخلات الرئيسية للبيانات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المستخدمة؛إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على عقود التمويل (يتبع)

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ي)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم (٢٧)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم (٣٧).

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
	<ul style="list-style-type: none"> اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ اختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بفرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. تقييم كفاية المخصصات مقابل عقود التمويل منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الواجب تطبيقها. <p>الدستانة بالمتخصصين</p> <p>بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائين كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. لقد قمنا بإشراك أخصائيي إدارة مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: <ul style="list-style-type: none"> - تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ - إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ - تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ - تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي. <p>الإفصاحات</p> <p>قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

تقييم الاستثمارات العقارية	
راجع السياسات المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ح) و ٥ (ك) واستخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٧.	
كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي:
<ul style="list-style-type: none">حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛وتطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرية.	<ul style="list-style-type: none">قمنا بإشراك اخصائيي التقييم لمساعدتنا في:<ul style="list-style-type: none">- تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات الخارجي المستقل الذي عينته المجموعة؛- تقييم مدى معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة في التقييم؛تقييم مؤهلات وخبرات مقيمي العقارات المستقلين ومراجعة بنود خطاب التعيين لتحديد ما إذا كان هناك أي أمور قد تؤثر على موضوعيتهم أو تحد من نطاق عملهم؛تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، و من المتوقع أن نتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا
- إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية
- كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلع على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها
- من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته) والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (وتعديلاته)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والقرارات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو السيد ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخر
رقم قيد الشريك ١٣٧
٨ فبراير ٢٠٢٤

طموح بلا حدود
بلا حدود
طموح بلا حدود
بلا حدود
طموح بلا حدود
بلا حدود

KHALEEJI 

البيانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	إيضاح	
الموجودات			
١٤٩,٠٩٣	١١٦,٣٨٣	٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٦٢,٦٣٠	١٢٤,١٩٠	٧	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٢٣,٣٣٢	٥٢٢,٧٤٦	٨	استثمارات في صكوك
٥٠٤,٨٦٠	٥٤٨,٢٨٧	٩	عقود التمويل
٢٣,٦٣٧	٣٨,٥٧٠	١٠	استثمارات في أوراق مالية
٤,٣٤١	-	١١	موجودات محتفظ بها للبيع
٩٦,٩٤٧	٩٧,٧٨٧	١٢	استثمارات عقارية
٢٤,٥٢٢	٢٤,٦٨٩	١٣	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢٢,٩٠١	٢٦,٢٧٧	١٤	موجودات أخرى
٣,٤٣١	٣,٤٨٩	١٥	عقارات ومعدات
١,٤٢٥,٦٩٤	١,٥٠٢,٤١٨		إجمالي الموجودات
المطلوبات			
٢٤٠,٠٨٠	٢٣٧,٧٧٣		إيداعات من مؤسسات مالية
٢١٥,٣٦٤	٢٠٦,٥١٨	١٦	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
١٣٠,٩٥٥	٢٦٤,٣٦٢	١٧	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٥٠,٩٥٥	٧٧,٨٨٠		حسابات جارية للعملاء
٢٥,٤٣٧	٢٢,٨٢٩	١٨	مطلوبات أخرى
٦٦٢,٧٩١	٨٠٩,٣٦٢		إجمالي المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار			
١٥٩,٩٢٦	٦٨,٠٥٤		- من مؤسسات مالية
٤٤٥,٢٠٧	٤٦٧,٦٠٨		- من مؤسسات غير مالية وأفراد
٦٠٥,١٣٣	٥٣٥,٦٦٢	١٩	مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات
حقوق الملكية			
٨٤,٧٨٣	٨٤,٧٨٣	٢٠	رأس المال
١١,٥١٠	١٢,٤١٠		احتياطي قانوني
(٦,٢٥٤)	(٦,٢٥٤)		أسهم خزينة
(٥,٧٩٠)	(٧,١٦٥)		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
١٦,١٧١	١٧,٧١٩		أرباح مستبقة
١٠٠,٤٢٠	١٠١,٤٩٣		حقوق الملكية العائدة للشركة الأم
٤٧,٢٣٢	٤٧,٢٣٢	٢١	مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)
١٤٧,٦٤٢	١٤٨,٧١٥		حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم
١٠,١٢٨	٨,٦٧٩		حصة غير مسيطرة
١٥٧,٧٧٠	١٥٧,٣٩٤		إجمالي حقوق الملكية
١,٤٢٥,٦٩٤	١,٥٠٢,٤١٨		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٨ فبراير ٢٠٢٤، ووقعها بالنيابة عن المجلس:


سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي


الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة


هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٢	٢٠٢٣	إيضاح
٣٥,٧٢٥	٤٠,٢٢٢	إيراد من عقود التمويل
٧١٣	٤,٨١٩	إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢١,٩٧٧	٢٩,٥٩٩	إيراد من صكوك
٣٠٥	٣,٣٧٢	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(١,٢٥٢)	(٩٢٥)	١٣ الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٤,٧٢٦	١١,١٨٤	٢٢ رسوم وإيرادات أخرى، صافي
٦٢,٢٠٤	٨٨,٢٧١	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(٢٩,٨٦٢)	(٢٨,٣٦٤)	١٩ العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة البنك كمضارب
١٥,٥١٧	٦,٨٠٦	١٩ حصة البنك كمضارب
(١٤,٣٤٥)	(٢١,٥٥٨)	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(١٤,٣٣٣)	(٣٠,٤٩٣)	مصرفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
(٤,٣٣٩)	(١٠,٦٦٢)	مصرفات التمويل التآجل من مؤسسات مالية
٢٩,١٨٧	٢٥,٥٥٨	إجمالي الإيرادات
٧,٥٠٤	٦,٦١٨	٢٣ تكلفة الموظفين
٥,٧٥٧	٨,٤٢٤	٢٤ مصرفات تشغيلية أخرى
١٣,٢٦١	١٥,٠٤٢	إجمالي المصروفات
١٥,٩٢٦	١٠,٥١٦	الربح قبل مخصصات الانخفاض في القيمة
(١,٩١٩)	(١,٤٦٩)	٢٥ مخصصات الانخفاض في القيمة، صافي
١٤,٠٠٧	٩,٠٤٧	ربح السنة
		العائد إلى:
١٤,٠٠٧	٩,٠٠٣	مساهمي الشركة الأم
-	٤٤	حصة غير مسيطرة
١٤,٠٠٧	٩,٠٤٧	
		العائد لكل سهم
٩,٩٨٧	٣,٧٥٣	٣٠ العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)

سطام سليمان القصبي
الرئيس التنفيذي

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم									٢٠٢٣
مجموع حقوق الملكية	حصصة غير مسيطرة	مضاربة دائمة (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	المجموع	أرباح مستبقة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أسهم خزينة	احتياطي قانوني	رأس المال	
١٥٧,٧٧٠	١٠,١٢٨	٤٧,٢٢٢	١٠٠,٤٢٠	١٦,١٧١	(٥,٧٩٠)	(٦,٢٥٤)	١١,٥١٠	٨٤,٧٨٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
(١,٣٧٥)	-	-	(١,٣٧٥)	-	(١,٣٧٥)	-	-	-	صافي الحركة في القيمة العادلة
٩,٠٤٧	٤٤	-	٩,٠٩١	٩,٠٩١	-	-	-	-	ربح السنة
٧,٦٧٢	٤٤	-	٧,٦٢٨	٩,٠٩١	(١,٣٧٥)	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة
(٦,٠٠٠)	-	-	(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	-	-	-	-	أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٢١)
(١,٤٩٣)	(١,٤٩٣)	-	-	-	-	-	-	-	فقدان السيطرة (إيضاح ١٣)
-	-	-	-	(٩٠٠)	-	-	٩٠٠	-	المحوّل إلى الاحتياطي القانوني
(٥٥٥)	-	-	(٥٥٥)	(٥٥٥)	-	-	-	-	المحوّل إلى صندوق الزكاة
١٥٧,٣٩٥	٨,٦٧٩	٤٧,٢٢٢	١٠١,٤٩٣	١٧,٧١٩	(٧,١٦٥)	(٦,٢٥٤)	١٢,٤١٠	٨٤,٧٨٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم									٢٠٢٢
مجموع حقوق الملكية	حصصة غير مسيطرة	مضاربة دائمة (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	المجموع	أرباح مستبقة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أسهم خزينة	احتياطي قانوني	رأس المال	
١٥٧,٣٩١	١١,٠٩٣	٤٧,٢٢٢	٩٩,٠٧٦	١١,٤٩٣	١٨٧	(١١,٩٢٦)	١٠,١١٠	٨٩,٢١٢	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
(٥,٩٧٧)	-	-	(٥,٩٧٧)	-	(٥,٩٧٧)	-	-	-	صافي الحركة في القيمة العادلة
١٤,٠٠٧	-	-	١٤,٠٠٧	١٤,٠٠٧	-	-	-	-	ربح السنة
٨,٠٣٠	-	-	٨,٠٣٠	١٤,٠٠٧	(٥,٩٧٧)	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة
-	-	-	-	(١,٥٣٤)	-	٥,٩٦٣	-	(٤,٤٢٩)	إلغاء أسهم خزينة
(٣٩١)	-	-	(٣٩١)	-	-	(٣٩١)	-	-	شراء أسهم خزينة
(٦,٠٠٠)	-	-	(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	-	-	-	-	أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٢١)
(٩٦٥)	(٩٦٥)	-	-	-	-	-	-	-	فقدان السيطرة
-	-	-	-	(١,٤٠٠)	-	-	١,٤٠٠	-	المحوّل إلى الاحتياطي القانوني
(٣٩٥)	-	-	(٣٩٥)	(٣٩٥)	-	-	-	-	المحوّل إلى صندوق الزكاة
١٥٧,٧٧٠	١٠,١٢٨	٤٧,٢٢٢	١٠٠,٤٢٠	١٦,١٧١	(٥,٧٩٠)	(٦,٢٥٤)	١١,٥١٠	٨٤,٧٨٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٢	٢٠٢٣	إيضاح
أنشطة التشغيل		
(١٠,٣٩٠)	(٦,٤٦٠)	مبالغ مدفوعة من عقود التمويل، صافي
٧٣٣	٤,٨١٩	إيراد مستلم من إيداعات قصيرة الأجل
(١٤,٢٧٣)	(١٧,٩٣٧)	أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار
٥٩,٩٣٧	(٦٩,٤٧٠)	مبالغ (مدفوعة إلى) / مستلمة من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي
(١٤,٣٣٣)	(٣٠,٤٩٣)	مبالغ مدفوعة لأرباح الإيداعات
(٢٥,٨٤٢)	(٢٥,٢٢٣)	مبالغ مدفوعة للمصرفيات
٤,٩٤٢	٧,٠٤١	مبالغ مستلمة أخرى
(٣٧٣)	(٧٢٤)	مساهمات مدفوعة لجمعيات خيرية
(١,٩٨١)	٢٦,٩٢٥	مبالغ مستلمة من / (مسحوبة من) حسابات جارية للعملاء، صافي
١٠٩,٨٨٢	(٢,٣٠٨)	مبالغ (مدفوعة إلى) / مستلمة من إيداعات من مؤسسات مالية، صافي
٣٢,١٤٧	(٨,٨٤٥)	مبالغ (مدفوعة إلى) / مستلمة من إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي
(١٠,٥٠٥)	(٢,٥٩٧)	صافي مدفوعات إلى حساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
١٢٩,٩٢٩	(١٢٥,٢٦٢)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار		
(٣٢٩,٢٤٣)	(١٢٦,١١١)	شراء صكوك
٧٧,٨٠٢	١٢٨,٢١٠	مبالغ مستلمة من تسوية / بيع صكوك
٢٢,٧٧٥	٣١,٥٤٤	إيراد مستلم من صكوك
-	٣٣,٢٧٦	مبالغ مستلمة من بيع استثمارات في أوراق مالية
٣,٢٢٩	(١,٦٧٥)	مبالغ (مدفوعة إلى) / مستلمة من بيع استثمارات عقارية، صافي
١٤٥	١,٣٢١	أرباح أسهم مستلمة / إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(٢,١٢٤)	(٦٩٠)	شراء عقارات ومعدات، صافي
(٥٠٨)	-	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
-	(٣٠,٩١٤)	شراء الأوراق المالية الاستثمارية
-	(١٩١)	مصاريف عقارات قيد التطوير
-	١,٧٨١	صافي الحركة في حسابات هامشية تحت الطلب
(١٢٧,٩٢٤)	٣٦,٥٥١	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
(٢٩١)	-	شراء أسهم الخزينة، صافي
(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	أرباح مدفوعة لأصحاب الفئة الأولى لرأس المال الإضافي
٥٩,٣٣٨	١٣٣,٤٠٦	مبالغ مستلمة من تمويل أجل من مؤسسات مالية، صافي
(٤,٣٣٩)	(١٠,٦٦٢)	مصرفيات تمويل أجل من مؤسسات مالية
٤٨,٧٠٨	١١٦,٧٤٤	صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل
٥٠,٧١٣	٢٨,٠٣٣	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
١٢٣,٦٢٥	١٧٤,٣٣٨	النقد وما في حكمه كما في ١ يناير
١٧٤,٣٣٨	٢٠٢,٣٧١	النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر
يشتمل النقد وما في حكمه على*:		
١٣٣,٢٩٨	٨٧,٩٩١	٦ نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)
٥١,٠٤٠	١١٤,٣٨٠	٧ إيداعات لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل (مستبعد منه حسابات هامشية تحت الطلب)
١٧٤,٣٣٨	٢٠٢,٣٧١	

*النقد وما في حكمه يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢ ألف دينار بحريني). تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣			٢٠٢٣
متوسط القيمة للسهم بآلاف الدنانير البحرينية	عدد الوحدات بالتلاف البحرينية	مصرفات إدارية بآلاف الدنانير البحرينية	رسوم البنك كوكيل بآلاف الدنانير البحرينية	أرباح أسهم مدفوعة بآلاف الدنانير البحرينية	إجمالي الدخل / (الخسارة) بآلاف الدنانير البحرينية	إعادة تقييم بآلاف الدنانير البحرينية	استثمارات / (سحوبات) بآلاف الدنانير البحرينية	متوسط القيمة للسهم بآلاف الدنانير البحرينية	عدد الوحدات بالتلاف البحرينية	مجموع بآلاف الدنانير البحرينية			
١,٢١٩	١,٠٠	١,٢١٩	-	-	-	(٢٨)	-	١,٢٤٧	١,٠٠	١,٢٤٧	سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١) و NS١٢		
٣١٤	١,٠٠	٣١٤	-	-	-	٤٥	-	٢٦٩	١,٠٠	٢٦٩	شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)		
١,٥١٦		-	-	-	-	١٧	-	١,٥١٦					
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢			٢٠٢٢
متوسط القيمة للسهم بآلاف الدنانير البحرينية	عدد الوحدات بالتلاف البحرينية	مصرفات إدارية بآلاف الدنانير البحرينية	رسوم البنك كوكيل بآلاف الدنانير البحرينية	أرباح أسهم مدفوعة بآلاف الدنانير البحرينية	إجمالي الدخل / (الخسارة) بآلاف الدنانير البحرينية	إعادة تقييم بآلاف الدنانير البحرينية	استثمارات / (سحوبات) بآلاف الدنانير البحرينية	متوسط القيمة للسهم بآلاف الدنانير البحرينية	عدد الوحدات بالتلاف البحرينية	مجموع بآلاف الدنانير البحرينية			
١,٢٤٧	١,٠٠	١,٢٤٧	-	-	-	-	-	١,٢٤٧	١,٠٠	١,٢٤٧	سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١) و NS١٢		
٢٦٩	١,٠٠	٢٦٩	-	-	-	-	-	٢٦٩	١,٠٠	٢٦٩	شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)		
١,٥١٦		-	-	-	-	-	-	١,٥١٦					

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٢	٢٠٢٣	إيضاح
		مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
٤٧١	٥٢٢	كما في ١ يناير
٣٩٥	٥٥٥	٣٢ تبرعات البنك
٢٩	٣١	إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية
٨٩٥	١,١٠٨	مجموع المصادر
		إستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
(٣٧٣)	(٧٢٤)	تبرعات لمؤسسات خيرية
(٣٧٣)	(٧٢٤)	مجموع الإستخدامات
٥٢٢	٣٨٤	رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

خليجي بنك ش.م.ب (المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب سابقا) ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية عامة مُدرجة في بورصة البحرين، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٠٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي في قطاع التجزئة. كما في ٢٥ يونيو ٢٠٢٣ وكجزء من مبادرات إعادة الهيكلة الشاملة للمجموعة، قام البنك بتغيير اسمه التجاري من "المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب." إلى "خليجي بنك ش.م.ب." و نتيجة لذلك، تم تغيير رمزه التجاري أيضاً من "KHCB" إلى "KHALEEJI".

تمتلك مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب ("الشركة الأم") أسهماً عادية بنسبة ٨٥,٤١٪ من أسهم المصرف (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨٥,٤١٪)، وهي بنك استثماري بحريني يعمل بموجب رخصة مصرفية إسلامية بالجملة صادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومدرج في بورصة البحرين، وبورصة الكويت، وسوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية. في ٢٠٢٠ قام البنك بإصدار صكوك إضافية من الفئة الأولى وتم إدراجها في بورصة لندن (سوق الأوراق المالية العالمي). راجع إيضاح ٢١ حول الأحداث اللاحقة المتعلقة باسترداد الصكوك وأثرها على هيكل رأس مال البنك.

تخضع أنشطة البنك لقوانين مصرف البحرين المركزي وإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان التزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية تقديم التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكله منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع، حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

البيانات المالية الموحدة تتضمن نتائج للبنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠٢٣	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠٢٢	طبيعة العمل
صروح المحدودة	جزر الكايمن	٧٥,٧٠٪	٧٥,٧٠٪	لإنشاء وبيع العقارات في "تلدال المها"
شركة HH للضيافة ذ.م.م.	البحرين	٨٦٪	٨٦٪	قطاع الضيافة
المصرف الخليجي التجاري للفئة الأولى المحدودة	جزر الكايمن	١٠٠٪	١٠٠٪	إصدار شهادة رأس مال إضافي من الفئة الأولى
أملاك ا*	جزر الكايمن	٣٧,٠٠٪	٦١,٨٪	الإحتفاظ بعقارات

* خلال السنة، فقدت المجموعة السيطرة على إحدى شركاتها التابعة مما أدى إلى الاعتراف بها كشركة زميلة.

٢. بيان الإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي للأمر التي لا تشملها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، تسترشد المجموعة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣. أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والأوراق المالية المهيكلة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، باعتبارها العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك، مقربة إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٤. استخدام الأحكام والتقديرات الهامة

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٢٧).

٥. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، ما عدا التغييرات الناتجة عن اعتماد المعايير التالية:

١. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة السارية المفعول ابتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) - التقرير المالي عن الزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) - التقرير المالي عن الزكاة في ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٩) - الزكاة، وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم (٣٥) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

يجب على المؤسسة الملزمة بدفع الزكاة بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية احتساب الزكاة الحالية المستحقة عن الفترة كمصروف في بياناتها المالية. إذا لم يكن دفع الزكاة ملزماً بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية، وحين تعتبر المؤسسة وكيلاً لدفع الزكاة نيابة عن بعض أصحاب المصلحة، يتم تعديل أي مبلغ مدفوع يتعلق بالزكاة مع حقوق ملكية أصحاب المصلحة المعنيين

لا يتحمل البنك أي التزام لدفع الزكاة وفقاً لوثائقه التنظيمية، ولكنه يدفع الزكاة فقط على الأرباح غير الموزعة بصفته وكيلاً، نيابة عن مساهميه. طبق البنك هذا المعيار وعرض الإفصاحات الإضافية اللازمة في البيانات المالية السنوية (راجع إيضاح ٥ (ج) و (٣٢)).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

١. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة السارية المفعول ابتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ (يتبع)

٢) معيار المحاسبة المالي رقم (٤١) - التقارير المالية المرحلية

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاح الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع معايير المحاسبية المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تعد مجموعة كاملة من البيانات المالية بتاريخ إعداد التقارير المالية المرحلية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣. طبقت المجموعة هذا المعيار لأساس إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية للمجموعة.

٣) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤) - تحديد السيطرة على الموجودات والأعمال التجارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤) - تحديد السيطرة على الموجودات والأعمال التجارية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وهو قابل للتطبيق بأثر فوري. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ واضحة ومتسقة لتقييم ما إذا، ومتى كانت المؤسسة تسيطر على أصل أو أعمال تجارية، سواء في سياق الهياكل التشاركية أو لأغراض توحيد البيانات المالية.

يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية، والمنشآت التي تعتبر طرفاً في الهياكل والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (كما هو مسموح به وفقاً للإطار التنظيمي وإطار إعداد التقارير). يغطي هذا المعيار الترتيبات داخل الميزانية العمومية وخارجها، بما في ذلك الهياكل التشاركية مثل المضاربة، والمشاركة، والصكوك. إن لتقييم السيطرة أهمية في مختلف السياسات المحاسبية للمجموعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لـ الحصر، توحيد البيانات المالية للشركات التابعة، واحتساب وإلغاء احتساب الأصول المالية المختلفة، وهياكل الاستثمار التشاركية.

قامت المجموعة بتقييم الإطار المعدل لتقييم السيطرة الذي قدمه معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤)، ولا يتوقع أي تأثير جوهري على استنتاجات السيطرة التي سبق تقييمها عند تطبيق هذا المعيار. ومع ذلك، فقد تم تعديل السياسات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالمجموعة، بحيث تكون متسقة مع التعريفات والمبادئ المعدلة الموضحة في إطار معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤).

١١. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد

تسري المعايير الجديدة التالية والتعديلات على المعايير للسنوات المالية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٤ مع خيار التطبيق المبكر. غير أن المجموعة لم تطبق أيًا من هذه المعايير مبكراً.

١) معيار المحاسبة المالي رقم (١) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (١) المعدل - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في ٢٠٢١. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١) السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم (١) يتوافق مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

II. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد (يتبع)

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (١) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية (يتبع)

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

- أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛
- ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛
- د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛
- هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛
- و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإفصاحات؛
- ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعاقل؛
- ح. تم إدخال معالجة التغيير في السياسات المحاسبية، والتغيير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛
- ط. تم تحسين إفصاح الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛
- ي. تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛ و
- ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في العرض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة تماشياً مع أفضل الممارسات.

(٢) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "أشباه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. يوفر المعيار المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وأشباه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لأشباه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

II. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد (يتبع)

٣) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) - الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) - الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقابلية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت للإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسئوليات ائتمانية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٤) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) - تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) - تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات أخرى عدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) أساس التوحيد

(١) دمج العمليات

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما تستوفي مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها تعريف الأعمال التجارية، ويتم نقل السيطرة إلى المجموعة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، وهي الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحقوق غير المسيطرة وأي حصة سابقة محتفظ بها على صافي الموجودات الملموسة وغير الملموسة القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتكبدة. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي. يتم تسجيل أي أرباح شراء مساومة فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية.

يتم قياس أي مقابل طاريء بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طاريء والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طاريء آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطاريء في الربح أو الخسارة.

(٢) الشركات التابعة

تسيطر المجموعة على المنشأة إذا، و فقط إذا كان لديها (أ) السلطة على الأعمال التجارية (ب) التعرض، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة؛ و (ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يفترض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت، قد توجد السيطرة من خلال (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها؛ (ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ (ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع)؛ (د) حقوق التصويت المحتملة؛ أو (هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها لما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة الأمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائداً متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

الحصص غير المسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية من صافي الأصول القابلة للتحديد للشركة المستحوذة كما في تاريخ الاستحواذ. يتم احتساب التغيرات في حصة المجموعة في الشركة التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٢) الشركات التابعة (يتبع)

الموجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بصفتها مؤتمن بإدارة وتوجيه الموجودات المحتفظ بها في صناديق ائتمانية وأدوات استثمارية أخرى نيابة عن المستثمرين. لا يتم تضمين البيانات المالية لشركة الأعراض الخاصة في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة. إيضاح رقم ٢٨ يشمل معلومات عن الأصول الائتمانية تحت إدارة المجموعة.

(٣) الاستثمارات المحسبة بطريقة حقوق الملكية

حصص المجموعة في الاستثمارات المحسبة بطريقة حقوق الملكية يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلا من حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية.

يتم احتساب هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، شاملة تكاليف المعاملة، ويتم تعديل القيمة الدفترية لاحتساب حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والنتيجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبيّنة في إيضاح رقم ٥(ك).

(٤) معاملات تم إستيعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستيعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستيعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستيعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

ب) معاملات بالعملة الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل").

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة الدفترية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة الأخرى هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين، واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (أ)).

(١) التصنيف

تقوم المجموعة بفصل استثماراتها إلى الفئات التالية:

(١) أدوات حقوق الملكية - هي استثمارات تبرهن القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع مطلوباتها، والأرصدة المماثلة لحقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية. وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية.

(٢) أدوات الدين

أدوات الدين النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام مالي/دين مثل المرابحة مستحقة الدفع.

أدوات الدين غير النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام غير مالي، مثل السلع (سلام أو استصناع) أو أصول حق الاستخدام (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمات إجارة) سيتم تقديمها في المستقبل.

تصنف المجموعة استثماراتها عند الاحتساب المبدئي إما: (أ) بالتكلفة المطفأة، أو (ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو (ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين:

- إذا كان الأستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالأستثمارات لتحصيل التدفقات النقدية لحين استحقاق الأداة؛ و

- يمثل الأستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يتم قياس الأستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إذا كان يستوفي الشرطين التاليين:

- إذا كان الأستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأستثمار؛ و

- يمثل الأستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف (يتبع)

تصنيف لا رجعة فيه عند الاحتساب المبدئي

عند الاحتساب المبدئي، قد تتخذ المنشأة قراراً لتصنيف استثمار معين كما يلي:

أ) أداة حقوق ملكية، والتي كان سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في حقوق الملكية؛

ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى - كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو خفض القياس أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ من قياس الأصول أو المطلوبات المترابطة، أو أدوات شبه حقوق الملكية، أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة. وسيخضع ذلك للمتطلبات الشرعية فيما يتعلق بإسناد وتوزيع مثل هذه الأرباح على أصحاب المصلحة المعنيين.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و

- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما إنقضاء حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً احتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستيعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المتركمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات للإنخفاض في القيمة.

يتم اتباع مبادئ القياس التالية:

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الإلتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الإلتزام المالي في الإحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسيديات الرأس مالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الإحتساب المبدئي يكون عادة سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومضاعفات السعر/الأرباح لأدوات مماثلة.

قد لا يمكن ملاحظة بعض أو جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءً على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الاستثمارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس (يتبع)

قياس القيمة العادلة (يتبع)

تنطوي تقديرات القيمة العادلة على أوجه عدم يقين ومسائل تحتاج أحكاماً جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية (مثل استمرار الأرباح التشغيلية ونقاط القوة المالية). ومن الممكن بشكل معقول، استناداً إلى المعلومات الحالية، أن النتائج التي ستختلف عن الافتراضات خلال السنة المالية المقبلة قد تتطلب إجراء تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للاستثمارات.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الأحيان على البيانات المالية للشركات المستثمر فيها، وعلى التقديرات من قبل إدارات هذه الشركات، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل خاصية الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن فيه طلب دفع هذا المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الذي حدث فيه التغيير.

د) عقود التمويل

عقود التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة وإجارة. يتم احتساب عقود التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

تعديل عقود التمويل

إذا تم تعديل شروط عقود التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من عقود التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب عقود التمويل الأصلية واحتساب عقود التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب عقود التمويل، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المرتبطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى البنك على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك (باستثناء حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، وتستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ز) موجودات الإجارة (عقود لغرض التأجير)

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم احتساب الإستهلاك باستخدام معدلات تقلل بشكل منهجي تكلفة الأصول المؤجرة على مدى فترة الإيجار في نمط المنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. خسارة الإنخفاض في القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية للموجودات القيمة القابلة للإسترداد المقدرة. يتم احتساب خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل، إن وجدت. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الإعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد تقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ح) استثمارات عقارية

عقار استثماري

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الإستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض غير محدد وعقارات مؤجرة لطرف ثالث. الأرض لا يتم إستهلاكها.

عقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف اللتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

ط) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت ليتم شطب تكلفة الموجودات على مدى العمر الافتراضي المقدر لها والذي يتراوح كالتالي:

البنائيات -	تصل إلى ٢٥ سنة
الأثاث والتجهيزات -	٣ إلى ٥ سنوات
أجهزة الكمبيوتر -	٣ إلى ٥ سنوات
السيارات -	٣ إلى ٥ سنوات
الفنادق -	تصل إلى ٤٠ سنة
معدات أخرى -	٣ إلى ٥ سنوات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الافتراضية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً، في تاريخ كل تقرير.

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك؛
- إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- عقود التمويل؛
- استثمار في الصكوك - أدوات دين ؛ و
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) انخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

(١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ بيان المركز المالي؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض لمخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطبق، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً. (إيضاح رقم ٣٧)

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسهيل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها) ؛ أو
- الموجودات المالية مستحقة من ٩٠ يوماً أو أكثر.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحّل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة

المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

(١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- عقود التمويل غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- عقود التمويل منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- الموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشائها والتي انخفضت قيمتها عند الاحتساب المبدئي. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة الثالثة).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة ٩٠ يوماً أو أكثر؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المصدر سيعمل إفلاساً أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والموجودات المشتراة لغرض التأجير من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم إدراج الخسارة على الالتزامات المالية غير المسحوبة وعقود الضمانات المالية ضمن بند المطلوبات الأخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) انخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

٢) انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي انخفاض جوهري أو أي انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث انخفاض في قيمتها. تعتبر المجموعة أن الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، يعد طرح أي خسائر انخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر الانخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

ك) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية و عقارات قيد التطوير المبينة أعلاه في ٥(ج)) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث انخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الانخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الانخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. تحتسب خسائر الانخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

تقوم المجموعة بعمل تقييم لانخفاض قيمة عقاراتها الاستثمارية بشكل دوري باستخدام مقيمين خارجيين مستقلين لتقييم العقار. تقدر القيمة العادلة بناءً على القيمة السوقية للعقار إما باستخدام طريقة مقارنة المبيعات أو على أساس تقدير القيمة المتبقية، أو تكلفة الاستبدال، أو القيمة السوقية للعقار، مع الأخذ في الاعتبار لحالتها المادية الحالية. العقارات الاستثمارية للمجموعة توجد في البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. نظراً لاضطراب سوق العقارات، والمعاملات العقارية الغير متكررة، فإنه من المحتمل بناءً المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة العقارات الاستثمارية قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الأصول خلال السنة المالية القادمة نتيجة للتغيرات الجوهرية في الافتراضات المستخدمة في مثل هذه التقييمات.

ل) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

م) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

آلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(م) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار (يتبع)

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. تتحمل المجموعة مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار

تخصص المجموعة مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات. إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

(ن) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها، حيث تقوم المجموعة بصفتها مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

(س) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

(ع) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

(ف) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني، والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال البنك المدفوع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ص) احتساب الإيراد

يتم احتساب إيراد عقود المراجبات والوكالات على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم احتساب الأرباح والخسائر المتعلقة بحصة المجموعة في معاملات تمويل المشاركة والمضاربة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيته (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم احتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب إيراد الإستصناع وهامش الربح المرتبط به باستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم احتساب إيراد موجودات الإجارة (الإجارة المنتهية بالتملك) باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم احتساب إيراد من الصكوك وأوراق مالية مهيكلية وكذلك إيرادات وتكاليف الإيداعات باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم احتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

يتم احتساب إيراد الإيجار بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

يتم احتساب أرباح بيع الإستثمار في الأوراق المالية في حقوق الملكية والأوراق المالية المهيكلية في تاريخ البيع و وقت إلغاء الاعتراف بالاستثمارات في الأوراق المالية. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية في تاريخ التداول والمقابل المستلم أو المستحق.

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم احتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ق) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنَّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

ر) الزكاة

تقوم المجموعة باحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٩) "الزكاة"، وباستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بحساب وإخراج الزكاة استناداً إلى أرصدة الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة المؤهلة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة باحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية وإخطارهم بها. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم احتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الإستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات. بما أن الزكاة غير مطلوبة بموجب القانون أو بموجب وثائق الدستور الخاصة بالبنوك، فإن البنك يعتبر نفسه وكيلًا لدفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه، وأي مبلغ مدفوع فيما يتعلق بالزكاة يتم تعديله ضمن حقوق مساهمي البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ش) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مضمون ويتم احتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكومي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى إستجقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل كما في تاريخ بيان المركز المالي. تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم احتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل. يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم احتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى إستجقت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين السنوية المؤجلة

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطرأً جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى ٣ سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تحويل مكون الأسهم إلى أسهم صورية في البنك استناداً إلى القيمة الدفترية لكل سهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدراج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. تحض جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتراع والتراجع.

ت) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ث) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

خ) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ذ) المخصصات

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن تقديرها بطريقة موثوقة، مع احتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ض) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع وحسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. يتم تقديم مساهمة سنوية للبرنامج ويتم احتسابها كمصروف عند استحقاقها.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المؤهلة التي يُحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

ظ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويل متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ - "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقعة".

غ) تمويل آجل من مؤسسات مالية

تمثل تمويل آجل من مؤسسات مالية تمويل تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة. يتم احتساب التمويلات في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

أ) العقود المرهقة

يتم احتساب مخصص للعقود المرهقة عندما تكون المنافع المتوقعة التي ستحصل عليها المجموعة من العقد أقل من التكلفة الحتمية للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإنهاء العقد أو صافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد، أيهما أقل.

ب) موجودات تحت الإدارة

تعمل المجموعة بصفتها أميناً / مديراً وفي صفات أخرى تؤدي إلى حيازة أو وضع الموجودات نيابة عن صندوق ائتمان أو مؤسسة أخرى. لا يتم تضمين هذه الموجودات والدخل الناتج عنها في البيانات المالية للمجموعة لأنها ليست موجودات للمجموعة.

ج) الإجارة

تحديد الإجارة

عند بداية العقد، تقم المجموعة ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إجارة. تعتبر الاتفاقية عقد إجارة، أو تحتوي على صيغة إجارة، إذا كان العقد ينقل أصل حق الانتفاع (لكن ليس السيطرة) من أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي متفق عليه. بالنسبة لعقود الإجارة التي تحتوي على عدة مكونات، تقوم المجموعة باحتساب كل مكون إجارة ضمن العقد بصورة منفصلة عن مكونات عدا الإجارة (على سبيل المثال رسوم الخدمة، ورسوم الصيانة، ورسوم التصنيع، إلخ).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج (ج) الإجارة (يتبع)

القياس

بالنسبة للعقد الذي يحتوي على مكون إجارة، أو مكونات إجارة أو عدا إجارة إضافية، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكونات الإجارة، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل، والسعر الإجمالي المستقل المقدر لمكونات عدا الإجارة التي يمكن للمؤجر، أو لمزود مماثل، فرضها على المستأجر بتاريخ بداية العقد، يجب على المستأجر احتساب أصل حق الانتفاع من الأصل وصافي التزام الإجارة.

(أ) أصل حق الانتفاع:

عند الاحتساب المبدئي، يقيس المستأجر أصل حق الانتفاع من الأصل بالتكلفة، والذي يتكون مما يلي:

- التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع؛
- التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة من قبل المستأجر؛ و
- تكاليف تفكيك وإزالة الأصل المعني.

يتم تخفيض التكلفة المبدئية بالقيمة النهائية المتوقعة للأصل المعني. إذا لم تكن التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع قابلة للتحديد استناداً إلى طريقة التكلفة الأساسية (على وجه الخصوص في حالة الإجارة التشغيلية)، من الممكن تقدير التكلفة الأولية بتاريخ البدء استناداً إلى القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع/ المستحق (أي مجموع إيجارات الإجارة) مقابل أصول حق الانتفاع، بموجب معاملة مماثلة. في وقت التطبيق، قدرت المجموعة بأن القيمة العادلة لأصول حق الانتفاع متساوي صافي التزام الإجارة.

بعد تاريخ البدء، يقوم المستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، معدلة لأثر أي تعديل أو إعادة قياس للإجارة.

تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الانتفاع من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الافتراضي لأصل حق الانتفاع، على أساس منهجي يعكس نمط الاستفادة من منافع أصل حق الانتفاع. المبلغ القابل للإطفاء يتكون من أصل حق الانتفاع مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت.

تقوم المجموعة بتحديد فترة الإجارة، بما في ذلك الفترة التعاقدية الملزمة، بالإضافة لفترات اختيارية محددة معقولة، بما في ذلك:

- فترات التمديد، إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و/أو
- خيارات الإنهاء، إذا كان البنك على يقين معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدماً من إجمالي التزامات الإجارة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لانخفاض القيمة بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة" لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع منخفض القيمة، ولاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة. تقييم انخفاض القيمة يأخذ بالاعتبار قيمة الخردة، إن وجدت. أي التزامات ذات علاقة، بما في ذلك وعود شراء الأصل المعني، تؤخذ بالاعتبار هي الأخرى تماشياً مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة".

يتكون صافي التزام الإجارة من إجمالي التزام الإجارة، زائداً تكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج (ج) الإجارة (يتبع)

القياس (يتبع)

(١) أصل حق الانتفاع: (يتبع)

يجب احتساب إجمالي التزام الإجارة مبدئياً بإجمالي مبلغ إيجارات الإجارة المستحقة لفترة الإجارة. تتكون الإيجارات المستحقة من الدفعات التالية لحق الانتفاع من الأصل المعني خلال فترة الإجارة:

- دفعات إجارة ثابتة، مطروحاً منها أي حوافز مستحقة القبض؛
- دفعات إجارة متغيرة، شاملة الإيجارات التكميلية؛
- دفعات الإجارة الإضافية، إن وجدت، لإلغاء عقد الإجارة (إذا كان شرط الإجارة يعكس ممارسة المستأجر لخيار الإلغاء).

دفعات الإجارة المتغيرة هي تلك التي تعتمد على مؤشر أو معدل، مثل الدفعات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك، أو الأسواق المالية، أو المعدلات المعيارية التنظيمية، أو التغيرات في معدلات الإيجار في السوق. دفعات الإيجار التكميلية هي إيجارات مشروطة ببنود معينة، كرسوم الإيجار الإضافية بعد تقديم خدمات إضافية أو تكبد تكاليف جوهرية للإصلاح أو الصيانة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم يكن لدى المجموعة أي عقود تحتوي على دفعات إيجار متغيرة أو تكميلية.

بعد تاريخ البدء، تقيس المجموعة صافي التزام الإجارة من خلال:

- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة)؛
 - تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزام الإجارة ليعكس دفعات الإجارة المدفوعة؛
 - إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة تقييم أو التعديلات على عقد الإجارة، أو لتعكس دفعات الإجارة المعدلة.
- تكلفة الإجارة المؤجلة يتم إطفاءها للدخل على مدى فترات الإجارة على أساس زمني متناسب، باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة باحتساب ما يلي في بيان الدخل:
- إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة؛ و
 - دفعات الإجارة المتغيرة (التي لم يتم تضمينها بالفعل في قياس التزام الإجارة) عند ومتى حصلت الأحداث/الظروف المسببة.

تعديلات عقد الإجارة

بعد تاريخ البدء، تحتسب المجموعة التعديلات على عقد الإجارة كما يلي:

- تغير في فترة الإجارة: إعادة احتساب وتعديل أصل حق الانتفاع، والتزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة؛ أو
 - تغير دفعات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة فقط، بدون أي تأثير على أصل حق الانتفاع
- يعتبر التغيير في عقد الإجارة كمكون إجارة جديد ليتم احتسابه كإجارة جديدة للمستأجر، إذا كان التغيير ينقل الحق لاستخدام الأصل المعني القابل للتحديد، ويتم زيادة دفعات الإجارة بما يقابل أصل حق الانتفاع الإضافي، معاً.

بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي الشروط المبينة أعلاه، تعتبر المجموعة أن الإجارة كإجارة معدلة كما في تاريخ السريان، ويحتسب معاملة إجارة جديدة. تقوم المجموعة بإعادة حساب التزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة، وأصل حق الانتفاع، وإلغاء احتساب معاملة وأرصدة الإجارة الحالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج (ج) الإجارة (يتبع)

المصروفات المتعلقة بالأصل المعني

المصروفات التشغيلية المتعلقة بالأصل المعني، بما في ذلك المصروفات التعاقدية المتفق على تحملها من قبل المجموعة، يتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها. بالنسبة لمصروفات الإصلاح والصيانة الجوهرية، والتكافل، والمصروفات الأخرى العرضية المتعلقة بملكية الأصل المعني (إذا تم تكبدها من قبل المستأجر بصفته وكيل) فإنه يتم تقييدها كذمم مدينة من المؤجر.

احتساب الإعفاءات والمعالجة المحاسبية المبسطة للمستأجر

اختارت المجموعة عدم تطبيق متطلبات احتساب وقياس الإجارة لاحتساب أصل حق الانتفاع وصافي التزام الإجارة لما يلي:

- الإجارة قصيرة الأجل؛ و
- الإجارة التي يكون في الأصل المعني ذي قيمة منخفضة.

من الممكن تطبيق إعفاء الإجارة قصيرة الأجل على فئة كاملة من الأصول المعنية التي تملك نفس الخصائص والمرافق التشغيلية. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق إعفاء إجارة الأصول منخفضة القيمة إلا على الأصول / معاملات الإجارة الفردية، وليس على أساس المجموعة/الجمع.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
		نقد
٣,٤٣٠	٣,٠٨١	
٩٥,٠٨٠	٤٤,٣٧٤	أرصدة لدى البنوك
		حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:
		- حساب جاري
٢٤,٧٨٩	٤٠,٥٣٧	
٢٥,٧٩٥	٢٨,٣٩٢	- حساب الإحتياطي
(١)	(١)	يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة
١٤٩,٠٩٣	١١٦,٣٨٣	

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
		إجمالي ودائع المراكبات والوكالات المستحقة
٦٢,٦٥٧	١٢٤,٣٢٧	
(٣٦)	(١٣٣)	يطرح: أرباح مؤجلة على مرابحة
(١)	(٤)	يطرح: مخصص إنخفاض القيمة
٦٢,٦٣٠	١٢٤,١٩٠	

بلغ متوسط الربح السنوي على الإيداعات لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠٢٣ نسبة ٦,٣٣٪ (٢٠٢٢: ٣,٦٨٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٨. استثمارات في صكوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
		أدوات دين - بالتكلفة المطفأة
٤٠٤,٨٢٢	٤٠٠,٠١٢	- صكوك مُسعرة*
١,٣١٧	١,٣١٧	- صكوك غير مُسعرة
(١,٥٢٤)	(١,٦١٧)	يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة
		أدوات دين - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٦٤,٥٤٦	٦٤,٧٣٧	- صكوك مُسعرة
		أدوات ملكية - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٥٤,١٧١	٥٨,٢٩٧	- صكوك مُسعرة
٥٢٣,٢٣٢	٥٢٢,٧٤٦	

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، من أصل صكوك سيادية بقيمة ٣٥٧,٢٣٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٣٦١,١٧٤ ألف دينار) وصكوك شركات بقيمة ٤٢,٧٧٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٣,٦٤٨ ألف دينار)، تم رهن ٢٧١,٥٢٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٣٤,٢٢٩ ألف دينار بحريني) مقابل تمويل أجل من مؤسسات مالية بقيمة ٢١٦,٣٦٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨١,٧٥٣ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح (١٧))

٩. عقود التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٣٣٢,٣٢٤	٣٥٢,٦٦٧	مرايحة
٦,٥٣٦	٧,٧٥٣	مضاربة
٩٠	-	وكالة
١٨٨,٤٦٥	٢١٠,٨١٨	إجارة
٥٢٧,٤١٥	٥٧١,٢٣٨	إجمالي موجودات التمويل
(٢٢,٥٥٥)	(٢٢,٩٥١)	يطرح: مخصص إنخفاض القيمة
٥٠٤,٨٦٠	٥٤٨,٢٨٧	صافي موجودات التمويل

تظهر ذمم عقود تمويل المراهبات المدينة صافي أرباح مؤجلة تبلغ ١٥,٧٣١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ١٨,٩٠٠ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩. عقود التمويل (يتبع)

الحركة في موجودات الإجارة هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
		التكلفة
٢٠٤,٧٣٦	٢٤٦,٩٤٤	في ١ يناير
٥٨,٢٨٩	٤٤,٣٦٥	إضافات خلال السنة
(١٦,٠٨١)	(١٩,٩٧٨)	سداد / تعديلات خلال السنة
٢٤٦,٩٤٤	٢٧١,٣٣١	كما في نهاية الفترة
		الإستهلاك / الإطفاء المتراكم
٤٧,٠٣٠	٥٨,٤٧٩	في ١ يناير
١٧,٤٦٥	٢٢,٨٢٢	مخصص السنة
(٦,٠١٦)	(٢٠,٧٨٨)	سداد خلال السنة
٥٨,٤٧٩	٦٠,٥١٣	كما في نهاية السنة
١٨٨,٤٦٥	٢١٠,٨١٨	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢٣	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الإئتماني المشتري أو الناشئ* المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٥,٣٣٠	٤,٣٦١	١٢,٢٤٣	٦٢١
صافي الحركة بين المراحل	(٧٠٦)	٢٢٢	٤٨٤	-
صافي المخصص	(٢,٩١٥)	١,١٣٤	٣,٤٥٢	(٢٩٦)
شطب	-	-	(٩٠)	(٩٠)
استبعاد	-	-	(٨٩)	(٨٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٧٠٩	٥,٧١٧	١٥,٢٠٠	٣٢٥

٢٠٢٢	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الإئتماني المشتري أو الناشئ* المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٦,٢٦٦	٢,٦٨٠	١٦,١٤٨	٦١٢
صافي الحركة بين المراحل	٩٠٦	(٢٦٩)	(٦٣٧)	-
صافي المخصص	(١,٨٤٢)	١,٩٥٠	٢,٠١٧	٢٠٩
شطب	-	-	(٣,٥٣٢)	(٣,٥٣٢)
استبعاد	-	-	(١,٧٥٣)	(٢٠٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥,٣٣٠	٤,٣٦١	١٢,٢٤٣	٦٢١

* يتم الاحتساب المبدئي للأصول المنخفضة ائتمانياً عند شرائها أو عند إصدارها بقيمتها العادلة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً لأي تغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة أو المبالغ القابلة للاسترداد المتوقعة. هذه الأصول مدرجة حالياً بنسبة ٢٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٠,٧٤٪) مقارنة بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة. على أساس تراكمي، تم تسجيل الموجودات المنخفضة في القيمة (المرحلة ٣ والضعف الإئتماني المشتري أو الناشئ) بنسبة ٦٤,٤٢٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٤,٠٥٪) مقارنة بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١٠. استثمارات في اوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
		أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية:
		بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
		- أوراق مالية مُهيكلية
١٥,٥٣١	١٤,٩٠٠	كما في ١ يناير
٥١٦	٥١٦	ربح مستحق
(٧٦٣)	(٦٢١)	تسوية
(٣٨٤)	١	التغير في القيمة العادلة
١٤,٩٠٠	١٤,٧٩٦	
		بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية
١٨,٧٣٧	٢٣,٧٧٤	أسهم حقوق ملكية غير مسعرة*
١٨,٧٣٧	٢٣,٧٧٤	
٣٣,٦٣٧	٣٨,٥٧٠	

* تشمل حصة البنك في أسهم حقوق الملكية بقيمة دفترية قدرها ٥,٨٤٤ دينار بحريني، حيث أن سندات الملكية القانونية الخاصة بها باسم طرف ثالث يحتفظ بها لمصلحة البنك

١١. موجودات محتفظ بها للبيع

لدى المجموعة استثمارات عقارية بمبلغ ٤,٣٤١ ألف دينار بحريني تصنف كاستثمارات محتفظ بها للبيع في سنوات سابقة على أساس تسويات مع مستثمرين. نتيجة لظروف خارجة عن إرادة المجموعة، تم تأخير هذه الخطة لأكثر من ١٢ شهراً. خلال السنة، تم إعادة تصنيف هذه الموجودات كموجودات محتفظ بها للاستعمال ضمن استثمارات عقارية. لا يوجد تأثير على بيان الدخل من إعادة التصنيف هذه

١٢. استثمارات عقارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٧١,٠٣٩	٦٨,٦٤٣	عقارات للتطوير
٢٥,٩٠٨	٢٩,١٤٤	استثمارات عقارية*
٩٦,٩٤٧	٩٧,٧٨٧	

* تشمل حصة البنك في ٣ أراضٍ ومبنى بقيمة دفترية ١٢,٢٣٤ دينار بحريني حيث أن سندات الملكية الخاصة بها باسم طرف ثالث محتفظ به لمصلحة البنك.

(١) عقارات للتطوير
تتكون العقارات للتطوير بشكل أساسي من حصة في عقار يتم تطويره في مرفأ البحرين المالي في مملكة البحرين وشقق سكنية تم استردادها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١٢. استثمارات عقارية (يتبع)

(٢) استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية تتكون من قطع أراضي في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كانت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ٢٧,٦٤٣ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٧,٦٤٣ ألف دينار بحريني)، تم تحديدها من قبل مقيم عقارات مستقل استناداً إلى منهجية مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها ضمن المستوى ٢. بناءً على تقييم الإدارة، لا توجد مؤشرات على انخفاض القيمة في نهاية العام؛ وبالتالي، لم يتم أخذ مخصص لانخفاض القيمة.

١٣. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٢٥,٢٦٨	٢٤,٥٢٢	في ١ يناير
٥٠٦	(٣٩٩)	(بيع) / إضافات
-	١,٤٩١	الاعتراف بالشركة الزميلة عند فك دمج الشركة التابعة
(١,٢٥٢)	(٩٢٥)	الحصة في خسائر السنة
٢٤,٥٢٢	٢٤,٦٨٩	في ٣١ ديسمبر

المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة التي تم احتساب حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة، والتي لم يتم تعديلها لنسبة الملكية التي تمتلكها المجموعة

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٦٧,١٩٢	٧٩,٦٢٣	إجمالي الموجودات
٩,٧٤٩	٢٣,٨١٦	إجمالي المطلوبات
٢,١٧٨	٢,٢٤٥	إجمالي الإيرادات
(١,٩٥١)	(١,٥٩٢)	إجمالي صافي الخسارة

نشاط العمل	حصة الملكية الفعلية		دولة التأسيس	الإسم
	٢٠٢٢	٢٠٢٣		
عقارات قيد التطوير	٪٣٠,٠٠	٪٣٠,٠٠	مملكة البحرين	شركة المشاريع العقارية كبيتال
قطاع الضيافة	٪٥٠,٠٠	٪٥٠,٠٠	مملكة البحرين	فنادق العرين ذ.م.م.
شركة صرافة	٪٢٥,٠٠	-	مملكة البحرين	ترافلبيكس البحرين ذ.م.م.*
الإحتفاظ بعقارات	٪٦١,٨٨	٪٣٧,٠٠	جزر الكايمن	أملاك**

* بيعت خلال العام بخسارة ٥ آلاف دينار بحريني.

** وافقت المجموعة من خلال اتفاقية المساهمين على ممارسة سيطرة مشتركة بنسبة ٥٠٪ من الأسهم في فنادق العرين ذ.م.م. مع شريكها، الشركة الأم، وبالتالي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١٤. موجودات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٤,٩٣٨	١,٠١١	موجودات مستحوذ عليها*
٥,٧٧٩	٥,٦٠١	ربح مستحق على صكوك
٤,٥٦٤	٤,٥٦٤	ذمم مدينة من عملاء
٤٩٩	١,٣٧٨	حق استخدام الأصول
٨٧٠	٥٨٥	مصروفات مدفوعة مقدماً
٢٧٩	٣٤٥	مستحق من الاستثمارات
٥,٩٧٢	١٢,٧٩٣	ذمم مدينة أخرى
٢٢,٩٠١	٢٦,٢٧٧	

تشمل حصة البنك في قطعتي أرض بقيمة دفترية قدرها ٣٩٨ ألف دينار بحريني، حيث أن سندات الملكية الخاصة بها باسم طرف ثالث يحتفظ بها لمصلحة البنك.

فيما يلي مزيد من التفاصيل المتعلقة بحق استخدام الأصل:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٨٢٠	٤٩٩	كما في ١ يناير
٢٢٨	١,٢٨٧	أصول حق الاستخدام الإضافية للسنة، صافي
(٥٤٩)	(٤٠٨)	رسوم الإطفاء للسنة
٤٩٩	١,٣٧٨	كما في ٣١ ديسمبر

١٥. عقارات ومعدات

٢٠٢٢ الإجمالي	٢٠٢٣ الإجمالي	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث و تجهيزات	التكلفة
١١,٩٧٧	١٤,٠٦٦	٢,٤٩٨	٦٢٥	٦,٢٨٤	٤,٦٥٩
٢,١٢٥	٧٩٦	١٩١	٧٢	٤٦٥	٦٨
(٣٦)	(٣)	(٣)	-	-	-
-	-	(١,٧٦٩)	١١	٢٦١	١,٤٩٧
١٤,٠٦٦	١٤,٨٥٩	٩١٧	٧٠٨	٧,٠١٠	٦,٢٢٤
في ٣١ ديسمبر					
الإستهلاك المتراكم					
١٠,٢٧٩	١٠,٦٣٥	-	٥٥٠	٥,٦٧٥	٤,٤١٠
٣٩٢	٧٣٥	-	٣٢	٤١٧	٢٨٦
(٣٦)	-	-	-	-	-
١٠,٦٣٥	١١,٣٧٠	-	٥٨٢	٦,٠٩٢	٤,٦٩٦
في ٣١ ديسمبر					
صافي القيمة الدفترية في					
	٣,٤٨٩	٩١٧	١٢٦	٩١٨	١,٥٢٨
٣,٤٣١		٢,٤٩٨	٧٥	٦٠٩	٢٤٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١٦. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
١٠٦,٨٢٩	١٢٩,٣٥٥	أفراد
١٠٨,٥٣٥	٧٧,١٦٣	مؤسسات غير مالية
٢١٥,٣٦٤	٢٠٦,٥١٨	

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة، وتظهر صافي أرباح مؤجلة بقيمة ٦,٦٤٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١١,٠٣٦ ألف دينار بحريني).

١٧. تمويل آجل من مؤسسات مالية

تمثل مرابحة لأجل بمبلغ ٢١٦,٣٦٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٠٢,٨١١,٧٥٣ ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل صكوك بمبلغ ٢٧١,٥٢٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٣٤,٢٢٩ ألف دينار بحريني) (إيضاح ٨). يبلغ متوسط معدل التمويل التّجّل ١١,١١٪ (٢٠٢٢: ٣,٥٤٪) بمتوسط استحقاق يصل إلى ستة أشهر.

١٨. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٤,٩٧٠	٨,٦٠١	أرباح مضاربات مستحقة
١٠,٥٤٢	٥,٥٦٠	ذمم دائنة إلى المستثمرين*
٤٠٤	١,٣٤٥	صافي مطلوبات التّأجير
٢٣١	٢٤٤	مقدم مستلم من عملاء
٥٢٢	٣٨٤	أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع
١,٤٥٣	١,٢٩٦	ذمم دائنة للموظفين
٢٧	٢٧	مستحقات عقود إستصناع
٧,٢٨٨	٥,٣٧٢	ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة**
٢٥,٤٣٧	٢٢,٨٢٩	

* تتعلق بالتسوية النقدية مع المستثمرين على حساب إعادة الهيكلة (إيضاح ١١)
** يتضمن مخصص إنخفاض القيمة على إلتزامات وضمائم مالية بمبلغ ٦١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٦٣ ألف دينار بحريني)

فيما يلي تفصيل صافي مطلوبات الإجارة حسب تاريخ الاستحقاق:

صافي مطلوبات الإجارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			تحليل الاستحقاق
صافي مطلوبات الإجارة	الإجارة المؤجلة	إجمالي مطلوبات الإجارة	
٣٩٢	(١٥)	٤٠٧	أقل من سنة واحدة
٩٥٣	(٧١)	١,٠٢٤	من سنة إلى خمس سنوات
١,٣٤٥	(٨٦)	١,٤٣١	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١٨. مطلوبات أخرى (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
صافي مطلوبات الإجارة	الإجارة المؤجلة	إجمالي مطلوبات الإجارة		تحليل الاستحقاق
١٣٦	(٧)	١٤٣		أقل من سنة واحدة
٢٦٨	(٣٧)	٢٩٥		من سنة إلى خمس سنوات
٤٠٤	(٣٤)	٤٣٨		المجموع

١٩. حقوق أصحاب حسابات الأستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
١٥٩,٩٢٦	٦٨,٠٥٤	من مؤسسات مالية
٤٤٥,٢٠٧	٤٦٧,٦٠٨	من مؤسسات غير مالية و أفراد
٦٠٥,١٣٣	٥٣٥,٦٦٢	

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الأستثمار وتقوم بأستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٩٤,١٩١	-	أرصدة لدى البنوك
٢٥,٧٩٥	٢٨,٣٩٢	حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٦٢,٦٣١	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
١٧٢,٠٢٩	٨٣,٨٦٣	أدوات مصنفة كأستثمارات في ديون - صكوك
٢٥٠,٤٨٧	٣٧٨,٨١٣	عقود التمويل
-	٢٦,٨٩٣	أستثمارات في الأوراق المالية
-	١٧,١٩٨	أستثمارات عقارية
-	٥٠٣	موجودات أخرى
٦٠٥,١٣٣	٥٣٥,٦٦٢	

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الأستثمار لاشئ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لاشئ).

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة إلى صندوق أصحاب حسابات الأستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة لحقوق الملكية. لا يتم تخصيص المبالغ المستردة من الأصول المالية المتعثرة لأصحاب حسابات الأستثمار.

يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الأستثمار بين حقوق ملكية حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الأستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الأستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١٩. حقوق أصحاب حسابات الأستثمار (يتبع)

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المجموعة و أصحاب حسابات الأستثمار:

٢٠٢٢		٢٠٢٣		
نصيب أصحاب حسابات الأستثمار	نصيب المضارب	نصيب أصحاب حسابات الأستثمار	نصيب المضارب	
%٣٤,٩٩	%٦٥,٠١	%٤٩,٦٤	%٥٠,٣٦	مضاربة شهرية *
%٤٧,٤٤	%٥٢,٥٦	%٨٥,٩٢	%١٤,٠٨	مضاربة ٣ شهور
%٤٧,٤٧	%٥٢,٥٣	%٨٩,٥٢	%١٠,٤٨	مضاربة ٦ أشهر
%٥٧,٩٦	%٤٢,٠٤	%٧٩,٣٧	%٢٠,٦٣	مضاربة ١٢ شهر
%٤٦,٤٢	%٥٣,٥٨	%٧٧,٢٦	%٢٢,٧٤	مضاربة ١٨ شهر
%٧٥,٣٣	%٢٤,٦٧	%٩٨,١٩	%١,٨١	مضاربة ٢٤ شهر
%٦١,٩٢	%٣٨,٠٨	%٧٦,٨٨	%٢٣,١٢	مضاربة ٣٦ شهر

* تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب.

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الدخل المخصص لأصحاب حسابات الأستثمار ٢٨,١٣٪ (٢٠٢٢: ٤٥,٠٦٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الأستثمار. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٣٨,٤٤٪ (٢٠٢٢: ٣٣,٥٠٪).

لا تتشارك المجموعة في الأرباح المحققة من أستثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الأستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك لأغراض إدارة السيولة.

٢٠. رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
		المصرح به:
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ١٠,٠٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
		الصادر والمدفوع بالكامل:
٨٤,٧٨٣	٨٤,٧٨٣	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهم عادي (٢٠٢٢: ٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهم) بواقع ١٠,٠٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠. رأس المال (يتبع)

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٣٤%	٣٣١	٥٣,٧٣٥,٨٤١	أقل من ١%
٢,٦٤%	٢	٢٣,٤٠٣,٢١١	١% إلى أقل من ٥%
٥,٦١%	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	٥% إلى أقل من ١٠% **
٨٥,٤١%	١	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	٥٠% وأكثر
١٠٠,٠٠%	٣٣٥	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤	

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٣٤%	٣٤٢	٥٣,٧٣٥,٨٤١	أقل من ١%
٢,٦٤%	٢	٢٣,٤٠٣,٢١١	١% إلى أقل من ٥%
٥,٦١%	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	٥% إلى أقل من ١٠% **
٨٥,٤١%	١	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	٥٠% وأكثر
١٠٠,٠٠%	٣٤٦	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤	

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	
٨٥,٤١%	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٥,٦١%	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	البحرين	خليجي بنك ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠. رأس المال (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	
٨٥,٤١%	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
١٥,٦١%	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	البحرين	خليجي بنك ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

١٢. مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	

في ٢٠٢٠، قام البنك بإصدار مضاربة دائمة (أوراق مالية من الفئة الأولى الإضافية المتوافقة مع إطار مع بازل ٣) بقيمة اسمية ١٥٩ مليون دولار أمريكي (٦٠ مليون دينار بحريني) وعلووة بقيمة ٣١,٨ مليون دولار أمريكي (١٢ مليون دينار بحريني). تم رفع رأس المال هذا من أجل تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية المتعلقة بإجمالي حقوق الملكية كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي. القيمة الدفترية هي صافي تكلفة الإصدار.

فيما يلي ملخص الشروط والأحكام:

- يتم توزيع الأرباح على هذه الأوراق المالية على أساس نصف سنوي وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بالقيمة الاسمية القائمة للأوراق المالية ووفقاً لها بمعدل متوقع قدره ١٠٪ سنوياً.
- يتم احتساب المضاربة الدائمة ضمن حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد والأرباح المدفوعة لرب المال (حامل الأداة المالية) يتم احتسابها كتخصيص للأرباح.
- يتم استثمار المضاربة الدائمة في مجموعة أصول مضاربة عامة على أساس متداول غير مقيد.
- لا يحق للمستثمر المطالبة بالأرباح ولن يتم اعتبار مثل هذا الحدث بأنه حدث لتعثر في السداد.
- في حالة وقوع حدث غير قابل للبقاء، سيتم تحويل الشهادات تحويلًا كليًا أو جزئيًا على أساس تناسبي وفقاً لشروط الشهادات والتي تتطلب التحويل بالقيمة العادلة لحصة البنك في وقت وقوع مثل هذا الحدث الغير قابل للبقاء.
- قد يتم استرداد الشهادات وفقاً لخيار استدعاء الوصي بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار.

خلال السنة، دفعت المجموعة توزيعات أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى لحاملها بمبلغ ٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني).

الأحداث اللاحقة

بعد نهاية العام، وبعد الحصول على موافقة مبدئية من الجهة التنظيمية ومجلس الإدارة، وافق البنك على تحويل جزء من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٢٨,٢٦ مليون دينار بحريني إلى ١٧٨,٦١٠,٢٨٢ سهماً من الأسهم العادية، وتسوية ما تبقى من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٣١,٠ مليون دينار بحريني نقداً، بشرط الحصول على الموافقات النهائية المطلوبة في الاجتماع غير العادي القادم لحاملي الصكوك والمساهمين في البنك. بعد التحويل الجزئي لصكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى، سيزداد رأس المال الصادر للبنك بمبلغ ٢٨,٢ مليون دينار بحريني وسيخفض إجمالي حقوق الملكية بمقدار ٣١,٠ مليون دينار بحريني.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٢. رسوم وإيرادات أخرى، صافي

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٩٣١	٨٤٨	إيرادات الرسوم
١,١٦٣	١,٣١٤	أرباح سعر الصرف
١,٨٠٨	٣,١٩٩	استرداد موجودات تم شطبها سابقاً
٢٢٩	٤,٩٢٤	أرباح بيع استثمارات عقارية
٥٩٥	٨٩٩	أخرى
٤,٧٢٦	١١,١٨٤	

٢٣. تكلفة الموظفين

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٦,٤٧٠	٥,٥٣٧	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٨٤٥	٩١٣	مصرفات تأمينات إجتماعية
٧٤	١٠٩	مكافآت نهاية الخدمة
١١٥	٥٩	مصرفات الموظفين الأخرى
٧,٥٠٤	٦,٦١٨	

٢٤. مصرفات تشغيلية أخرى

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
١,١١٣	١,٠٦٧	رسوم مهنية
٧٠٠	١,١١٧	مصرفات قنوات التوزيع
٨٥٥	١,٠٨٢	مصرفات تقنية المعلومات
٥٦١	٤٤٦	صافي تكلفة الإجارة
٢٧٨	٥٨٢	مصرفات مجلس الإدارة
٣٩٢	٧٣٥	مصرفات استهلاك (إيضاح ١٥)
٣٨٦	١,٠٧٤	تكاليف إعلانات وتسويق
٢٢٥	٣٦٢	تكلفة المكاتب
١٩٧	١٩٤	مصرفات الإتصالات
١,٠٥٠	١,٧٦٥	مصرفات إدارية أخرى
٥,٧٥٧	٨,٤٢٤	

٢٥. مخصصات الإنخفاض في القيمة، صافي

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٢,٣٣٤	١,٣٧٥	عقود التمويل (إيضاح ٩)
(٣٩٥)	٩٣	استثمارات في صكوك
١	٣	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية
(٢١)	(٢)	إلتزامات وضمائمات مالية (إيضاح رقم ٣٨)
١,٩١٩	١,٤٦٩	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٦. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٣ على التعديلات على نظام حوافز الأسهم. وتماشياً مع النظام المعدل، تم تحويل ١٠٤,٧٣٤ سهماً (غير مخصص) من صندوق مزايا الموظفين التابع للمصرف الخليجي التجاري إلى المصرف كأسهم خزينة. خلال عام ٢٠٢٣، تم إنهاء صندوق مزايا الموظفين في المصرف الخليجي التجاري. وقد تحول البنك الآن إلى التعويضات المتغيرة المؤجلة التي يتم تسويتها نقداً.

٢٧. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة.

١. الأحكام

أ) وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح (١) و(١٥) وإيضاح (٣٧).

مخصص انخفاض القيمة على القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة، أخذت المجموعة بالاعتبار تطلعات الاقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحتفظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي.

منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR)، وتعريف التعثر كلها تظل متسقة مع تلك المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تمت إعادة تقييم مُدخلات النموذج، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الاقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقيق العواقب الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي. تم معايرة نماذج المجموعة بشكل دوري لاعتبار الأداء السابق ومتغيرات الاقتصاد الكلي التطلعية كمدخلات.

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالاعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة، أو على المدى الطويل.

ب. تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه (١) كاستثمار في أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو (٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار، ويخضع كل استثمار لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (ج) (١)).

ج. انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - (راجع إيضاح رقم ٥ (ي) (٢)).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

٢. التقديرات

(أ) الإخفاض في قيمة عقود التمويل المحتسبة بالتكلفة المطفأة

- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم ٥(ي) وإيضاح (٣٧).
- الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التفقات النقدية القابلة للاسترداد.

(ب) قياس القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة (المستوى الثالث) - راجع إيضاح رقم ٥(ج) (٣) وإيضاح رقم ٣٦).

تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم ٥(ج)، ٥(ك)) وإيضاح ١٢).

٢٨. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية، والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ١٩٨,٧٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٩٦,٩٩ مليون دينار بحريني). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠٢٢: لا شيء) لإدارة هذه الموجودات. قامت المجموعة بالإستعانة بالشركة الأم في الإدارة اليومية للموجودات تحت الإدارة.

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشئ (٢٠٢٢: لا شيء)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة.

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٢٨٦	٤٤٥	مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
١,٤٥١	١,٥٥٥	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٦٣	٩٣	استحقاقات ما بعد التوظيف

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٤٦٣	٤٨٠	الرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
عقود التمويل	-	٤,٢٤٥	٣٣,٢٠٦	-	٣٧,٤٥١
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٤,٢٤٠	٦,٥٢٤
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٦٨٩	-	-	-	٢٤,٦٨٩
استثمارات في صكوك	-	-	٥٨,٢٩٧	-	٥٨,٢٩٧
موجودات أخرى	-	-	٥٦٨	١٠٨	٦٧٦
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	-	٢,١١٢	٤٣,٥٤١	-	٤٥,٦٥٣
حسابات جارية للعملاء	١,١٢٠	٦	١١,٠٢١	٤٤٢	١٢,٥٨٩
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٣٥	١,٨٩٥	١٢٦,٥٢٠	١٢٩	١٢٨,٨٧٩
مطلوبات أخرى	-	٤٨٠	-	-	٤٨٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
عقود التمويل	-	٣,١٧١	٦,٩٠٢	-	١٠,٠٧٣
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٤,٤٦١	٦,٧٤٥
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٥٢٢	-	-	-	٢٤,٥٢٢
استثمارات في صكوك	-	-	٥٤,١٧١	-	٥٤,١٧١
موجودات أخرى	١٧	-	٢٧٢	٤٦	٣٣٥
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	-	١,٢٧٤	٨٦,٢٢٢	-	٨٧,٤٩٦
حسابات جارية للعملاء	٧٣٣	٦٩	٥,٥٧٢	٤٥١	٦,٨١٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٦٢	١,٠٨٤	٢٢٦,١١١	٢١٩	٢٣٧,٧٧٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدينار البحرينية

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٣	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
-	-	٢٩٨	٣,٢١٨	-	٣,٥١٦
-	-	-	-	٤٢٢	٤٢٢
(٩٣٥)	(٩٣٥)	-	-	-	(٩٣٥)
-	-	-	٢,١٩٤	-	٢,١٩٤
-	-	-	٣,٥٢٣	-	٣,٥٢٣
المصروفات					
-	-	١٠٢	٤,٣٩٤	-	٤,٤٩٦
١٤	١٤	٩٤	٥,٣٧٥	٦	٥,٤٨٩
-	-	١,٦٤٨	-	-	١,٦٤٨
-	-	٤٤٥	-	٥٧	٥٠٢
تكاليف الموظفين					
مصروفات أخرى					

خلال السنة، أبرم البنك وشركته الأم اتفاقيات مقايضة لمبادلة عقارات استثمارية بقيمة دفترية قدرها ٩,٨٧٧ ألف دينار بحريني مقابل أوراق مالية غير مسعرة بقيمة ٥,٨٤٤ ألف دينار بحريني، واستثمار في صكوك بقيمة ٧,٥٦٦ ألف دينار بحريني نتج عنها ربح قدرها ٣,٥٢٣ ألف دينار بحريني مسجلة في الربح من التخلص من الاستثمار في العقارات تحت رسوم وإيرادات أخرى، صافي.

خلال السنة، تم بيع قطعتي أرض لأحد أعضاء مجلس الإدارة ضمن إطار تمويلي بقيمتها الدفترية. وبلغ مجموع القيمة الدفترية لهذه الأراضي ٥٥٨ ألف دينار بحريني.

خلال السنة، دفعت المجموعة أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى إلى الشركة الأم بمبلغ ٥,٦٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٥,٦٦٦ ألف دينار بحريني)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٢	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
	-	١٩٨	٤٧٦	-	٦٧٤
	-	-	-	-	-
	(١,٢٥٢)	-	-	-	(١,٢٥٢)
	-	-	١,٠٨٣	-	١,٠٨٣
	-	-	-	-	-
المصرفوات					
مصرفوات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية					
	-	٣٤	١,٥٠٤	-	١,٥٣٨
	١٠	٣٨	٦,٠٨٧	٤	٦,١٣٩
	-	١,٤٥١	-	-	١,٤٥١
	-	٢٨٦	-	-	٢٨٦

٣٠. العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأسهم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

٢٠٢٢	٢٠٢٣	العائد الأساسي لكل سهم
		الربح العائد للشركة الأم للسنة
١٤,٠٠٧	٩,٠٠٣	ناقصاً: الأرباح موزعة على رأس مال إضافي من الفئة الأولى
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	الربح العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم ليحتساب العائد الأساسي و المخفّض لكل سهم للسنة
٨,٠٠٧	٣,٠٠٣	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بعد طرح أسهم الخزينة (بالتألف)
٨٠١,٧٦٠	٨٠٠,٢٤٢	العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (بالفلس)
٩,٩٨٧	٣,٧٥٣	

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفّصة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٣١. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى التزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان التزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٢. الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة بصورة مباشرة. حالياً، لا تقوم المجموعة بتحويل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بالطريقة التي تُقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٩٤٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ٦٦٠ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ الواجب إخراجها من قبل المجموعة على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ ٧٦٩ ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ٥٥٥ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ١٧١ ألف دينار بحريني أو ٢٠٢٣، فلس لكل سهم (٢٠٢٣: ١٠٥ آلاف دينار بحريني أو ١٢٤، فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجها من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة زكاة قدرها ١١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ٦ آلاف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ على أساس ٢٠٢، فلس للسهم (٢٠٢٣: ١٢٤، فلس للسهم).

٣٣. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات وتكبد مصروفات، ويقوم صانع القرار التشغيلي الرئيسي للمجموعة (مجلس الإدارة) بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمرابحة، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع إدارة السيولة من خلال خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل ووكالات للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

استثمارات

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكل الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة، وإدارة أموال). كما تدير المجموعة منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قامت المجموعة بإنشائها وإدارتها، أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم استخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاوُل أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاوُل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٥ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	١	١١٦,٣٨٢	-	١١٦,٣٨٣
إيداعات لدى مؤسسات مالية	(٩)	١٢٤,١٩٩	-	١٢٤,١٩٠
استثمارات في صكوك	-	٥٢٢,٧٤٦	-	٥٢٢,٧٤٦
عقود التمويل	-	٥٤٨,٢٨٧	-	٥٤٨,٢٨٧
استثمارات في أوراق مالية	٣٨,٥٧٠	-	-	٣٨,٥٧٠
موجودات محتفظ بها للبيع	-	-	-	-
استثمارات عقارية	٩٧,٧٨٧	-	-	٩٧,٧٨٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٦٨٩	-	-	٢٤,٦٨٩
موجودات أخرى	٤,١٣٤	٦,١٠٦	١٦,٠٣٧	٢٦,٢٧٧
عقارات ومعدات	-	-	٣,٤٨٩	٣,٤٨٩
إجمالي موجودات القطاع	١٦٥,١٧٢	١,٣١٧,٧٢٠	١٩,٥٢٦	١,٥٠٢,٤١٨
إيداعات من مؤسسات مالية	-	٢٣٧,٧٧٣	-	٢٣٧,٧٧٣
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٢٠٦,٥١٨	-	٢٠٦,٥١٨
تمويل آجل من مؤسسات مالية	-	٢٦٤,٣٦٢	-	٢٦٤,٣٦٢
حسابات جارية للعملاء	(٩)	٧٧,٨٨٩	-	٧٧,٨٨٠
مطلوبات أخرى	٦,٢٨٥	٩,٧٨٠	٦,٧٦٤	٢٢,٨٢٩
إجمالي مطلوبات القطاع	٦,٢٧٦	٧٩٦,٣٢٢	٦,٧٦٤	٨٠٩,٣٦٢
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	-	٥٣٥,٦٦٢	-	٥٣٥,٦٦٢
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

٢٠٢٣	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
إيراد من عقود التمويل	-	٤٠,٢٢٢	-	٤٠,٢٢٢
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٤,٨١٩	-	٤,٨١٩
إيراد من صكوك	-	٢٩,٥٩٩	-	٢٩,٥٩٩
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٣,٣٧٢	-	-	٣,٣٧٢
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	(٩٢٥)	-	-	(٩٢٥)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	٤,٠٦٢	٧,١٢٢	-	١١,١٨٤
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	٦,٥٠٩	٨١,٧٦٢	-	٨٨,٢٧١
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة البنك كمضارب	-	(٢٨,٣٦٤)	-	(٢٨,٣٦٤)
حصة البنك كمضارب	-	٦,٨٠٦	-	٦,٨٠٦
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	-	(٢١,٥٥٨)	-	(٢١,٥٥٨)
يطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٣٠,٤٩٣)	-	(٣٠,٤٩٣)
مصروفات التمويل التجل من مؤسسات مالية	-	(١٠,٦٦٢)	-	(١٠,٦٦٢)
إجمالي إيرادات القطاع	٦,٥٠٩	١٩,٠٤٩	-	٢٥,٥٥٨
تكلفة الموظفين	٦٦٢	٢,٦٤٧	٣,٣٠٩	٦,٦١٨
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٥٨	٢,٢٠٠	٥,٩٦٦	٨,٤٢٤
إجمالي مصروفات القطاع	٩٢٠	٤,٨٤٧	٩,٢٧٥	١٥,٠٤٢
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٥,٥٨٩	١٤,٢٠٢	(٩,٢٧٥)	١٠,٥١٦
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٩٣)	(١,٣٧٦)	-	(١,٤٦٩)
نتائج القطاع	٥,٤٩٦	١٢,٨٢٦	(٩,٢٧٥)	٩,٠٤٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢	١٤٩,٠٩١	-	١٤٩,٠٩٣
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٥٧٦	٦٢,٠٥٤	-	٦٢,٦٣٠
استثمارات في صكوك	-	٥٢٣,٣٣٢	-	٥٢٣,٣٣٢
عقود التمويل	-	٥٠٤,٨٦٠	-	٥٠٤,٨٦٠
استثمارات في أوراق مالية	٣٣,٦٣٧	-	-	٣٣,٦٣٧
موجودات محتفظ بها للبيع	٤,٣٤١	-	-	٤,٣٤١
استثمارات عقارية	٩٦,٩٤٧	-	-	٩٦,٩٤٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٥٢٢	-	-	٢٤,٥٢٢
موجودات أخرى	٥,٢٨٩	٥,٩٣٦	١١,٦٧٦	٢٢,٩٠١
عقارات ومعدات	-	-	٣,٤٣١	٣,٤٣١
إجمالي موجودات القطاع	١٦٥,٣١٤	١,٢٤٥,٢٧٣	١٥,١٠٧	١,٤٢٥,٦٩٤
إيداعات من مؤسسات مالية	-	٢٤٠,٠٨٠	-	٢٤٠,٠٨٠
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٢١٥,٣٦٤	-	٢١٥,٣٦٤
تمويل آجل من مؤسسات مالية	-	١٣٠,٩٥٥	-	١٣٠,٩٥٥
حسابات جارية للعملاء	٥٧٦	٥٠,٣٧٩	-	٥٠,٩٥٥
مطلوبات أخرى	١٢,٢٤٩	٥,٩١٣	٧,٢٧٥	٢٥,٤٣٧
إجمالي مطلوبات القطاع	١٢,٨٢٥	٦٤٢,٦٩١	٧,٢٧٥	٦٦٢,٧٩١
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	-	٦٠٥,١٣٣	-	٦٠٥,١٣٣
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١,٥١٦	-	-	١,٥١٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

٢٠٢٢	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
إيراد من عقود التمويل	-	٣٥,٧٢٥	-	٣٥,٧٢٥
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧	٧١٦	-	٧٣٣
إيراد من صكوك	-	٢١,٩٧٧	-	٢١,٩٧٧
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٣٠٠	-	-	٣٠٠
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	(١,٢٥٢)	-	-	(١,٢٥٢)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	-	٤,٧٢٦	-	٤,٧٢٦
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	(٩٤٠)	٦٣,١٤٤	-	٦٢,٢٠٤
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة البنك كضارب	-	(٢٩,٨٦٢)	-	(٢٩,٨٦٢)
حصة البنك كضارب	-	١٥,٥١٧	-	١٥,٥١٧
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	-	(١٤,٣٤٥)	-	(١٤,٣٤٥)
يطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(١٤,٣٣٣)	-	(١٤,٣٣٣)
مصروفات التمويل التجل من مؤسسات مالية	-	(٤,٣٣٩)	-	(٤,٣٣٩)
إجمالي إيرادات القطاع	(٩٤٠)	٣٠,١٢٧	-	٢٩,١٨٧
تكلفة الموظفين	١٢٢	٧,٣٨٢	-	٧,٥٠٤
مصروفات تشغيلية أخرى	٣٨	٥,٧١٩	-	٥,٧٥٧
إجمالي مصروفات القطاع	١٦٠	١٣,١٠١	-	١٣,٢٦١
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١,١٠٠)	١٧,٠٢٦	-	١٥,٩٢٦
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	٣٩٥	(٢,٣١٤)	-	(١,٩١٩)
نتائج القطاع	(٧٠٥)	١٤,٧١٢	-	١٤,٠٠٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويل، وموجودات الإجارة باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
١٠٣,٧٣٧	٣,٢٦٥	٨,٦٦٣	٧٢٩	-	-	١١٦,٣٨٣
١٢٤,١٩٠	-	-	-	-	-	١٢٤,١٩٠
٣٣١,٥٥٣	-	-	-	٩٤,٦٣٨	٩٦,٥٥٠	٥٢٢,٧٤٦
٥٧,٣٠٩	١١,٧٨٦	٦٩,٢٠١	١١٨,٧٨٥	٢٩١,٢٠٦	-	٥٤٨,٢٨٧
-	-	-	-	١٤,٧٩٦	٢٣,٧٧٤	٣٨,٥٧٠
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	٩٧,٧٨٧	٩٧,٧٨٧
-	-	-	-	-	٢٤,٦٨٩	٢٤,٦٨٩
٤,١٦٥	-	-	-	٢١,١٠٣	١,٠٠٩	٢٦,٢٧٧
-	-	-	-	-	٣,٤٨٩	٣,٤٨٩
٦٢٠,٩٤٤	١٥,٠٥١	٧٧,٨٦٣	٢٥٠,٠٥١	٥٣٨,٥٠٩	١,٥٠٢,٤١٨	١,٥٠٢,٤١٨
المطلوبات						
١٧٨,٦٥٥	٤٠,٢١٤	١٢,٦٩٧	٦,٢٠٧	-	-	٢٣٧,٧٧٣
٢٤,٦٠٥	١٥,٤١٨	٥٣,٥١٣	٢٢٢	١١٢,٧٦٠	-	٢٠٦,٥١٨
-	-	-	-	٢٦٤,٣٦٢	-	٢٦٤,٣٦٢
٥,٤٢٨	٩,٥٧٩	-	٥,٢٤١	٥٧,٦٣٢	-	٧٧,٨٨٠
١٤,٠١٥	٣,٥١١	٣,١٧٩	٢,١٢٤	-	-	٢٢,٨٢٩
٢٢٢,٧٠٣	٦٨,٧٢٢	٦٩,٣٨٩	٢٧٨,١٥٦	١٧٠,٣٩٢	٨٠٩,٣٦٢	٨٠٩,٣٦٢
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار						
٣٦,٧٦٦	١٤,٦١٦	٢٧,٢٩٨	١٠,٠٢٥	٤٤٦,٩٥٧	-	٥٣٥,٦٦٢
حسابات الاستثمار المقيدة						
-	-	-	-	١,٥٣٣	-	١,٥٣٣
إلتزامات و ضمانات مالية						
٣٤,٨٦٤	٦,٩٢٤	١٢,٦٢٣	٣,٨٠٢	٥١	-	٥٨,٢٦٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
١٣٧,١٠٠	٢,٧٨٠	٥,١٠٩	٤,١٠٤	-	١٤٩,٠٩٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٦٢,٦٣٠	-	-	-	-	٦٢,٦٣٠	إيداعات لدى مؤسسات مالية
١٣٤,٣٥٢	-	-	٢٨٣,٩٢٦	١٠٥,٠٥٤	٥٢٣,٣٣٢	استثمارات في صكوك
٤٧,١٤١	١٢,٥٩٣	٥٢,٤١٠	١٠٦,٤٥٧	٢٨٦,٢٥٩	٥٠٤,٨٦٠	عقود التمويل
-	-	-	١٤,٩٠٠	١٨,٧٣٧	٣٣,٦٣٧	استثمارات في أوراق مالية
٤,٣٤١	-	-	-	-	٤,٣٤١	موجودات محتفظ بها للبيع
-	-	-	-	٩٦,٩٤٧	٩٦,٩٤٧	استثمارات عقارية
-	-	-	-	٢٤,٥٢٢	٢٤,٥٢٢	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٤,٥٤٨	١,٠٠١	٢,٠٨٤	١٠,٣٢٨	٤,٩٤٠	٢٢,٩٠١	موجودات أخرى
-	-	-	-	٣,٤٣١	٣,٤٣١	عقارات ومعدات
٣٩٠,١١٢	١٦,٣٧٤	٥٩,٦٠٣	٤١٩,٧١٥	٥٣٩,٨٩٠	١,٤٢٥,٦٩٤	إجمالي الموجودات
المطلوبات						
١٩١,٧٦٢	١٦,٥٩٩	١٩,٤٤٣	١٢,٢٧٦	-	٢٤٠,٠٨٠	إيداعات من مؤسسات مالية
٢٩,٤٢٧	١٤,٣٥٩	١٣,٧٢٧	٧٦,٣٦٣	٨١,٤٨٨	٢١٥,٣٦٤	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
-	-	-	١٣٠,٩٥٥	-	١٣٠,٩٥٥	تمويل آجل من مؤسسات مالية
٣,٥٥٢	٦,٢٦٧	-	٣,٤٢٩	٣٧,٧٠٧	٥٠,٩٥٥	حسابات جارية للعملاء
١٨,٣٦٦	٢,٧٥٣	٢,٥٠٣	١,٨١٥	-	٢٥,٤٣٧	مطلوبات أخرى
٢٤٣,١٠٧	٣٩,٩٧٨	٣٥,٦٧٣	٢٢٤,٨٣٨	١١٩,١٩٥	٦٦٢,٧٩١	إجمالي المطلوبات
٤٥,٨٩٩	١٣,٣٤٨	٢٤,٣٤٩	٨,٩٦٠	٥١٢,٥٧٧	٦٠٥,١٣٣	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
-	-	-	١,٥١٦	-	١,٥١٦	حسابات الاستثمار المقيدة
٢١,٣٣٨	١,٦١١	١٨,٥٧٥	١٣,٠٣٠	٦٤٦	٥٥,١٠٠	التزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	الحكومة / السيادية	أخرى	المجموع	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الموجودات					
١١٦,٣٨٣	-	-	-	١١٦,٣٨٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
١٢٤,١٩٠	-	-	-	١٢٤,١٩٠	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٢٢,٧٤٦	٧٧,١٢٥	٣٥٧,٢٣٤	٢٣,٨٤١	٩٨٠,٩٤٦	استثمارات في صكوك
٥٤٨,٢٨٧	٢٧٧,١٣٩	٤٠,٤٠٦	٢٢٧,٨٨٩	١,٠٨٥,٧٢١	عقود التمويل
٣٨,٥٧٠	١٧,٨٥٨	-	٥,٩١٦	٦٢,٣٤٤	استثمارات في أوراق مالية
-	-	-	-	-	موجودات محتفظ بها للبيع
٩٧,٧٨٧	٩٧,٧٨٧	-	-	١٩٥,٥٧٤	استثمارات عقارية
٢٤,٦٨٩	٢٤,٦٨٩	-	-	٤٩,٣٧٨	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢٦,٢٧٧	٥,٣٣٠	-	٢٠,٢٤٩	٥١,٨٥٦	موجودات أخرى
٣,٤٨٩	-	-	٣,٤٨٩	٦,٩٧٨	عقارات ومعدات
١,٥٠٢,٤١٨	٤٩٩,٩٢٨	٣٩٧,٦٤٠	٢٨١,٣٨٤	٢,٦٨١,٣٧٠	إجمالي الموجودات
المطلوبات					
٢٣٧,٧٧٣	-	-	-	٢٣٧,٧٧٣	إيداعات من مؤسسات مالية
٢٠٦,٥١٨	-	٢,٧٨٦	٢٠٢,٢١٤	٤١١,٥١٨	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٢٦٤,٣٦٢	-	٤٨,٠٠٠	-	٣١٢,٣٦٢	تمويل آجل من مؤسسات مالية
٧٧,٨٨٠	٣,٧٣٢	١,٦٧٤	٧٢,١٢٢	١٥٥,٣٨٦	حسابات جارية للعملاء
٢٢,٨٢٩	٣٩٦	-	٢٢,٤٣٣	٢٣,٦٢٨	مطلوبات أخرى
٨٠٩,٣٦٢	٤,١٢٨	٥٢,٤٦٠	٢٩٦,٧٦٩	١,١٦٢,٦٢٩	إجمالي المطلوبات
٥٣٥,٦٦٢	٦٢,٦٤٣	٦٥,٣٤٤	٣٤١,٥٢٧	٩٦٥,١٧٦	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١,٥٣٣	١,٥٣٣	-	-	٣,٠٦٦	حسابات الاستثمار المقيدة
٥٨,٢٦٥	١١,٠٥٢	-	٤٦,٩٦٧	١١٥,٢٨٤	إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي					
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
المجموع	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون
الموجودات					
١١٦,٣٨٣	-	٣١	٧,٤٦٣	٨٦٣	١٠٨,٠٢٦
١٢٤,١٩٠	-	-	-	٢٠,١١٦	١٠٤,٠٧٤
٥٢٢,٧٤٦	-	-	-	٨١,٥٠٨	٤٤١,٢٣٨
٥٤٨,٢٨٧	-	-	-	٦,٠٤١	٥٤٢,٢٤٦
٢٨,٥٧٠	٤,٢٤٠	-	-	١٤,٧٩٦	١٩,٥٣٤
-	-	-	-	-	-
٩٧,٧٨٧	-	-	-	-	٩٧,٧٨٧
٢٤,٦٨٩	-	-	-	-	٢٤,٦٨٩
٢٦,٢٧٧	١	٢٩	-	١٥	٢٦,٢٣٢
٣,٤٨٩	-	-	-	-	٣,٤٨٩
١,٥٠٢,٤١٨	٤,٢٤١	٦٠	٧,٤٦٣	١٢٣,٣٣٩	١,٣٦٧,٣١٥
المطلوبات					
٢٣٧,٧٧٣	-	-	-	-	٢٣٧,٧٧٣
٢٠٦,٥١٨	-	-	-	٤,٨٨٨	٢٠١,٦٣٠
٢٦٤,٣٦٢	-	-	-	٤٩,٥٥٧	٢١٤,٨٠٥
٧٧,٨٨٠	-	١٠,٥٢٧	-	١٠,٨١٦	٥٦,٥٣٧
٢٢,٨٢٩	-	-	-	-	٢٢,٨٢٩
٨٠٩,٣٦٢	-	١٠,٥٢٧	-	٦٥,٢٦١	٧٣٣,٥٧٤
٥٣٥,٦٦٢	-	١,٥٩٠	-	٢٨,٨٧٦	٥٠٥,١٩٦
١,٥٣٣	-	-	-	-	١,٥٣٣
٥٨,٢٦٥	-	-	-	-	٥٨,٢٦٥

يتم قياس التمرکز حسب الموقع لموجودات التمويل بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
١٠٤,٣٤٣	١,٨٩٦	٤٢,٨٥٠	٤	-	-	١٤٩,٠٩٣
نقد وأرصدة لدى البنوك						
٥١,٠٤٠	١١,٥٩٠	-	-	-	-	٦٢,٦٣٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية						
٤٤٢,٢٠١	٨١,١٣١	-	-	-	-	٥٢٣,٣٣٢
استثمارات في صكوك						
٤٩٨,٧٩٩	٦,٠٦١	-	-	-	-	٥٠٤,٨٦٠
عقود التمويل						
١٤,٢٧٦	١٤,٩٠٠	-	-	-	٤,٤٦١	٣٣,٦٣٧
استثمارات في أوراق مالية						
٤,٣٤١	-	-	-	-	-	٤,٣٤١
موجودات محتفظ بها للبيع						
٩٦,٩٤٧	-	-	-	-	-	٩٦,٩٤٧
استثمارات عقارية						
٢٤,٥٢٢	-	-	-	-	-	٢٤,٥٢٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية						
٢٢,٨٥٦	١٥	-	-	٢٩	١	٢٢,٩٠١
موجودات أخرى						
٣,٤٣١	-	-	-	-	-	٣,٤٣١
عقارات ومعدات						
١,٢٦٢,٧٥٦	١١٥,٥٩٣	٤٢,٨٥٠	٣٣	٤,٤٦٢	٤,٤٦٢	١,٤٢٥,٦٩٤
إجمالي الموجودات						
المطلوبات						
٢٤٠,٠٨٠	-	-	-	-	-	٢٤٠,٠٨٠
إيداعات من مؤسسات مالية						
٢١٣,٤٧٠	١,٨٩٤	-	-	-	-	٢١٥,٣٦٤
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد						
٧٤,٥٠٠	٥٦,٤٥٥	-	-	-	-	١٣٠,٩٥٥
تمويل آجل من مؤسسات مالية						
٤٩,٦٣٧	٥١٤	-	-	٨١٤	-	٥٠,٩٥٥
حسابات جارية للعملاء						
٢٥,٤٣٧	-	-	-	-	-	٢٥,٤٣٧
مطلوبات أخرى						
٦٠٣,١١٤	٥٨,٨٦٣	-	-	٨١٤	-	٦٦٢,٧٩١
إجمالي المطلوبات						
٥٩٣,٩٠٠	٩,٦٩٧	-	-	١,٥٣٦	-	٦٠٥,١٣٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار						
١,٥١٦	-	-	-	-	-	١,٥١٦
حسابات الاستثمار المقيدة						
٥٥,١٠٠	-	-	-	-	-	٥٥,١٠٠
إلتزامات و ضمانات مالية						

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٥٤٨,٢٨٧ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٤٠٤,٨٢٢ ألف دينار بحريني) بلغت ٣٨٦,٧٦٠ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٣٩٢,١٢٧ ألف دينار بحريني).

القيمة العادلة لعقود التمويل بالتكلفة المطفأة ٥٤٨,٢٨٧ ألف دينار بحريني بلغت ٥٣٤,٦٤٠ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. أخذ البنك في الاعتبار الفرق بين معدلات الربح الفعلية الأصلية ومعدلات السوق الحالية حتى التاريخ المتوقع لإعادة التسعير التالية لأسعار السوق، دون أي تعديلات إضافية لمخاطر الدفع المسبق أو مخاطر الائتمان أو السيولة أو سمات المحفظة الأخرى. إن القيم العادلة المقدره للأدوات المالية الأخرى للمجموعة لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها الدفترية بسبب طبيعتها قصيرة الأجل.

(ب) ترتيبية القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُدرجة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُدرجة المشمولة في المستوى الأول والقابلة للرصد على الموجودات أو المطلوبات، سواءً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على بيانات السوق القابلة للرصد (مُدخلات غير قابلة للرصد)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	١٤,٧٩٦	-	١٤,٧٩٦
صكوك من نوع الدين بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	٦٤,٧٣٧	-	٦٤,٧٣٧
صكوك من نوع أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	٥٨,٢٩٧	-	٥٨,٢٩٧
أوراق مالية من نوع حقوق ملكية مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	٢٣,٧٧٤	٢٣,٧٧٤
	-	١٣٧,٨٣٠	٢٣,٧٧٤	١٦١,٦٠٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	١٤,٩٠٠	-	١٤,٩٠٠
صكوك من نوع الدين بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	٦٤,٥٤٦	-	٦٤,٥٤٦
صكوك من نوع أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	٥٤,١٧١	-	٥٤,١٧١
أوراق مالية من نوع حقوق ملكية مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	١٨,٧٣٨	١٨,٧٣٨
	-	١٣٣,٦١٧	١٨,٧٣٨	١٥٢,٣٥٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. القيمة العادلة (يتبع)

(ب) **تراتبية القيمة العادلة** (يتبع)

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام مُدخلات المستوى الثالث:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
١٥,٣٥٣	١٨,٧٣٨	في ١ يناير
(٣٤١)	(٦٢٣)	التغير في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
-	٥,٩٣٢	مشتريات
-	(٢١٦)	بيع
٢,٢٨١	(٥٧)	تسويات
١,٤٤٥	-	التحويل من الأصول المحتفظ بها للبيع
١٨,٧٣٨	٢٣,٧٧٤	في ٣١ ديسمبر

يعرض الجدول التالي الأثر المحتمل لاستخدام فرضيات بديلة معقولة محتملة لتقييم الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام مُدخلات المستوى الثالث.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الزيادة / (النقص) في التقييم	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	تقنية التقييم المستخدمة
(٢٤٦) / ٢٤٦	1x +/-	٢,٨١٧	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	منهجية مضاعفات السوق
(٧٢٦) / ٧٢٦	1x +/-	٥,١٠١	السعر إلى القيمة الدفترية	منهجية مضاعفات السوق
(٢٤) / ٢٤	%١ +/-	١,١٤٢	السعر إلى إجمالي الأصول	منهجية مضاعفات السوق
(٧٠) / ٧٠	%٢ +/-	٧٣٥	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	التدفقات النقدية المخصومة
(١,٣٩٨) / ١,٣٩٨	%١٠ +/-	١٣,٩٧٩	التغير في صافي قيمة الأصول	صافي قيمة الأصول المعدلة
		٢٣,٧٧٤		

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الزيادة / (النقص) في التقييم	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	تقنية التقييم المستخدمة
(٩٤) / ٩٤	٠,٥x +/-	٢,٨١٧	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	منهجية مضاعفات السوق
(١٥٧) / ١٥٧	٠,٥x +/-	٥,١٠١	السعر إلى القيمة الدفترية	منهجية مضاعفات السوق
(١٢) / ١٢	%٥ +/-	١,١٤٢	السعر إلى إجمالي الأصول	منهجية مضاعفات السوق
(٢٧) / ٢٧	%١ +/-	٧٣٥	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	التدفقات النقدية المخصومة
(٤٤٧) / ٤٤٧	%٥ +/-	٨,٩٤٣	التغير في صافي قيمة الأصول	صافي قيمة الأصول المعدلة
		١٨,٧٣٨		

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة

تعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها البنك لقياس وإدارة المخاطر، وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجان مختلفة تتولى مسؤولية إدارة المخاطر العامة المتعلقة بالمجموعة. تقوم هذه اللجان أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجان من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: لجنة الإدارة (المخاطر التشغيلية)، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر (سياسات المخاطر والمخاطر التشغيلية)، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقل لإدارة المخاطر، مسؤوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتبناها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإبداعات لدى مؤسسات مالية، ومن عقود التمويل، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الاعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار. يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الائتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: إطار إدارة مخاطر الائتمان، والحد من مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها
- عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة ائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسؤولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.
- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد 5 مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسة.
- إدارة التمرکزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية رأس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقاييس رئيسيين: الخسارة المتوقعة، ورأس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.
- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مدخلًا رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة أئتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتماب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية رأس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.
- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة ٩٠ يوماً أو أكثر يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.
- الإدارة التصحيحية. جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم أخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتم أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أو السيولة، أو السمعة، أو تكاليف الفرض البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحصيل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة، وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
عقود التمويل				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	**٤٧,٧٨٢	٤٧,٧٨٢
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٩,٣٧٣	٤٨,٦٣٥	-	٦٨,٠٠٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	١,٣٠٩	١٠,٨٩٧	-	١٢,٢٠٦
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١٩,٣٨٦	١٠,٤٨٤	-	٢٩,٨٧٠
٣٠ - ٦٠ يوماً	١,٠١١	٢٣,٥٥٩	-	٢٤,٥٧٠
٦٠ - ٩٠ يوماً	٢٨٥	٢٥,٤٨٩	-	٢٥,٧٧٤
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٤٠٤,٣٢٨	٣٧,٣١٨	-	٤٤١,٦٤٦
درجة ٧ قائمة المراقبة	٧	١,٥١٩	-	١,٥٢٦
إجمالي القيمة الدفترية				
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٧٠٩)	(٥,٧١٦)	(١٥,٥٢٦)	(٢٢,٩٥١)
صافي القيمة الدفترية	٤٢٣,٣٧٨	٩٢,٦٥٣	٣٢,٢٥٦	٥٤٨,٢٨٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمارات في الصكوك				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٨	١,٣١٨
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٥٢٣,٠٤٥	-	-	٥٢٣,٠٤٥
إجمالي القيمة الدفترية	٥٢٣,٠٤٥	-	١,٣١٨	٥٢٤,٣٦٣
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٩٩)	-	(١,٣١٨)	(١,٦١٧)
صافي القيمة الدفترية	٥٢٢,٧٤٦	-	-	٥٢٢,٧٤٦
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٦٨,٥٦٨	-	-	١٦٨,٥٦٨
إجمالي القيمة الدفترية	١٦٨,٥٦٨	-	-	١٦٨,٥٦٨
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥)	-	-	(٥)
صافي القيمة الدفترية	١٦٨,٥٦٣	-	-	١٦٨,٥٦٣
التزامات و ضمانات مالية				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	-	-
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٥٦,٣٤٧	١,٩١٢	٦	٥٨,٢٦٥
درجة ٧ تحت المراقبة	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	٥٦,٣٤٧	١,٩١٢	٦	٥٨,٢٦٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٩)	(٣٦)	(٦)	(٦١)
صافي القيمة الدفترية	٥٦,٣٢٨	١,٨٧٦	-	٥٨,٢٠٤
مجموع صافي القيمة الدفترية	١,١٧١,٠١٤	٩٤,٥٢٩	٣٢,٢٥٦	١,٢٩٧,٧٩٩

* تشمل تسهيلات تمويل خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٣,٥٢٤ دينار بحريني.
 ** يشمل ١,٤٧٥ دينار بحريني لأصول الضعف الائتماني المشتراة أو الناشئة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
عقود التمويل				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	**٢٥,٧٠٠	٢٥,٧٠٠
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٩٥,٩٠٠	١٦,٧٦٢	-	١١٢,٦٦٧
درجة ٧ قائمة المراقبة	٧٤	١٤,٠٧٤	-	١٤,١٤٨
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٤٠,٠٠٤	٨,٠٨٢	-	٤٨,٠٨٦
٣٠ - ٦٠ يوماً	٩,٦٦٩	٣,١٧٨	-	١٢,٨٤٧
٦٠ - ٩٠ يوماً	٤٦,٣٠٦	١٩,٥٧٦	-	٦٥,٨٨٢
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٣٥١,٤٥١	١٤,٩٤٤	-	٣٦٦,٣٩٥
درجة ٧ قائمة المراقبة	٧٩	٨,٤٢٦	-	٨,٥٠٥
إجمالي القيمة الدفترية	٤٤٧,٥٠٩	٥٤,٢٠٦	٢٥,٧٠٠	٥٢٧,٤١٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥,٣٣٠)	(٤,٣٦١)	(١٢,٨٦٤)	(٢٢,٥٥٥)
صافي القيمة الدفترية	٤٤٢,١٨١	٤٩,٨٤٣	١٢,٨٣٦	٥٠٤,٨٦٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمارات في الصكوك				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٨	١,٣١٨
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٤٠٤,٨٢١	-	-	٤٠٤,٨٢١
إجمالي القيمة الدفترية	٤٠٤,٨٢١	-	١,٣١٨	٤٠٦,١٣٩
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٠٦)	-	(١,٣١٨)	(١,٥٢٤)
صافي القيمة الدفترية	٤٠٤,٦١٥	-	-	٤٠٤,٦١٥
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٠٨,٢٩٥	-	-	٢٠٨,٢٩٥
إجمالي القيمة الدفترية	٢٠٨,٢٩٥	-	-	٢٠٨,٢٩٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١)	-	-	(١)
صافي القيمة الدفترية	٢٠٨,٢٩٤	-	-	٢٠٨,٢٩٤
التزامات و ضمانات مالية				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	-	-
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٥٣,٢٦٥	٣٥٤	٦	٥٣,٦٢٥
درجة ٧ تحت المراقبة	-	١٣٠	-	١٣٠
إجمالي القيمة الدفترية	٥٣,٢٦٥	٤٨٤	٦	٥٣,٧٥٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٦)	(١)	(٦)	(٦٣)
صافي القيمة الدفترية	٥٣,٢٠٩	٤٨٣	-	٥٣,٦٩٢
مجموع صافي القيمة الدفترية	١,١٠٨,٢٩٩	٥٠,٣٢٥	١٢,٨٣٨	١,١٧١,٤٦١

* تشمل تسهيلات تمويل خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٤٦,٩٠٠ دينار بحريني.
** يشمل ٦,٦٢١ دينار بحريني لأصول الضعف الائتماني المشتراة أو الناشئة.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر عن السداد للأداة المالية والأصل المشتري لغرض التأجير قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لداعي لها، ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطبق، بما في ذلك المعلومات التطلعية

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
٣. مؤشرات نوعية.
٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر عن السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر عن السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد (يتبع)

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر عن السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات.

بناء على نصيحة لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر عن السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر عن السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمخاطر مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً من ٣٠ يوماً أو أكثر. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المقترض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المقترض على سداد التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والادخ بالاعتبار للاحتتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل نمو الائتمان المحلي، حجم الواردات من السلع والخدمات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

عقود التمويل المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية لعقود التمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتهور الائتماني الحالي أو المحتمل للتعديل.

عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.
- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التمويل مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (بإشارة إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر عن السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية (يتبع)

بشكل عام، يعد التسامح مؤشراً نوعياً على زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وقد يشكل توقع التسامح دليلاً على أن التعرض ضعيف ائتمانياً/متعثراً في السداد (راجع إيضاح ٥). يحتاج العميل إلى إثبات سلوك جيد في الدفع بشكل مستمر على مدى فترة من الزمن (٣ أشهر لعملاء التجزئة و٦ أشهر للشركات بما يتماشى مع وحدة إدارة المخاطر بموجب المجلد ٢ الصادر عن مصرف البحرين المركزي) قبل أن لا يعد التعرض منخفض القيمة ائتمانياً/ في حالة التخلف عن السداد أو يعتبر احتمال التعثر قد انخفض بحيث يتم قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر عن السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر عن السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه

تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر عن السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر عن السداد.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر عن السداد. وتقدر المجموعة معاملات الخسارة في حالة التعثر عن السداد باستخدام مناهج مختلفة تشمل واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد و التخفيضات التنظيمية على الضمانات لحساب مقدار الخسارة في حال التعثر عن السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر عن السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، وضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر عن السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المضمومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية، بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثنى عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثنى عشر شهراً (المرحلة ١)	المجموع
٤,٣٦٢	١٤,١٨٨	٥,٥٩٤	٢٤,١٤٤
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣			
(١,٢٧٨)	(٣٣٠)	١,٦٠٨	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثنى عشر شهراً			
١,٧٧٦	(٥٦)	(١,٧٣٠)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية			
(٢٢٧)	١,٠٩٩	(٨٧٢)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ضعيفة ائتمانية			
٢٧١	٧١٣	(٩٨٤)	-
صافي التحويلات			
١,١١٩	٢,٩٢٨	(٢,٥٧٨)	١,٤٦٩
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر			
-	(٩٠)	-	(٩٠)
شطب			
-	(٨٨٩)	-	(٨٨٩)
استيعادات			
٥,٧٥٢	١٦,٨٥٠	٢,٠٣٢	٢٤,٦٣٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثنى عشر شهراً (المرحلة ١)	المجموع ٢٠٢٣
-	-	٥	٥
-	-	٢٩٩	١,٦١٧
٥,٧١٦	١٥,٥٢٦	١,٧٠٩	٢٢,٩٥١
٣٦	٦	١٩	٦١
٥,٧٥٢	١٦,٨٥٠	٢,٠٣٢	٢٤,٦٣٤
ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية			
-	-	٢٩٩	١,٦١٧
استثمارات في صكوك (إيضاح ٨)			
٥,٧١٦	١٥,٥٢٦	١,٧٠٩	٢٢,٩٥١
عقود التمويل (إيضاح ٩)			
٣٦	٦	١٩	٦١
التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ١٨)			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

المجموع	المرحلة (٣) ضعيفة ائتمانياً لمدى الحياة-	المرحلة (٢) ائتمانياً ليست ضعيفة لمدى الحياة-	المرحلة (١) شهرًا لثلاثي عشر المتوقعة الائتمانية الخسائر	الخسائر المرجوة الائتمانية المتوقعة المرحلة (١)
٢٧,٧١٢	١٨,٠٨٣	٢,٦٨٠	٦,٩٤٩	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
-	(٤٠٤)	(١,١٧٩)	١,٥٨٣	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لثلاثي عشر شهرًا
-	(٣٠١)	٩٢٢	(٦٢١)	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية
-	٦٩	(١١٣)	(٥٦)	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ضعيفة ائتمانية
-	(٦٣٦)	(٢٧٠)	٩٠٦	صافي التحويلات
١,٩١٧	٢,٢٢٦	١,٩٥٢	(٢,٢٦١)	صافي إعادة قياس مخصص الخسائر
(٣,٥٣٤)	(٣,٥٣٤)	-	-	شطب
(١,٩٥١)	(١,٩٥١)	-	-	استبعادات
٢٤,١٤٤	١٤,١٨٨	٤,٣٦٢	٥,٥٩٤	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

المجموع	المرحلة (٣) ضعيفة ائتمانياً لمدى الحياة-	المرحلة (٢) ائتمانياً ليست ضعيفة لمدى الحياة-	المرحلة (١) شهرًا لثلاثي عشر المتوقعة الائتمانية الخسائر	الخسائر المرجوة الائتمانية المتوقعة المرحلة (١)
١	-	-	١	ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
١,٥٢٤	١,٣١٨	-	٢٠٦	استثمارات في صكوك (إيضاح ٨)
٢٢,٥٥٥	١٢,٨٦٤	٤,٣٦١	٥,٣٣٠	عقود التمويل (إيضاح ٩)
٦٤	٦	١	٥٧	التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ١٨)
٢٤,١٤٤	١٤,١٨٨	٤,٣٦٢	٥,٥٩٤	

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة على إفتراض عدم مقدرتها على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و ٩ و ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بالنظر لعوامل مختلفة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدينار البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضت موعد إستحقاق أرباحها أو دفعات المبالغ الأصلية التعاقدية ولكن تعتقد المجموعة بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءً على توقعاتها بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر و/ أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

خلال السنة، بلغ مجموع التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٣١,٧٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٢,٥٥٩ ألف دينار بحريني) منها ١٨,٠٧٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٩٢٠ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير متأخرة وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه و/ أو سداد جزء من مبلغ التمويل و/ أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ١٠٧,٨٧٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ١٢٦,٨١٥ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٦,٢٩٤ ألف دينار بحريني فقط (٢٠٢٢: ٧٨,٧٢٩ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قامت المجموعة بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم تعديلها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب اجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما يكون للمجموعة توقعات معقولة بأن الاصل المالي غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. مع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المتخلفة السداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ٩٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٤,١٢٩ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قامت المجموعة باسترداد ٣,١٩٩ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ١,٨٠٨ ألف دينار بحريني) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

الضمانات

تحفظ المجموعة بضمانات تتعلق بموجودات التمويل وذمم مدينة تتعلق بموجودات الإجارة على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها عندما يوضع القرض في قائمة المراقبة، ويتم مراقبة القرض عن كثب. غالباً لا يتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تقدير القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الضمانات (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	
						مقابل موجودات منخفضة القيمة
٨,٠٢٢	٣,٧٢١	٤,٣٠١	١٢,٤٨٨	٨,١٨٧	٤,٣٠١	عقارات
٧٤٤	-	٧٤٤	٧٤٤	-	٧٤٤	أخرى
						مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
٩٤,٤٠٧	٣٥,١٧٦	٥٩,٢٣١	٧٣,٠٧٤	١٣,٨٤٣	٥٩,٢٣١	عقارات
٥,٢٣٩	-	٥,٢٣٩	٥,٢٣٩	-	٥,٢٣٩	أخرى
						مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة
٢٥٦,١٩٣	١٢٥,٠٦٦	١٣١,١٢٧	٢٧٢,٠١٧	١٤٠,٨٩٠	١٣١,١٢٧	عقارات
٨,٤٨٢	-	٨,٤٨٢	٨,٤٨٢	-	٨,٤٨٢	أخرى
٣٧٣,٠٨٧	١٦٣,٩٦٣	٢٠٩,١٢٤	٣٧٢,٠٤٤	١٦٢,٩٢٠	٢٠٩,١٢٤	الإجمالي

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٤٧,٤٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٤٩,٧١٪).

لتحليل مركز الموجودات والمطلوبات، (راجع إيضاح رقم ٣٥).

تقوم المجموعة بمراقبة مركز مخاطر الائتمان لموجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

الجدول التالي يبين تحليل مراكز مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	التمركز القطاعي
٣,٦٣٧	-	٣,٦٣٧	٢,٨٥٣	-	٢,٨٥٣	القطاع المصرفي والمالي
٢٠٠,٣٣٤	١٥٩,٢٢٢	٤١,١١٢	٢١٩,٦٢٥	١٨٠,٢٨٦	٣٩,٣٣٩	عقارات
٦٥,١٠٨	-	٦٥,١٠٨	٥٧,٥١٤	-	٥٧,٥١٤	إنشاءات
٤٨,٦٨٠	-	٤٨,٦٨٠	٦٠,٢٢٠	-	٦٠,٢٢٠	متاجرة
١٢,٨٠٥	-	١٢,٨٠٥	١٠,٤٢٧	-	١٠,٤٢٧	تصنيع
٤٣,٤٠٥	-	٤٣,٤٠٥	٣٩,٤٢٠	-	٣٩,٤٢٠	أفراد
١٣٠,٨٩١	٢٤,٥٠٣	١٠٦,٣٨٨	١٥٨,٢٢٨	٢٦,٣٨٢	١٣١,٨٤٦	أخرى
٥٠٤,٨٦٠	١٨٣,٧٢٥	٣٢١,١٣٥	٥٤٨,٢٨٧	٢٠٦,٦٦٨	٣٤١,٦١٩	إجمالي القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في الوفاء بالتزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية أو موجودات أخرى متفق عليها حسب العقد

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود الائتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بتزاماتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

إدارة مخاطر السيولة

تهدف المجموعة من خلال إدارتها للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد التزاماتها عند حلول أجلها، سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمجموعة

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أدناه.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المجموعة بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمجموعة، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان احتفاظ المجموعة بسيولة كافية في جميع الأحوال

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. تمتلك المجموعة خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم اختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ اختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه البنك لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحة منها الصكوك المضمونة مقابل التمويل الآجل من مؤسسات مالية وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة (يتبع)

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
%	%	
		٣١ ديسمبر
%٥٤,٠	%٣٣,٧٠	المتوسط للفترة
%٤٣,٨	%٤٢,١٥	الحد الأقصى للفترة
%٥٤,٠	%٤٩,١٦	الحد الأدنى للفترة
%٣٦,٧	%٣٣,٧٠	

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع (الإيضاح رقم (٣٤)).

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظه مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة للزمة السيولة

تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يتعين على البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت نسبة تغطية السيولة للبنك ٣٤٠,٣٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٣٧,٦٤٪)

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة البنك، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للبنك، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتحويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يتطلب من البنك الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت نسبة التمويل المستقر للبنك ١٠٢,١٣٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٠٧,٨١٪)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كانت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
مجموع القيمة الموزونة	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	بدون تاريخ استحقاق محدد
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
١٦٣,٧٧٦	٨,٥٤٦	-	-	١٥٥,٢٣٠
-	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:				
٧١,٥٩٤	١,٤٢٠	١٣,٧٥٣	٦٠,١١٥	-
٢٤٧,٩٢٤	١٤,٩٠٤	٦٤,٠٩٤	١٩٤,٨١٧	-
تمويلات بالجملة:				
-	-	-	-	-
٢٧٤,٨٢٦	٨٩,٩٩٧	١٠٤,٧٨٥	٧٧٩,٤٠٦	-
مطلوبات أخرى:				
-	-	-	٢٣,٩٥٦	-
٧٥٨,١٢١	١١٤,٨٦٧	١٨٢,٦٣٢	١,٠٥٨,٢٩٣	١٥٥,٢٣٠
التمويل المستقر المطلوب:				
٢١,٨٨٤	-	-	-	٤٦٨,٤١٢
تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:				
-	-	-	-	-
٢٣,٨١٤	-	-	١٥٨,٧٥٩	-
٣٠٧,٢٢٦	٢٩٩,٧٧٩	٢٨,٩٨٠	٨٨,٥١٧	-
١٩,٥٢٠	٣٠,٣١	-	-	-
رهونات سكنية غير متعثر، منها:				
٥٢,٢٨٣	٨٠,٤٣٦	-	-	-
٢١٣,١٩٣	٨٤,٨٨٩	-	٤١,٧٥٢	١١٥,٢٥٦
١٠١,٣٨٣	-	-	-	١٠١,٣٨٣
٢,٩٩٠	-	-	-	٥٩,٧٩٨
٧٣٩,٣٥٥	٤٩٠,٦١٥	٢٨,٩٨٠	٢٨٩,٠٢٨	٧٤٤,٨٤٩
نسبة صافي التمويل المستقر (%)				
٪١٠٢,٥٤				

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

تحتسب نسبة صافي التمويل المستقر حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كما يلي:

قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
مجموع القيمة الموزونة	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	بدون تاريخ استحقاق محدد
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
١٦٧,٥٦٦	٩,٩٥٨	-	-	١٥٧,٦٠٨
رأس المال التنظيمي				
-	-	-	-	-
أدوات رأسمالية أخرى				
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:				
٧١,٨٩٨	٩,٨٣٢	٥,٦٨٩	٥٩,٦٤٤	-
ودائع مستقرة				
٢٢٥,٦٩٠	٦٠,٢٢٩	٣١,٣٦٠	١٥٢,٤٨٦	-
ودائع أقل استقراراً				
تمويلات بالجملة:				
ودائع تشغيلية				
-	-	-	-	-
٢٩٠,٣٠٥	١٢٣,٩٢٨	٩٩,٩٢٧	٧٠٠,٣٠٨	-
تمويلات أخرى بالجملة				
مطلوبات أخرى:				
-	-	-	-	-
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات				
-	-	-	٢٥,٥٨١	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه				
٧٥٥,٤٥٩	٢٠٣,٩٤٧	١٣٦,٩٧٧	٩٣٨,٠١٩	١٥٧,٦٠٨
مجموع التمويل المستقر المتاح				
التمويل المستقر المطلوب:				
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة				
٢١,٨٩٢	-	-	-	٤٤٥,٧٠٦
تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:				
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول				
٢٣,٦٥٦	-	-	١٥٧,٧٠٩	-
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية				
-	-	-	-	-
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:				
٣٠٥,٢٤٧	٢٩٤,٩٤٠	٣٢,٢٧٨	٨٦,٢٩١	-
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي				
١٥,٣٩١	٢٣,٦٧٩	-	-	-
الرهن السكنية المنتجة بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي				
٥٧,٠٥٠	٨٧,٧٦٩	-	-	-
أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة				
٢١٣,١٨٦	٩٩,١٨٢	-	٣٢,٦٦٣	١١٢,٥٥٠
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه				
٧٣,٨٨٩	-	-	-	٧٧,٠٠٣
بنود خارج الميزانية العمومية				
٢,٦٨٩	-	-	-	٥٣,٧٩٠
٧٠٠,٧٢٤	٤٨١,٨٩٠	٣٢,٢٧٨	٢٧٦,٦٦٤	٦٨٩,٠٤٨
مجموع التمويل المستقر المطلوب				
نسبة صافي التمويل المستقر (%)				
١٠٧,٨١				

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المجموعة، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات البنك لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٢٤,١٨٩	-	-	-	-	١٢٤,١٨٩
استثمارات في صكوك	٣٤,٥١٥	٥٨,٢٩٧	١٥,٢٢٣	٢٢٢,٠٩٠	١٩٢,٦٢١	٥٢٢,٧٤٦
عقود التمويل	٣٩,٦٢٦	٩,٧٥٠	٦٧,٠٤٦	٩٣,٨٤٣	٣٣٨,٠٢٢	٥٤٨,٢٨٧
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	١٩٨,٣٣٠	٦٨,٠٤٧	٨٢,٢٦٩	٣١٥,٩٣٣	٥٣٠,٦٤٢	١,١٩٥,٢٢٢
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٧٨,٦٥٤	٤٠,٢١٤	١٢,٦٩٧	٦,٢٠٧	-	٢٣٧,٧٧٢
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	-	٢٦٤,٣٦٢	-	٢٦٤,٣٦٢
تمويل آجل من مؤسسات مالية	٥٩,٥٥٥	٢٦,٧١١	١٠٦,٢٧١	١٣,٩٨١	-	٢٠٦,٥١٨
حسابات جارية للعملاء	١,٠٧١	-	-	-	-	١,٠٧١
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٧٩,٤٨٠	٥٤,١٦٢	٦٥,٤٢٢	٣٦,٥٨٥	١٣	٥٢٥,٦٦٢
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٦١٨,٧١٠	١٢١,٠٨٧	١٨٤,٣٩١	٣٢١,١٣٤	١٣	١,٢٤٥,٣٨٦
فجوة معدل هامش الربح	(٣٨٥,٥٦٦)	(٤٦,١١٦)	(٨٩,٣٨١)	(١,٥١٧)	٥٣٠,٦٨١	٨,١٠١
فجوة معدل الربح التراكمي	(٣٨٥,٥٦٦)	(٤٣١,٦٨٢)	(٥٢١,٠٦٢)	(٥٢٢,٥٨٠)	٨,١٠١	٨,١٠١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
٦٢,٦٣٠	-	-	-	-	-	٦٢,٦٣٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية						
-	-	٢,٥٧٠	٢٨٦,٦٠٠	٣٣٤,١٦١	٥٢٣,٣٣١	١,١٤٧,٦٦٢
استثمارات في صكوك						
٥١,٩٣٣	٧,٠٨١	١٦,٨٨٦	٥٠,٧٩٤	٣٧٨,١٦٨	٥٠٤,٨٦١	١,٠٩٠,٨٦٢
عقود التمويل						
١١٤,٥٦٣	٧,٠٨١	١٩,٤٥٦	٣٣٧,٣٩٤	٦١٢,٣٢٨	١,٠٩٠,٨٦٢	١,٠٩٠,٨٦٢
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح						
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
١٩١,٧٦٢	١٦,٥٩٩	١٩,٤٤٣	١٢,٢٧٦	-	-	٢٤٠,٠٨٠
إيداعات من مؤسسات مالية						
٤١,٧٥٦	١٤,٣٧٨	٦٤,٩٣١	٩٤,٢٩٩	-	-	٢١٥,٣٦٤
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد						
-	-	-	١٣٠,٩٥٥	-	-	١٣٠,٩٥٥
تمويل آجل من مؤسسات مالية						
١,٤٨٠	-	-	-	-	-	١,٤٨٠
حسابات جارية للعملاء						
٤٦٣,٩٠٣	٤٢,٧٦٧	٥٣,٠٢٣	٤٥,٤٣٩	١	١	٦٠٥,١٣٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار						
٦٩٨,٩٠١	٧٣,٧٤٤	١٣٧,٣٩٧	٢٨٢,٩٦٩	١	١	١,١٩٣,٠١٢
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح						
(٥٨٤,٣٣٨)	(٦٦,٦٦٣)	(١١٧,٩٤١)	٥٤,٤٢٥	٦١٢,٣٢٧	(١٠٢,١٩٠)	(١٠٢,١٩٠)
فجوة معدل هامش الربح						
(٥٨٤,٣٣٨)	(٦٥١,٠٠١)	(٧٦٨,٩٤٢)	(٧١٤,٥١٧)	(١٠٢,١٩٠)	(١٠٢,١٩٠)	(١٠٢,١٩٠)
فجوة معدل الربح التراكمي						

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المجموعة المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي)

١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض	٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض
٨١ ±	٤٠ ±
٤٨٤ ±	٢٤٢ ±
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، و إيداعات لدى البنوك و إيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشئ من أنشطة المجموعة غير التجارية

معدل الربح بين البنوك

يتم حالياً إجراء مراجعة وإصلاح أساسي للمقاييس الرئيسية لمعدلات الأرباح على مستوى العالم، وهناك عدم يقينية فيما يتعلق بتوقيت والمنهجيات الانتقالية لتحل محل معدلات الربح المعروضة بين البنوك (IBOR)، بمعدلات بديلة. تم إيقاف معظم معدلات LIBOR ومعدلات ما بين البنوك الأخرى بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وتم استبدالها بمعدلات مرجعية بديلة معينة، باستثناء بعض معدلات LIBOR بالدولار الأمريكي، حيث تم تأجيل إيقافها لغاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٣. إن عملية الانتقال من معدل IBOR تغطي معظم وحدات العمل وإدارات الدعم للمجموعة.

وتعكف المجموعة على تنفيذ أداة تمكنها من تنفيذ توصيات لجنة ALCO ومصرف البحرين المركزي والوكالة الدولية لإدارة الأسواق المالية فيما يتعلق بالاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدلات الربح للنفقات الجديدة والعقود القديمة بما يتماشى مع ممارسات السوق حيث تتم العملية الآن يدوياً.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهريّة مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٢	٢٠٢٣
بما يعادلها	بما يعادلها
١٢٥,٢٤٧	١,٠٠٩,٤٠٨
(١٢٠,٠٤٥)	(٣٣١,٥٢٧)
(٨٩٢)	(٧٠٥)
٤,٥١٠	٥,٥٠٤
٣,١١٣	٣,٧٧٤
(٥٣٦)	(٨٣٦)
٨	١٥

(*) لتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥% إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملة دول مجلس التعاون الخليجي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية (يتبع)

فيما يلي تحليل حساسية المجموعة إلى الإرتفاع أو الإخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح)

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٤٥±	٣٥±	يورو
٢٢٦±	٢٧٥±	دولار أسترالي
١٥٦±	١٨٩±	دينار كويتي
٢٦±	٤٢±	جنيه إسترليني
-	١±	روبية هندية

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمجموعة

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسَعَّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع (الإيضاح رقم ٢٧) والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأسيس مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على قسم إدارة المخاطر. لدى المجموعة سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها

إستكملت المجموعة تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في أقسام المجموعة لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. ستقوم المجموعة بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. تستخدم المجموعة برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. تهدف المجموعة على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدينار البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المجموعة بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية

ينقسم رأس مال المجموعة التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١). تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١))

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل، وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم البنك الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام البنك بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ لا شيء ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ١١,٩٢٦ ألف دينار بحريني) وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي

يتم تصنيف عمليات البنك على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر البنك، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمّنة و الغير مضمّنة في البيانات المالية

ولمواجهة تأثير جائحة الكورونا (كوفيد ١٩)، سمح مصرف البحرين المركزي بإضافة إجمالي خسارة التعديل والخسارة الائتمانية المتوقعة الإضافية البالغة ١٠,٠٨٣ ألف دينار بحريني للفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠ إلى رأس المال الإضافي من الفئة الأولى للسنوات الثلاث التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان لرأس مال المجموعة التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٨٥٦,٩٩٤	٥٦٧,٢٣٠	إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
		الفئة الأولى لرأس المال
١١٠,٣٨٥	١٠٨,٠٠٨	- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية
-	-	- يطرح: التعديلات التنظيمية
١١٠,٣٨٥	١٠٨,٠٠٨	فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	فئة إضافية (١)
٩,٧٠٣	٦,٠٣٦	الفئة الثانية لرأس المال
١٦٧,٣١٠	١٦١,٢٦٦	إجمالي رأس المال التنظيمي
٪١٩,٥٢	٢٨,٤٣٪	إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
٪١٣٧,٦٤	٣٤٠,٣٧٪	معدل تغطية السيولة
٪١٠٧,٨١	١٠٢,٥٤٪	معدل صافي التمويل المستقر
٪١٥,٤١	١٣,٥٢٪	معدل الرفع المالي

قامت المجموعة بالالتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فرضت عليها من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال
تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياسته أفي إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٨. الإلتزامات

فيما يلي بيان بالإلتزامات المجموعة التي تم التعاقد عليها ضمن سياق الأعمال الإعتيادية:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٣٧,٨٩٤	٤٢,٩٣٠	إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *
١٥,٨٩٦	١٥,٣٣٥	ضمانات مالية
١,٣١٠	-	إلتزامات الإيجار
٥٥,١٠٠	٥٨,٢٦٥	

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الإلتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

تم عكس مبلغ ٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٢١ ألف دينار بحريني) من مخصص الإنخفاض في القيمة على حساب الخطر الإئتماني في الإلتزامات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. الإلتزامات (يتبع)

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الاعتيادية للمجموعة. من عادة المجموعة نقل إلتزامات الأداء هذه إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

قضايا ومطالبات

في سياق العمل الاعتيادي، يقوم البنك برفع قضايا ضد عملاءه ويقوم عملاء البنك والمستثمرين برفع قضايا ضد البنك. الإدارة القانونية للمجموعة تعمل مع مستشار قانوني داخلي ومستشار قانوني خارجي اعتماداً على طبيعة القضايا. يتم إجراء تقييم دوري للنتائج المحتملة لهذه القضايا، ويتم إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بهذه النتائج.

٣٩. المسؤولية الإجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٤٠. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً

ود طمـوح بلاح
وح بلاحدود طم
دود طمـوح بلا
بلاحدود طم

KHALEEJI 

إفصاحات عامة
(حسب مبادئ مصرف البحرين المركزي)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٣: الإفصاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي ازدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

المقدمة

تم إعداد هذه الإفصاحات العامة وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتوضيح بعض الحالات لتوضيح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك. تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية و الفئة الأولى الإضافية ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ١٩,٠٤٪ ونسبة ٢٧,٣٧٪ ونسبة ٢٨,٤٣٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). يوجد لدى البنك ٣ شركات تابعة، وهي ليست جوهرياً للبنك. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة ورأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات استثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

٢ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمل المسموح به. يقوم البنك بمراجعة وإعادة تحديد الرغبة في المخاطرة وفقاً لخطط الأعمال المتطورة مع الأخذ في الاعتبار التقلبات في الظروف الاقتصادية والسوقية والتوقعات المستقبلية. كما يقوم البنك بشكل دوري بتقييم مدى تحمله لفئات معينة من المخاطر من حيث هياكل الحدود لمختلف المخاطر واستراتيجيته لإدارة هذه المخاطر يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

الهدف من إدارة المخاطر لكل مجال من مجالات المخاطر هو تبني أفضل الممارسات على النحو المنصوص عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية والالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي. يهدف البنك إلى حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، وبالتالي، تحسين عوائد مساهمي البنك، مع الحفاظ على تعرضه للمخاطر ضمن معايير محددة

يقوم قسم إدارة المخاطر بإعداد تقارير مختلفة عن المخاطر ويساعد مجلس الإدارة والمجلس في مراقبة وإدارة هذه الحدود. قام قسم إدارة المخاطر أيضاً بتنفيذ العديد من أدوات إدارة المخاطر ونظام للمساعدة في هذا التمرين

أنشأ البنك لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار لمساعدة الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتهما المتعلقة بمخاطر الائتمان. تتمثل الأهداف الرئيسية لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار في مراجعة المعاملات والموافقة عليها ضمن صلاحياتها التقديرية. كما أنها مسؤولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان للبنك وكذلك توجيه استراتيجية الائتمان للبنك.

٢ مهمة إدارة المخاطر (يتبع)

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسؤولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس منتظم

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر كانت فعالة طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

١-٣ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي

٢-٣ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله

يحدد برنامج الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال متطلبات رأس المال الاقتصادي من المخاطر الرئيسية التالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر الاستثمار، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر التركيز، ومخاطر السمعة، والمخاطر الأخرى مثل المخاطر الاستراتيجية. يقوم البنك أيضاً بإجراء اختبارات الضغط على محافظ المخاطر المختلفة باستخدام سيناريوهات متعددة بأسلوب استشارافي مع الأخذ في الاعتبار توقعات واستراتيجيات نمو الأعمال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول التالي الصلة بين بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة (بيان المركز المالي المحاسبي) وبيان المركز المالي التنظيمي

مرجع	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	
			الموجودات
	١١٦,٣٨٢	١١٦,٣٨٣	نقد و ارصدة لدى البنوك
أ	-	-	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	-	١	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
	١٢٤,١٩٥	١٢٤,١٩٠	إيداعات لدى مؤسسات مالية
ب	-	(٥)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	٥٥٥,٧١٢	٥٤٨,٢٨٧	عقود تمويلية
ج	-	(٧,٤٢٥)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	-	-	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٥٢٣,٠٤٥	٥٢٢,٧٤٦	استثمارات في الصكوك
د	-	(٢٩٩)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	٩٠,٥٦٧	٣٨,٥٧٠	استثمارات في أوراق مالية
	-	(٥١,٩٩٧)	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
هـ	-	-	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	-	-	المتعلقة باستثمارات غير جوهريه في منشآت مالية
و	-	-	منها تسويات في راس المال المتعلقة بالاستثمار في منشآت مالية حيث الملكية أقل من ١٠٪ من راس مال الاسهم العادية الصادرة (المبلغ فوق ١٠٪ CET1a)
	٩٠,٥٦٧	٣٨,٥٧٠	المتعلق بالإستثمارات الأخرى
	٣٩,٠٩٧	٩٧,٧٨٧	استثمارات عقارية
		٥٨,٦٩٠	أي من عقارات قيد التطوير لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٢٤,٦٨٩	٢٤,٦٨٩	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
	-	-	أي من استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٢٦,٣٠٦	٢٦,٢٧٧	موجودات اخرى
	-	(٢٩)	أي من الموجودات الأخرى لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٣,٤٨٩	٣,٤٨٩	عقارات و معدات
	١,٥٠٣,٤٨٢	١,٥٠٢,٤١٨	اجمالي الموجودات

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد (يتبع)

مرجع	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	
المطلوبات			
	٢٣٧,٧٧٣	٢٣٧,٧٧٣	إيداعات من مؤسسات مالية
	٢٠٦,٥١٨	٢٠٦,٥١٨	إيداعات من مؤسسات غير مالية و أفراد
	٢٦٤,٣٦٢	٢٦٤,٣٦٢	قروض لتُجل
	٧٨,٩٧٥	٧٧,٨٨٠	حسابات جارية للعملاء
	-	(١,٠٩٥)	أي من الحسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٢٣,٩٠١	٢٢,٨٣٩	مطلوبات اخرى
ز	-	(٥٥)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	-	(١,١٢٧)	أي من مطلوبات لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٨١١,٥٢٩	٨٠٩,٣٦٢	اجمالي المطلوبات
حقوق اصحاب حسابات الاستثمار			
	٥٣٥,٦٦٢	٥٣٥,٦٦٢	أي من حسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)
	-	-	
حقوق الملكية			
	٨٤,٧٨٣	٨٤,٧٨٣	راس المال
ح	٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)
ط	١٢,٤١٠	١٢,٤١٠	إحتياطي قانوني
ي	(٦,٢٥٤)	(٦,٢٥٤)	أسهم الخزينة
ك	(٧,١٦٥)	(٧,١٦٥)	إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
ل	٢٤,٢٣٤	١٧,٧١٩	أرباح مستبقاة قبل خسائر التعديلات
	(٦,٧٢٣)	-	يطرح: خسائر التعديلات بعد خصم المنحة الحكومية والخسائر الائتمانية المتوقعة المرجعة
	١٧,٥١١	١٧,٧١٩	أرباح مستبقاة
	-	٢٠٨	أي من أرباح مستبقاة لشركة تابعة (شركة تجارية)
	١٤٨,٥٠٧	١٤٨,٧١٥	إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأُم
أ+ب+ج+د+هـ-ز	٧,٧٨٤	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	-	٨,٦٧٩	حصّة غير مسيطرة
	١,٥٠٣,٤٨٢	١,٥٠٢,٤١٨	إجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الإستثمار و حقوق الملكية

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأذونات والاحتياطيات	
١.	رأس المال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة الى فائض الأسهم ذات الصلة
٢.	أرباح مستبقة
٣.	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)
٤.	لا يمكن تطبيقه
٥.	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية عن الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة CET1)
٦.	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
٧.	تعديلات التقييم التحوطية
٨.	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية)
٩.	موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف خدمة الرهن العقاري (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
١٠.	موجودات الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروقات المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية)
١١.	احتياطي تحوط التدفقات النقدية
١٢.	نقص المخصصات للخسائر المتوقعة
١٣.	ربح التوريق للبيع (كما هو موضح في الفقرة ٥٦٢ من إطار عمل بازل ٣)
١٤.	لا يمكن تطبيقه
١٥.	صافي موجودات المعاشات التقاعدية المحددة الاستحقاقات
١٦.	الاستثمارات في الأسهم الخاصة
١٧.	الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية
١٨.	الاستثمارات في رأس المال من البنوك والمؤسسات المالية والتأمين التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
١٩.	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٢٠.	حقوق خدمة الرهن العقاري (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٢١.	موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪، صافي الالتزامات الضريبية)
٢٢.	المبلغ الذي يتجاوز ١٥ ٪
٢٣.	منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للبيانات المالية
٢٤.	منها: حقوق خدمة الرهن العقاري
٢٥.	منها: أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة
٢٦.	التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف البحرين المركزي
٢٧.	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بسبب عدم كفاية المستوى الإضافي ١ والمستوى ٢ لتغطية الخصومات
٢٨.	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس مال الأسهم العادية فئة ١
٢٩.	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (CET1)

١٠٨,٠٠٨

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات	
٣٠.	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
٤٧,٢٢٢	
٣١.	ومنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبية المطبقة
٤٧,٢٢٢	
٣٢.	منها: تصنف كمتطلبات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها
-	
٣٣.	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة قابلة للتخلص التدريجي من المستوى الإضافي ١
-	
٣٤.	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ (وأدوات CET1 غير مدرجة في الصف ٥) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة AT1)
-	
٣٥.	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي
-	
٣٦.	رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية
٤٧,٢٢٢	
رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية	
٣٧.	الاستثمارات في رأس المال الإضافي فئة ١ الخاصة
-	
٣٨.	مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١
-	
٣٩.	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للكيان (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
-	
٤٠.	استثمارات جوهريّة في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)
-	
٤١.	التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف بحرين المركزي
-	
٤٢.	يتم تطبيق التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١ نظرًا لعدم كفاية رأس المال فئة ٢ لتغطية الخصومات
-	
٤٣.	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١
-	
٤٤.	رأس المال الإضافي من الفئة ١ (AT1)
٤٧,٢٢٢	
٤٥.	رأس المال من الفئة ١ (AT1 + CET1 = T1)
١٥٥,٢٣٠	
رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات	
٤٦.	ادوات مؤهلة من المستوى الثاني مباشرة بالإضافة إلى فائض المخزون
-	
٤٧.	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة والتي تخضع للتخلص التدريجي من الفئة ٢
-	
٤٨.	أدوات المستوى ٢ (وأدوات CET1 و AT1 غير المدرجة في الصفوف ٥ أو ٣٤) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة المستوى ٢)
-	
٤٩.	منها: أدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي
-	
٥٠.	المخصصات
٦,٠٣٦	
٥١.	رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية
٦,٠٣٦	

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية	
٠.٥٢	الاستثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة
٠.٥٣	عمليات تبادل متبادلة في أدوات الفئة ٢
٠.٥٤	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٠.٥٥	استثمارات جوهرية في البنوك الرأسمالية والكيانات المالية والتأمين الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)
٠.٥٦	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة
٠.٥٧	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢
٠.٥٨	رأس المال من الفئة ٢ (T2) ٦,٠٣٦
٠.٥٩	إجمالي رأس المال (T2 + TC = T1) ١٦١,٢٦٦
٠.٦٠	إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر ٥٦٧,٢٣٠
نسب رأس المال وإحتياطيات	
٠.٦١	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر) ١٩,٠٤٪
٠.٦٢	رأس المال فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٣٧,٣٧٪
٠.٦٣	مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٢٨,٤٣٪
٠.٦٤	متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية والى متطلبات المخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٩٪
٠.٦٥	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للمحافظة على رأس المال ٢,٥٪
٠.٦٦	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية لا ينطبق
٠.٦٧	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية لا ينطبق
٠.٦٨	المستوى ١ من الأسهم العادية متاح لتلبية المخزون الاحتياطي (كنسبة مئوية من الأصول الموزونة للمخاطر) ١٩,٠٤٪
الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (حيث تختلف عن اتفاقية بازل ٣)	
٠.٦٩	نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي ٩,٠٪
٠.٧٠	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي ١٠,٥٪
٠.٧١	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي ١٢,٥٪
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به للخصم (قبل أوزان المخاطر)	
٠.٧٢	استثمارات غير جوهرية في رأس المال لمؤسسات المالية الأخرى
٠.٧٣	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية لمؤسسات المالية
٠.٧٤	حقوق خدمة الرهن (صافي اللتزامات الضريبية)
٠.٧٥	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (صافية من اللتزامات الضريبية ذات صلة)

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٧,٧٨٤	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لنهج موحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	٧٦
٦,٠٣٦	الحد الأقصى للإدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة في فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	٧٧
-	لا ينطبق	٧٨
-	لا ينطبق	٧٩
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تنطبق فقط بين ١ يناير ٢٠١٩ و ١ يناير ٢٠٢٣)		
لا ينطبق	الحد الحالي CET١ تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	٨٠
لا ينطبق	المبلغ المستبعد من CET١ بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	٨١
لا ينطبق	الحد الحالي على الصكوك AT١ تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	٨٢
لا ينطبق	المبلغ المستبعد من AT١ بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	٨٣
لا ينطبق	الحد الحالي على أدوات T٢ تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	٨٤
لا ينطبق	المبلغ المستبعد من T٢ بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	٨٥

٥-٣ المنشآت القانونية الغير موحدة لإعتبارات تنظيمية

أ المنشآت القانونية التي يتم تضمينها في النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تُستثنى من النطاق التنظيمي للتوحيد:

معلومات مُستخرجة من البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (بألف الدنانير البحرينية)		تصنيف المنشأة حسب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي		إسم المنشأة القانونية
إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الموجودات	طريقة معالجة البنك للإعتبارات التنظيمية	موزونة المخاطر	
٢,٤١٨	٢,٥٧٣	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	صروح المحدودة
٥٩,٨٩٦	٦٠,٣٣٢	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	شركة HH للضيافة ش.ش.و
٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٤	موزونة المخاطر	صندوق	المصرف الخليجي التجاري للفئه الأولى المحدودة

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

١-٣ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

١. المُصدّر	خليجي بنك ش.م.ب	المصرف الخليجي التجاري للفئة الأولى المحدودة
٢. الرمز التعريفي	KHALEEJ	لا ينطبق
٣. القوانين المطبقة على الأدوات	جميع القوانين والأنظمة التي تنطبق في مملكة البحرين	القانون الإنجليزي، قانون جزر كايمان
المعالجة التنظيمية		
٤. قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	رأس المال إضافي من الفئة الأولى
٥. قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة ما بعد الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	رأس المال إضافي من الفئة الأولى
٦. مؤهلة لأساس فردي / مؤدّد / مؤدّد وفردى	الموحد والفردى	الموحد والفردى
٧. نوع الأداة (يتم تحديد النوع حسب كل إختصاص)	أسهم ملكية	مضاربة ثانوية
٨. المبلغ الذي تم إحتسابه في رأس المال التنظيمي (العملة بالمليين، كما في أحدث تاريخ لبيان المركز المالي)	٨٤ مليون دينار بحريني	٤٧ مليون دينار بحريني
٩. القيمة الإسمية للأداة	٠,١٠٠ دينار بحريني	٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ومضاعفات تكامل قدرها ١,٠٠٠ دولار أمريكي تزيد عن ذلك
١٠. التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية	حقوق الملكية
١١. تاريخ الإصدار الأصلي	متنوع	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
١٢. مستمر أو مؤرّخ	مستمر	مستمر
١٣. تاريخ الإستحقاق الأصلي	لا وجود للإستحقاق	لا وجود للإستحقاق
١٤. الإستدعاء من قبل المصدّر بعد موافقة الجهات الرقابية	لا	نعم
١٥. تاريخ إستدعاء إختياري، تواريخ إستدعاء احتمالية ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق	٣٠ يونيو ٢٠٢٥
١٦. تواريخ إسترداد لاحقة، إذا ينطبق	لا ينطبق	بعد تاريخ أول استدعاء، يخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي
كوبونات / أرباح أسهم		
١٧. كوبونات / أرباح أسهم ثابتة أو متغيرة	أرباح أسهم كما تم الإقرار عليه من قبل المساهمين	ثابتة
١٨. معدل الكوبون وأي مؤشر ذو علاقة	لا ينطبق	١٠٪
١٩. وجود مؤشر لإيقاف أرباح الأسهم	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٠. إختياري بالكامل / إختياري جزئياً أو إلزامي	إختياري بالكامل	إختياري بالكامل
٢١. وجود زيادة في معدل الربح أو حافز آخر للإسترداد	لا	لا
٢٢. غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي
٢٣. قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل	قابل للتحويل

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٦-٣ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي (يتبع)

في حالة وقوع حدث غير قابل للاستمرار (يعني أن البنك المركزي قد أبلغ البنك كتابيًا بأنه إما (١) يتعين عليه إلغاء / شطب الشهادات على أساس عدم الجدوى ؛ أو (٢) قطاع عام فوري يلزم ضخ رأس المال، والذي بدوره يصبح البنك غير قادر على البقاء).	لا ينطبق	العامل المؤدّي للتحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
كلي أو جزئي	لا ينطبق	تحويل كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
سيتم التحويل عند أعلى من، (١) القيمة السوقية الحالية، (٢) صافي القيمة الدفترية أو (٣) تحديد المئمن المستقل	لا ينطبق	سعر التحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
إختياري	لا ينطبق	تحويل إلزامي أو إختياري، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
أداة الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	لا ينطبق	نوع الأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
KHALEEJI	لا ينطبق	المصدّر للأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
لا	لا	ميزة تخفيض القيمة	لا ينطبق
لا ينطبق	لا ينطبق	العامل المؤدّي لتخفيض القيمة، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
لا ينطبق	لا ينطبق	تخفيض كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
لا ينطبق	لا ينطبق	تخفيض دائم أو مؤقت، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
لا ينطبق	لا ينطبق	وصف آلية تخفيض القيمة، في حال التخفيض المؤقت	لا ينطبق
رتبة رؤوس لجميع الالتزامات العليا، ورتبة بالتساوي مع جميع التزامات بالتساوي الأخرى.	لا ينطبق	الترتيب في التبعية حسب هيكل التصفية (تحديد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرة)	لا ينطبق
لا	لا	الميزات الإنتقالية غير المطابقة	لا ينطبق
لا ينطبق	لا ينطبق	إذا كان الجواب نعم، تحديد الميزات غير المطابقة	لا ينطبق

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

رأس المال المؤهل	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	
٨٤,٧٨٣	أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل
٦,٢٥٤	مطروحاً: أسهم خزينة
١٢,٤١٠	إحتياطي قانوني
١٥,٣٢٢	أرباح مستبقاة
٨,٩١٢	إحتياطي آخر
(٧,١٦٥)	صافي الربح التراكمي الحالي المرطلي
١٠٨,٠٠٨	إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
-	يُطرح: استثمارات في أسهم ذاتية
-	يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية > ١٠٪ من رأس المال العادي المُصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية أ)
١٠٨,٠٠٨	إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية
مصادر رأس مال أخرى	
٤٧,٢٢٢	الفئة الأولى الإضافية
٦,٠٦٣	المخصصات العامة لخسائر التمويلات - (الفئة الثانية)
٥٣,٢٥٨	إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال المتاح
١٦١,٢٦٦	إجمالي رأس المال
أصول موزونة المخاطر	
٤٨٢,٨٧٦	تعرضات موزونة لمخاطر الائتمان
٩,٢٩٢	تعرضات موزونة لمخاطر السوق
٧٥,٠٦٢	تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل
٥٦٧,٢٣٠	إجمالي الأصول موزونة المخاطر
٪١٩,٠٤	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية)
٪٢٧,٣٧	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى)
٪٢٨,٤٣	معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الائتمان

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان باستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المُضمّنة والغير مُضمّنة في بيان المركز المالي بناءً على نوع الطرف التخر، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءً ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٢٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

مخاطر السوق
يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق

مخاطر التشغيل
يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

التعرضات	أصول موزونة المخاطر [١]			متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)			التصنيف التعرضات
	أصحاب حسابات الاستثمار [٣]	ذاتي التمويل [٢]	ذاتي التمويل الإجمالي	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	الإجمالي	
مستحقات نقدية	-	٣,٠٨٠	-	-	-	-	
أصول سيادية	٤٥,١٦٢	٤٣٨,٠٣٩	-	٥,٠٣١	٥,٠٣١	٦٢٩	
شركات القطاع العام التي تعامل كأصول سيادية	-	٦٥,٠٢٣	-	-	١,٨٩٢	٢٣٧	
بنوك	-	١٥٣,٧٥٤	-	-	٦٧,٢٥٠	٨,٤٠٦	
شركات	٣٠٦,٠١٣	٤٢٩,٥٧٣	-	١٠٩,٠٤٧	١٩٦,٩٤٩	١٣,٦١٩	
محفظة التجزئة التنظيمية	٢٩,٥٩٠	٣٤,٧٩١	-	٦,٦٥٨	١٠,٥٥٩	١,٣٢٠	
رهن عقاري	٨٨,٨٤٧	١٠٧,٠٧٦	-	٩,٣٢٩	١٥,٧٠٩	١,٩٦٤	
تسهيلات متأخرة	-	٢٣,٦٦٧	-	-	٣٣,٠٧٩	٤,١٣٥	
إستثمارات في الملكية/صكوك	١٤,٧٩٦	٤٢,١٤٦	-	٦,٦٥٨	٤٧,٦٨٣	٥,٩٦٠	
عقارات مملوكة	٢٩,٢٩٦	١١٤,٧٩٨	-	٨,٧٨٩	٩٤,٢٩١	١١,٧٨٧	
موجودات أخرى	-	١٠,٤٣٤	-	-	١٠,٤٣٤	١,٣٠٤	
مخاطر إئتمانية	٥١٣,٧٠٤	١,٤٢٢,٣٨١	-	١٤٥,٥١٢	٣٣٧,٣٦٥	٦٠,٣٦١	
مخاطر السوق	-	٩,٢٩٢	-	-	٩,٢٩٢	١,١٦٢	
مخاطر التشغيل	-	٧٥,٠٦٢	-	-	٧٥,٠٦٢	٩,٣٨٣	
الإجمالي	٥١٣,٧٠٤	١,٥٠٦,٧٣٥	-	١٤٥,٥١٢	٤٢١,٧١٩	٧٠,٩٠٦	

- ١ إحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.
- ٢ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ألف ١٦٠,٧١١ دينار بحريني.
- ٣ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ألف ٨,٧٩٥ دينار بحريني.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان

١-٤ إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بالتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك

- إيداعات وتعرضات لدى المؤسسات المالية،
- موجودات التمويل،
- موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك.

يتبع البنك تصنيف مصرف البحرين المركزي لمخاطر الائتمان لغرض احتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم اعتماد حدود الائتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الاعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة طلبات التسهيلات الائتمانية والتعليق عليها قبل اعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والاعتماد التي أقرها مجلس الإدارة

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك و/أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة

٢-٤ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الائتمان ومتوسط تعرضات الائتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

إجمالي / متوسط تعرضات الائتمان	إجمالي التعرضات		
	متوسط التعرضات ^١	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٣٤,٦٨٩	٨٧,٩٩١	٢٨,٣٩٢
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٤,٩٠٤	١٢٤,١٩٥	-
عقود تمويلية	٥٣٣,٣٦٠	١٧٦,٨٩٩	٣٧٨,٨١٣
إستثمارات في صكوك	٥٣٩,٧٤٥	٤٣٩,١٨٢	٨٣,٨٦٣
إستثمارات في أوراق مالية	١٠٥,٣٧٩	٦٣,٦٧٤	٢٦,٨٩٣
موجودات محتفظ بها للبيع	-	-	-
إستثمارات عقارية	٣٣,٩٨٤	٢١,٨٩٩	١٧,١٩٨
عقارات قيد التطوير	-	-	-
إستثمارات في شركات زميلة	٢٥,٢٨٠	٢٤,٦٨٩	-
موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات)	٣٠,٠١٩	٢٩,٢٩٣	٥٠٣
إجمالي التعرضات الممولة	١,٤٦٧,٣٦٠	٩٦٧,٨٢٢	٥٣٥,٦٦٢
ضمانات مالية	١٥,٣٥٧	١٥,٣٣٥	-
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	٤٢,٤٤٣	٤٢,٩٣٠	-
إجمالي التعرضات الغير ممولة	٥٧,٨٠٠	٥٨,٢٦٥	-

^١ تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمرکز مخاطر الائتمان

١-٣-٤ التوزيع الجغرافي

للإفصاح عن التوزيع الجغرافي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٥ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٢-٣-٤ التوزيع الصناعي / القطاعي

للإفصاح عن التوزيع الصناعي / القطاعي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٥ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٣-٣-٤ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثنين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لا تسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. يستعرض الإيضاح رقم ٢٩ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ التوزيع المفصل.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية

تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال ("CA Module") المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصومات).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الائتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي ١٥٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة ٢٥٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة ٨٠٠٪. للاستثمارات في المؤسسات المالية التي تبلغ نسبة الملكية فيها أقل من ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر، تخضع نسبة ١٠٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية للخصم من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (أ).

يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	تعرضات تتجاوز الحد
حد التعرض الفردي	استثمار	٥٨,٢٩٧	٣٦,١٥٪	٣٤,١٠٧
التعرض للجهة المسيطرة	تمويل	٨,٧٤٧	٥,٤٢٪	٨,٧٤٧

٥-٣-٤ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

يوضح الجدول التالي تسهيلات التمويل لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

الطرف الآخر	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية	المخصص بآلاف الدنانير البحرينية	الصافي بآلاف الدنانير البحرينية
الطرف الآخر #١	٤,٠٣٠	٣,٤٢٨	٦٠٢

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمرکز مخاطر الائتمان

١-٣-٤ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الائتمان ومن استثمار في صكوك

توفر سياسة البنك إرشادات بشأن المدة المناسبة لعملاء الشركات والأفراد. تتم مراجعة هذه الإرشادات على أساس دوري. يراقب البنك باستمرار ملف الاستحقاق المتبقي لأصوله للتأكد من أن أي عدم تطابق مع استحقاق مطلوباته يتم الاحتفاظ به ضمن الحدود المقبولة. يوضح الجدول أدناه ملف الاستحقاق التعاقدية المتبقي حسب نوع عقد تمويل المحفظة الائتمانية للبنك والاستثمار في الصكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ أكثر من سنة	الإجمالي
محفظة الائتمان:									
عقود مرابحة	٢٣,٨٢٢	١٥,٨٦١	٩,٦٢١	٦٤,٣١٤	٩٠,٩٥٧	٥٧,٢٨٢	٦٧,٤٠٧	٤,٠٤٦	٣٣٣,٨٦٧
عقود مضاربة	٥	١٠	١٢٨	٦٠١	٢,٣٩٨	٤,٦١٠	-	-	٧,٧٥٢
عقود إستصناع	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عقود إجارة	١٦,٥١١	١,٠٩٩	٢,٠٣٧	٤,٢٨٧	٢١,٤٣٠	٢١,٨٢٣	٤٩,١٦٨	٥٧,٩٤٨	٢٠٦,٦٦٨
الإجمالي	٤٠,٣٣٨	١٦,٩٧٠	١١,٧٨٦	٦٩,٢٠٢	١١٨,٧٨٥	٨٣,٧١٥	١١٦,٥٧٥	٦١,٩٩٤	٥٤٨,٢٨٧
الإستثمار في صكوك	-	١١,٩٧٨	-	٦,٣٤٢	٢٧٨,٩٤٧	٦٦,٩٥٣	١٠٠,٢٢٩	٥٨,٢٩٧	٥٢٢,٧٤٦
الإجمالي الكلي	٤٠,٣٣٨	٢٨,٩٤٨	١١,٧٨٦	٧٥,٥٤٤	٣٩٧,٧٣٢	١٥٠,٦٦٨	٢١٦,٨٠٤	١١٦,٢٩٤	١,٠٧١,٠٣٣

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الائتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض إحتساب رأس المال التنظيمي، تشمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثل مؤسسات غير مالية

يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم

قسم إدارة المخاطر يقدم مراجعة مستقلة للعمليات الاستثمارية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

المبلغ	معلومات عن الإستثمارات في الملكية
٩٠,٥٦٧	ملكية خاصة
٦٣٨	إيراد من أوراق استثمارية
١,١٧٢	إيراد أرباح الأسهم، صافي
١,٥٠٩	احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات
١٤	أخرى

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض إحتساب كفاية رأس المال بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي

إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة المخاطر		تكلفة رأس المال (نسبة ١٢,٥٪)		الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية في سجلات البنك
أصحاب حسابات الإستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار ذاتي التمويل	
٥,٩١٧	-	٨,٨٧٦	-	١,١٠٩	-	غير مدرجة
٥,٦٧٢	١٢,٠٩٧	٥,٦٧٢	٣,٦٢٩	٧٠٩	٤٥٤	إستثمارات في شركات عقارية غير مدرجة
-	١٤,٧٩٥	-	٦,٦٥٨	-	٨٣٢	إستثمارات في صناديق غير مصنفة - غير مدرجة
٥٢,٠٨٦	-	٥٢,٠٨٦	-	٦,٥١١	-	جميع الإستثمارات العقارية
٦٣,٦٧٥	٢٦,٨٩٢	٦٦,٦٣٤	١٠,٢٨٧	٨,٣٢٩	١,٢٨٦	الإجمالي

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، للإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطات الخسارة (المخصصات).

مراجعة المخاطر الذاتية تحدد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، والخسارة الائتمانية المتوقعة. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية رأس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له، و/أو عند المراجعة الدورية. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم، تقوم وحدة إدارة الائتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءً على معايير واضحة ضمن سياسة الائتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان بصورة ربع سنوية

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

يعتمد البنك على تصنيفات إئتمان / مخاطر للمؤسسات المالية، حيث يتم تصنيفها عموماً بواسطة مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية، كما هو موضح في الإرشادات التالية:

- سيستخدم البنك التصنيفات التي يتم إصدارها من مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية والتي يتم الموافقة عليها من قبل مصرف البحرين المركزي فقط. تشتمل هذه المؤسسات حالياً على ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش، كابيتال إنتلجنس، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. يُرجى الرجوع إلى جدول التصنيفات المُبيّن أدناه لمزيد من التوضيح؛
 - سيتم استخدام التصنيفات باستمرار لأغراض تقييم المخاطر من مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية مختارة؛
 - إذا كان هناك تقييمان من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، فسيتم تطبيق الوزن الأعلى للمخاطر
 - إذا كان هناك ثلاثة تقييمات أو أكثر من قبل وكالات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، تتم الإشارة إلى التقييمات المقابلة لأدنى وزن للمخاطر ويتم تطبيق أعلى من هذين الوزنين للمخاطر.
 - سيستخدم البنك المصدر أو يصدر تصنيفاً محدداً وفقاً للإرشادات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. لا يستخدم البنك تصنيف مخاطر الإصدار المحدد لمؤسسات مالية غير مصنفة إلا في حالة الاستثمار المحدد في أداة التمويل تلك أو المطالبة البنكية بالتساوي مع المصدر؛
 - سيتم استخدام تصنيفات العملات الداخلية لتقييم المطالبات بالعملية المحلية بينما سيتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية لتعرضات العملات الأجنبية؛
 - لا يمكن استخدام التصنيف قصير الأجل للمؤسسات المالية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمطالبات طويلة الأجل غير المصنفة.
- تقوم مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية المختلفة بإصدار رموز مرجعية مختلفة للرجوع إلى تصنيف المخاطر المتعلق بالمؤسسات المالية. سيتم استخدام جدول معادلة التصنيفات التالي، الذي تم إصداره من قبل مصرف البحرين المركزي ليربط تصنيفات مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية بتصنيفات المصرف الداخلية:

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

التصنيف الداخلي		الدرجة	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	كابيتال إنتلجنس	فيتش	موديز	ستاندرد أند بورز
درجات استثمارية	درجة أولى	١	AAA	AAA	AAA	Aaa	AAA
	ممتاز	٢	AA+	AA+	AA+	Aa1	AA+
		٢	AA	AA	AA	Aa2	AA
	جيد جداً	٢	AA-	AA-	AA-	Aa3	AA-
		٣	A+	A+	A+	A1	A+
		٣	A	A	A	A2	A
		٣	A-	A-	A-	A3	A-
	جيد	٤	BBB+	BBB+	BBB+	Baa1	BBB+
		٤	BBB	BBB	BBB	Baa2	BBB
		٤	BBB-	BBB-	BBB-	Baa3	BBB-
درجات غير استثمارية	مُرضي	٥	BB+	BB+	BB+	Ba1	BB+
		٥	BB	BB	BB	Ba2	BB
		٥	BB-	BB-	BB-	Ba3	BB-
	مقبول	٦	B+	B+	B+	B1	B+
		٦	B	B	B	B2	B
		٦	B-	B-	B-	B3	B-
	تحت المتابعة	٧	CCC+	C+	CCC+	Caa1	CCC+
		٧	CCC	C	CCC	Caa2	CCC
٧		CCC-	C-	CCC-	Caa3	CCC-	
مُصنفة	رديء	٨	CC	D	CC	Ca	CC
	مشكوك فيه	٩	C	-	C	C	C
	خسارة	١٠	D	-	D	-	D

يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣٧ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، للمزيد من التفاصيل حول تصنيف الدرجات لتعرضات الائتمان الخاصة بالبنك

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

1-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات
قد لا يستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك عند استحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند استحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)/المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. تعتبر التعرضات المصنفة في المرحلة ٣ منخفضة القيمة الائتمانية، ويشمل ذلك التعرضات التي تاريخ استحقاقها ٩٠ يوماً أو أكثر.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

يطبق البنك القواعد المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي، إن وجدت، والتي قد تتغير من وقت لآخر.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تحقيق الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية المستحقة من ٩٠ يوماً أو أكثر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول. (١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك - أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- استثمار في الصكوك - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهر

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض لمخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز أو ما يعادلها وفقاً لوكالات التصنيف الخارجية المقبولة الأخرى ..

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)
يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والائتمانية الحالية.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٥ (ك) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة (المرحلة ٣) والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة

الإجمالي	أوروبا	دول مجلس التعاون
منخفضة القيمة:		
٣١,٠٤٨	-	٣١,٠٤٨
١٠,٥٧٨	-	١٠,٥٧٨
٦,١٥٦	-	٦,١٥٦
٤٧,٧٨٢	-	٤٧,٧٨٢
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة للمرحلة ٣		
١٢,٨٦٤	-	١٢,٨٦٤
٤٨٤	-	٤٨٤
٣,١٥٧	-	٣,١٥٧
(٨٨٩)	-	(٨٨٩)
(٩٠)	-	(٩٠)
١٥,٥٢٦	-	١٥,٥٢٦
٣٢,٢٥٦	-	٣٢,٢٥٦
القيمة الدفترية		
متأخرات غير منخفضة القيمة:		
٧٩,٩٧٦	-	٧٩,٩٧٦
٢٣٨	-	٢٣٨
-	-	-
٨٠,٢١٤	-	٨٠,٢١٤
٧,٤٢٦	٢	٧,٤٢٤

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة (المرحلة ٣) والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة (يتبع)

بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي	
منخفضة القيمة:				
٨٨٣	١٤,٧٠٣	١٥,٤٦٣	٣١,٠٤٨	٣ أشهر إلى سنة
-	٦,٣٥٢	٤,٢٢٦	١٠,٥٧٨	سنة إلى ٣ سنوات
-	١,٧٦٥	٤,٣٩٢	٦,١٥٦	أكثر من ٣ سنوات
٨٨٣	٢٢,٨٢٠	٢٤,٠٨٠	٤٧,٧٨٢	
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة				
٦٠٣	٣,٨٤١	٨,٤٢٠	١٢,٨٦٤	في ١ يناير ٢٠٢٣
-	٣٣٥	٢٤٩	٤٨٤	صافي التحويل
(٠)	١,٧٦١	١,٣٩٦	٣,١٥٧	مخصص خلال السنة
-	(٨٨٩)	-	(٨٨٩)	شطب خلال السنة
-	-	(٩٠)	(٩٠)	استبعاد
٦٠٣	٤,٩٤٩	٩,٩٧٥	١٥,٥٢٦	
٢٨٠	١٧,٨٧١	١٤,١٠٥	٣٢,٢٥٦	القيمة الدفترية
متأخرات غير منخفضة القيمة:				
-	١٥,٠٤٥	٦٤,٩٣١	٧٩,٩٧٦	إلى ٣ أشهر
-	-	٢٣٨	٢٣٨	٣ أشهر إلى سنة
-	-	-	-	أكثر من سنة
-	١٥,٠٤٥	٦٥,١٦٩	٨٠,٢١٤	
-	٤٠٤	٧,٠٢٢	٧,٤٢٦	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و ٢

٧-٤ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٨-٤ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء إحتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، البنك ليس معرض لأي التزامات قانونية جوهرية محتملة ناجمة عن إجراءات قانونية معلقة. واستناداً لتقديرات الإدارة، لا توجد مطلوبات محتملة ناشئة عن هذه الإجراءات القانونية المعلقة

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاءه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة، البنك يتم احتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم تحويل مبلغ ٣١ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لا يعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريران مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الائتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

نوع الضمان	مرابحة	وكالة	إستصناع	إجارة	قيمة الضمان ١	إجمالي التعرض ٢	نسبة التغطية %	النسبة من إجمالي %
عقارات	٣١١,٢٤٥	-	-	٢٤٥,٥٥٧	٥٥٦,٨٠٢	٣٧٠,٥٢٦	١٥٠%	٩٢%
أوراق مالية مدرجة	-	-	-	-	-	-	٠%	٠%
أوراق مالية غير مدرجة	-	-	-	-	-	-	٠%	٠%
ضمانات بنكية	-	-	-	-	-	-	٠%	٠%
ضمانات نقدية	٣٤,٤٣٩	-	-	٣,٦٦٨	٣٨,١٠٧	٥٧,٩٧٠	٦٦%	٦%
أخرى	٨,٨٨٣	-	-	-	٨,٨٨٣	١٠,٩٣٦	٨١%	١%
غير مضمونة	-	-	-	-	-	١٣٧,٧٧٥	٠%	٠%
الإجمالي	٣٥٤,٥٦٧	-	-	٢٤٩,٢٢٥	٦٠٣,٧٩٢	٥٦٧,٢٠٧		

١ تمثل قيم الضمان بناءً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءً على سياسة البنك للتقييم شاملةً للضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات

٢ تشمل هذه المبالغ على إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في القيمة تبلغ ٢٢,٩٥١ ألف دينار بحريني.

يتم احتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمد عليها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالتاليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيمين المعتمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم الائتمان بالإشراف على عملية التقييم باستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الائتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لا تعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم احتسابها صفرًا لأغراض التحليل السابق

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان (يتبع)

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. ليقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواءاً كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. قام البنك بطلب بعض الإعفاءات الرأسمالية لتقليل مخاطر الائتمان وذلك حسب القسم ٧-٤ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض احتساب معدل كفاية رأس المال فلم يتم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءً على قيمتها الإجمالية

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة

١١-٤ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

عقد التمويل	التعرض		أصول موزونة لمخاطر الائتمان		متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)	
	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل
مرايحة	٢٩٠,١٢٥	٥٠,٥٥٥	٩٢,٦٥٩	٤٠,٢١٦	٥,٠٢٧	١١,٥٨٢
موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٨٨,٦٨٨	١١٨,٥٩١	٣٣,٩١٤	٣٩,٧٧٥	٣,٧٢٢	٤,٢٣٩
مشاركة	-	-	-	-	-	-
مضاربة	-	٧,٧٥٣	-	٢٨٠	٣٥	-
وكالة	-	-	-	-	-	-
إستصناع	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	٣٧٨,٨١٣	١٧٦,٨٩٩	١٢٦,٥٧٣	٧٠,٢٧١	٨,٧٨٤	١٥,٨٢١

٥ مخاطر السوق

١-٥ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تؤثر إيرادات البنك أو تؤثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محافظ للمتاجرة ومحافظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواءاً في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات والتعرض للصكوك، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً احتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح كتاب البنك والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. يعتمد تسعير الصكوك على معايير تسعير السوق المقبولة

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بألف الدنانير البحرينية

٥ مخاطر السوق (يتبع)

٢-٥ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة

الحد الأدنى	الحد الأقصى	كما في ٣١ ديسمبر
-	-	-
-	-	-
٦١٠	٧٤٣	٧٤٣
-	-	-
٦١٠	٧٤٣	٧٤٣
٧,٦٣٥	٩,٢٨٨	٩,٢٨٨
٩٥٣	١,١٦١	١,١٦١

٦ مخاطر التشغيل

١-٦ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأسلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لا يمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليصها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير. تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

يطبق البنك إطار عمل للتحكم في المخاطر التشغيلية ويراقب المخاطر المحتملة ويستجيب لها. الضوابط للحد من تأثير المخاطر التشغيلية تشمل على سبيل المثال لـ الحصر الفصل الفعال للواجبات، وإجراءات الوصول والتفويض والتسوية، وتهيئة الموظفين وعمليات التقييم، وعملية التدقيق الداخلي

تقع المسؤولية النهائية لإدارة المخاطر التشغيلية على عاتق مجلس الإدارة. يتم تفويض هذا الرد إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس. يعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. قام البنك بتنفيذ ضوابط المخاطر والتقييم الذاتي وتقوم الإدارات بالإبلاغ عن الحوادث وقيم مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى وحدة المخاطر التشغيلية لرصد والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية الرئيسية في البنك.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة العمليات الأساسية، من خلال إطار عمل التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة وتقارير مؤشرات المخاطر الرئيسية التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا وللمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٦ مخاطر التشغيل (يتبع)

٢-٦ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا توجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المُعلّقة بإستثناء ما ورد في البند ٨-٤ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك

٣-٦ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء، كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

٤-٦ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

٤٠,٠٣٣	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)
٧٥,٠٦٢	أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = $12,0 X 10 X$
٩,٣٨٣	متطلبات رأس المال = $12,0 X$

٧ مخاطر أخرى

١-٧ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية وأصول سائلة عالية الجودة لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها، بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالنقد، والصكوك وذلك لضمان توقّر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والحسابات الجارية والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالقات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٪٩٢,٣٢	٪٦٤,١١	٥٩,١٢٪	٪٦٠,٨٦	٪٦٦,٧٧	الموجودات بين البنوك إلى المطلوبات بين البنوك
٪٣٨,٨٣	٪٢٤,٤١	٢٧,٦١٪	٪٣٤,٣٢	٪٣٢,٠٨	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
٪٥١,٧٩	٪٣٥,٦٦	٪٤١,٢٠	٪٥٦,١٤	٪٥٨,٧٧	الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع
٪٣٥,١٧	٪٢٤,٢٢	٪٢٤,٥٤	٪٢٨,٥٩	٪٢٩,٧٨	صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٢-٧ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح من خلال إيجاد حدود مُتَّفَق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن مراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعته اليومية

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشتمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل ٢٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد. فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق (بافتراض عدم حصول تحركات غير متناسقة في منحنيات العوائد، وبيان مركز مالي مستقر)

٢٠٠ نقطة إرتفاع أو
إنخفاض متوازي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	±١٦٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	±٩٦٩

٣-٧ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المُرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، وصرف العملات الأجنبية، وأسهم حقوق الملكية وأسواق الإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال التحوطات الطبيعية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول الإيداعات بين البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك.

٤-٧ مخاطر التمرکز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة التمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بالإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركيزات تشير إلى حساسية نسبية لنداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. ولإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تواجدت بعض التركيزات لقليل من العملاء، والتي كانت في حدود استراتيجية البنك وفي الحدود التي أقرها مجلس الإدارة ومصرف البحرين المركزي. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣-٤ و ٤-٣-٤ أعلاه

٥-٧ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطي لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيأثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج من الإستثمارات، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٦-٧ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولا يمكن قياسها وتحديدتها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إعتقاد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسؤولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

٨ إفصاحات عن المنتجات

١-٨ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشمل، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كل على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك و لجنة الإدارة بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان khalaeji.bank أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات

٢-٨ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنبهار محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حل هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتمزمون بها

لدى البنك موظف مكلف بالتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حل جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحل الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية والكيانات الأخرى على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لا يضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال أو سوء التصرف من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وبعملة دول مجلس التعاون الخليجي وعملة أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد و ٣٦ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

منذ سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إيداري جديد تحت إسم "حساب الوافر" والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحبات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من البنوك والعملاء، وقد تم الإبلاغ عنها كمطلوبات تحت إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. جميع الأموال التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة، يُطلق عليهما معاً اسم "تجمع الوكالة" يتم مزجها مع تجمع أموال البنك الممول بشكل مشترك على أساس ترتيب مضاربة أساسي معادل

يتم استثمار هذا المجمع المختلط من الأموال في مجموعة مشتركة من الأصول بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون أي قيود فيما يتعلق بأين وكيف ولأي غرض ينبغي استثمار الأموال. بعد اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ في ١ يناير ٢٠٢٠، تم تصنيف مجموعة الوكالة الآن كجزء من مجموعة تمويل المضاربة ضمن حقوق الملكية لأصحاب حسابات الإستثمار، ويتم الإبلاغ عن الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الإستثمار في حقوق الملكية لأصحاب حسابات الإستثمار

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدرراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه. لدى البنك كذلك اليات أخرى لتسوية الأرباح والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الادارة من خلال سياسات البنك مثل إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددتين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي يتم تكبدها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. تظهر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية

مراعاهً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٢٨,٣٦٤	٢٩,٨٦٢	٢٥,٩٣٩	٢١,٥٧٤	٢٣,٥٤٤	دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار
٢١,٥٥٨	١٤,٣٤٥	١١,٩٥٥	١٢,٢٨٥	١٥,٠٨٧	أرباح موزعة
٦,٨٠٦	١٥,٥١٧	١٣,٩٨٥	٩,٢٨٩	٨,٤٥٧	رسوم المضارب*
٥٢٩,٢٤٣	٥٦٨,٩٨٦	٤٦٢,٩٩٩	٤٣٥,٨٨٦	٤٦٧,٢٦٨	كما في ٣١ ديسمبر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار ١
-	-	-	-	-	إحتياطي معادلة الأرباح
-	-	-	-	-	إحتياطي مخاطر الإستثمار
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)

١ تمثل متوسط أرصدة الحسابات.

* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار على حسب نوع عقود أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

نوع عقد أصحاب حسابات الإستثمار	نسبة التمويل
مضاربة شهرية ١	٪٤٥,٩
مضاربة ٣ شهور	٪٠,٧
مضاربة ٦ شهور	٪٤,٥
مضاربة ١٢ شهر	٪١٦,٢
مضاربة ١٨ شهر	٪٠,١
مضاربة ٢٤ شهر	٪٥,٧
مضاربة ٣٦ شهر	٪٠,٢
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٢٦,٧
الإجمالي	٪١٠٠,٠

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدينار البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

الفترة الزمنية للمضاربة	نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (%)					أرباح موزعة بالدينار البحريني				
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
شهر واحد ^١	٨,٩	١٧,٧	٢٢,٧	٣٦,٧	٣١,٠	١,٦٥٧	٢,١٧٠	٢,٧١٢	٥,٢٦٧	٦,٦٩٣
٣ شهور	٤,١	٥,١	٧,١	٤,٢	٢,٣	٧٦٣	٦٣٣	٨٥٢	٥٩٧	٥٠٠
٦ شهور	٣,٥	٥,٣	٥,٠	٣,٨	٥,٤	٦٥٨	٦٥٦	٦٠١	٥٥٠	١,١٧٣
١٢ شهراً	٢٤,٧	٣٠,٩	٢٥,٣	١٨,٥	١٨,٦	٤,٥٩٢	٣,٧٩٧	٣,٠٢٤	٢,٦٥٣	٤,٠٢٠
١٨ شهراً	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٦	٩	٦	١٣	٤٣
٢٤ شهراً	٥,٨	١٠,٧	٩,٥	١٠,٥	٨,٨	١,٠٧٨	١,٣١٢	١,١٣١	١,٥٠٨	١,٨٨٧
٣٦ شهراً	٢,٨	٠,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٥١٤	١٠٦	١٩	٢٢	٥٢
مضاربة الشخصيات الهامة	٣١,٣	٢٨,٩	٣٠,١	٢٦,٠	٣٣,٤	٥,٨١٩	٣,٥٥٢	٣,٦١٠	٣,٧٣٥	٧,١٧١
وكالة	١٨,٩	٠,٤	-	-	٠,١	٣,٥١٥	٥٠	-	-	١٩
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٨,٦٠٢	١٢,٢٨٥	١١,٩٥٥	١٤,٣٤٥	٢١,٥٥٨

١ تشمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

توزيع الأرباح حسب نوع منتجات حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠٢٣	٥,٣٦	-	-	١,٢٩	٤,٠٧
٢٠٢٢	٥,٢٥	-	-	٢,٧٣	٢,٥٢
٢٠٢١	٥,٦٠	-	-	٣,٠٢	٢,٥٨
٢٠٢٠	٤,٩٥	-	-	٢,١٣	٢,٨٢
٢٠١٩	٥,٠٤	-	-	١,٨١	٣,٢٣

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
مضاربة شهرية ^١	٪٢,٥٦	٪١,٨٠	٪١,٤٢	٪١,٠٣
مضاربة ٣ شهور	٪٤,٦٩	٪٢,٧٧	٪٢,٨٠	٪٣,٦٦
مضاربة ٦ شهور	٪٥,٣٣	٪٢,٧١	٪٢,٩٣	٪٣,٦٩
مضاربة ١٢ شهر	٪٤,٨٤	٪٣,٠٢	٪٣,٢٧	٪٣,٨٦
مضاربة ١٨ شهر	٪٤,٧٠	٪٣,٣٣	٪٣,٣٩	٪٣,٤٤
مضاربة ٢٤ شهر	٪٥,٥٦	٪٤,٢٧	٪٣,٩٨	٪٥,٤٨
مضاربة ٣٦ شهر	٪٤,٢٤	٪٣,٣٨	٪٣,٧٤	٪٥,٢٢
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٥,٤٠	٪٣,١٥	٪٣,٤٠	٪٤,٩٤
وكالة	٪٣,٣٤	-	-	-

^١ يشمل حساب التوفير، وحساب الوافر، وحسابات المضاربة تحت الطلب.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الموجودات:

يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الموجودات التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الموجودات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

أنواع الموجودات	المخصصات كما في ١ يناير ٢٠٢٣	الحركة	المخصصات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	النسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٢٠,٨٧٣	(٩٢,٤٨١)	٢٨,٣٩٢	٪٥,٣٠	٪٢٤,٤٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٢,٦٣١	(٦٢,٦٣١)	-	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
موجودات التمويل:	١٣٢,٣٣٢	٢٤٦,٤٨١	٣٧٨,٨١٣	٪٧٠,٧٢	٪٦٩,٠٩
- مرابحة	١٣٢,٣٣٢	٢٤٦,٤٨١	٣٧٨,٨١٣	٪٧٠,٧٢	٪٦٩,٠٩
- وكالة	-	-	-	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
- إستصناع	-	-	-	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
إستثمارات في صكوك	٢٨٩,٣٠٩	(٢٠٥,٤٤٦)	٨٣,٨٦٣	٪١٥,٦٦	٪١٦,٠٤
إستثمارات في أوراق مالية	-	٢٦,٨٩٣	٢٦,٨٩٣	٪٥,٠٢	٪٢٩,٦٩
إستثمارات عقارية	-	١٧,١٩٨	١٧,١٩٨	٪٣,٢١	٪٤٩,٤٨
موجودات أخرى	-	٥٠٣	٥٠٣	٪٠,٠٩	٪١,٩١
الإجمالي	٦٠٥,١٤٥	(٦٩,٤٨٣)	٥٣٥,٦٦٢		

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

تغيرات نسبة المضارب في المشاركة في الأرباح المتفق عليها عن النسبة المتعاقد عليها

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
٢٨,١٣%	٤٥,٠٦%	٥٣,٧٣%	٦٠,٧٢%	٤٦,٥٦%
٦٦,٥٧%	٦٨,٥٦%	٦٣,٧٠%	٦٣,٨٩%	٥٩,٣٨%
٣٨,٤٤%	٢٣,٥٠%	٩,٩٧%	٣,١٧%	١٢,٨٢%

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكله حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠٢٣.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافي

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشمل سياسة البنك الخاصة بمسئوليته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات وإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

- ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته

يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال مجلس الإدارة جنباً إلى جنب فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر

يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه. قامت المجموعة بالاستعانة بالشركة الأُم للإدارة اليومية للأصول تحت الإدارة.

تقوم مجموعة جي إف إتش بتنفيذ برنامج إعادة هيكلة المجموعة ("البرنامج") والذي يتضمن التخلص من بنيتها التحتية وأصولها العقارية من خلال شركة تم إنشاؤها حديثاً "إنفراكورب" ("الشركة")، والتي ستم رسملتها بأكثر من مليار دولار في البنية التحتية والأصول المتطورة. سوف تخصص إنفراكورب في الإستثمارات التي تركز على تسريع النمو وتطوير أصول وبيئات البنية التحتية المستدامة في منطقة الخليج والأسواق العالمية

لمزيد من التفاصيل حول برنامج إعادة هيكلة المجموعة، الرجاء الإطلاع للإيضاح رقم ١٢ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)				
					٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
سفانا (ريا ١)	هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها، وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن ٢٠ ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ريا ١ بالقيمة الإسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في ٢٥ مايو ٢٠١١. من بين ٩٥ مستثمراً وافق ٧٤ مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت ١,٢٢٠ ألف دينار بحريني الأُم الذي أدى إلى تخارج نحو ٣٩ مستثمراً تخارجاً كلياً من ريا ١. نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى ٨,٣٤ مليون دينار بحريني. قام البنك و NS١٢ (شركة ذات أغراض خاص أسسها البنك نيابة عن المستثمرين بغرض أساسي هو الاحتفاظ بقطع أراضي في مشروع نورانا) مؤخراً بتعيين شركة كي بوينت للعمل على برنامج تخارج عيني لحسابات الإستثمار المقيدة عن طريق عرض ١٩ قطعة أرض. تم استلام مستندات البرنامج من كي بوينت والموافقة عليها من قبل البنك وإدارة NS١٢ ليتم توزيعها على المستثمرين.	٢٠٠٧	٧٨,٦١٪	دفعة على المدّة واحدة عند إستحقاقه للمنتج	-	-	-	-	-

تم توزيع مستندات برنامج التخارج المُوافق عليها عن طريق كي بوينت لكل المستثمرين وعُقدت ورشة عمل فيما بعد في مكاتب البنك بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، لشرح والإجابة على أية استفسارات أو معلومات ضرورية لعمل إستثمارات طلب قطع الأراضي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

العائد السنوي (%)	عدد مرات الدفع	تاريخ إطلاق العوائد الإستثمار المتوقعة	إسم الإستثمار	التفاصيل	
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	<p>كان تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ آخر يوم لإسترداد استثمارات الطلب، بالتزامن مع يوم الإفتتاح الذي تم عقده في الطابق ٢٤ من مكاتب البنك وتم إدارته والإشراف عليه بواسطة كي بوينت وشهد عليه موظفو البنك، مما نتج عنه تخصيص ٦ قطع أراضي من أصل ١٩ قطعة. اكتمل برنامج التخارج العيني وتم عقد مزاد علني بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ لإتاحة أفضل فرصة ممكنة للمستثمرين من أجل إعادة المشاركة مرة أخرى في قطع الأراضي المتبقية. تم تعيين شركة كي بي إم جي لتدقيق كل إجراءات التخارج العيني. بعد عقد ثلاثة دورات التخصيص، ٦ قطع أراضي تم تخصيصها. بلغ إجمالي الأموال بعد المراجعة ٥,١٧٦,٢٤٦ دينار بحريني والتي شملت حصة البنك وإجمالي المبلغ المتبقي ل NS١٢ البالغ ٦,٩٧٩,٦٦٥ دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢٢,٢٢ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءاً من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.</p>
-	دفعة واحدة عند إستحقاقه	٢٠٠٨	٩٠,٦٦٪ على المدة الزمنية للمنتج	<p>حساب إستثمار مقيم يمتلك نسبة ٦,٠٪ من شركة شادن العقارية الإستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣,٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإستردادى لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣٠,٠٠٠ أو أقل فإنه تم التخارج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفضلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٥,٦٢٪ كتسوية جزئية لباقي المستثمرين.</p>	

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

العائد السنوي (%)	عدد مرات الدفع	تاريخ إطلاق العوائد الإستثمار المتوقعة	إسم الإستثمار
٢٠٢٣ ٢٠٢٢ ٢٠٢١ ٢٠٢٠ ٢٠١٩			خلال ديسمبر ٢٠١٨ تم الإعلان عن أرباح بلغت ٢٥٩,٥٠٠ دينار بحريني لكل المستثمرين في حسابات الإستثمار المقيدة وتم دفعها في الربع التالي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢,٩٣٨ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءاً من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى

٩-١ هيكل نظام الحوكمة

يخضع خليجي بنك ش.م.ب. ("البنك") لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته ("قانون الشركات")، والمجلدان الثاني والسادس من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، "الأنظمة")

كما يعترف البنك بمسئوليته تجاه مساهميه وإلتزامه بتبني أفضل المعايير المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعزز قيمة البنك. كما يوفر مبادئ توجيهيه مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك وبشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة وذلك من خلال تبني أفضل معايير حوكمة الشركات ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئوليته التنظيمية والأخلاقية

٢-٩ ميثاق قواعد السلوك

إعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تعارض المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. حيث أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين في البنك بالإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. وإجتنباً لتعارض المصالح يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من المداولات والقرارات التي تتعلق بالتعاملات التي تتم مع هذه المؤسسات

٣-٩ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص البنك كونه بنكاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. وفي هذا الصدد يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم التأكيد عليه من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وقوانين مصرف البحرين المركزي. حيث تم إعداد كتيب حوكمة الشركات ليتضمن ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ونظام تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

كما يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى الوصول لأعلى معايير الحوكمة التي تحقق مصلحة مساهميه.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف عدد أعضاء مجلس إدارة البنك. حيث يتكون مجلس الإدارة الحالي من تسعة أعضاء (أربعة تم تعيينهم ممثلين لمساهمين رئيسيين في البنك، وخمسة آخرين تم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد)، ولا تشمل التشكيلة الحالية أي تمثيل نسائي. حيث يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، باستثناء ما ورد في البند ١٦ أدناه.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس لئلي مرشح جديد. ويقوم المساهمون بانتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الاقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق الأنظمة. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسؤوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالبنك. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانته المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسؤوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، اعتماد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسؤوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك. هذا ويلتزم البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، التي لا تجيز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي، بحيث لا يوجد تداخل في مسؤوليات كلا الوظيفتين

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشؤون اليومية بناءً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. ويضم المجلس الحالي خمسة أعضاء مستقلين من أصل تسعة أعضاء. عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإلتزام بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقعه الأخرى إذا تطلب الأمر، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشؤون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإلتزام بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانته التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة ٩-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠٢٢ بتقييم أدائه وأداء لجانته التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع سكرتير مجلس الإدارة، ورؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وإدارة الإلتزام، التدقيق الشرعي الداخلي والإلتزام الشرعي. وفي هذا الصدد يتسلم مجلس الإدارة واللجان التابعة له من الإدارة التنفيذية وكل من إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، والإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي، تقارير دورية حول مختلف جوانب أعمال البنك

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والبنكي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

هشام أحمد الرئيس
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل وتنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٦ سنة في القطاع المالي والمصرفي.
- الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة جي اف أتش المالية - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة إنفراكورب ش.م.ب.م - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس جي بي كورب ش.م.ب. (مقفلة). مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة جي أف أتش بارتنرز ليمتد - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة شركة جي أف أتش كابيتال السعودية.
- عضو مجلس إدارة شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب (مقفلة)
- عضو مجلس إدارة المجلس الأعلى للشباب و الرياضة

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديپول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البحرين - مملكة البحرين.
- حاصل على وسام العمل الوطني من الدرجة الأولى من لدن صاحب الجلالة الملك حمد من عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٤ سنة في القطاع الحكومي ومجالات إدارة المعلومات والمشاريع.

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس علوم الحاسوب من جامعة سانت إدوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

حسين سيد علي الحسيني
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣٨ عامًا من الخبرة في القطاع المالي والبنكي.
- شغل في السابق مناصب عديدة كرئيس ونائب رئيس وعضو مجالس إدارة ولجان مختلفة لشركات ومؤسسات مالية وإستثمارية.

المؤهلات:

- ماجستير في التسويق والإدارة من جامعة ديپول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا - كندا.
- شهادة برنامج التطوير الإداري من كلية هارفارد للأعمال - الولايات المتحدة الأمريكية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

مُصبح سيف المطيري عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣٠ سنة خبرة في مجالات الإدارة، المحاسبة والاستثمارات الماليّة.
- رئيس مجلس إدارة شركة جرين فالي فارمز - عمان
- عضو مجلس إدارة شركة إدارة الفنادق (شيدي).
- عضو مجلس إدارة الشركة العمانيّة لتنمية الاستثمارات الوطنيّة - تنميه.
- عضو مجلس إدارة بنك نزوى - سلطنة عمان.

المؤهلات:

- ماجستير في التمويل من جامعة لينكولنشاير وهامبرسايد - المملكة المتحدة.
- دراسات عليا في المحاسبة من جامعة لندن ساوث بانك - المملكة المتحدة.

صلاح عبدالله شريف عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ نوفمبر ٢٠٢٠ (غير مستقل وتنفيذي).
- أكثر من ٣٣ عامًا من الخبرة في مجالات عديدة بقطاع الصيرفة.
- رئيس العمليات التنفيذية لمجموعة جي إف إتش المالية - البحرين.
- رئيس مجلس إدارة رويوك لإدارة الأصول - المملكة المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة ستودنت كوارترز لإدارة الأصول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- رئيس مجلس إدارة بيچ سكاى لإدارة الأصول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو مجلس إدارة في العديد من المشاريع والشركات التابعة لمجموعة جي إف إتش المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة إنفراكورب ش.م.ب.م - مملكة البحرين.

المؤهلات:

- ماجستير إدارة الأعمال بإمتياز من جامعة غلامورغون - ويلز.

عيسى عبد الله زينل عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣٩ سنة خبرة في مجال الاستشارات التجارية والاستثمارات المصرفية الإسلامية.
- رئيس مجلس إدارة هلت ٣٦٠ للخدمات المساندة ذ.م.م - البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة بحرين بي يوتيليتيز ش.م.ب - البحرين.
- نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العالمي ش.م.ب - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة نيويو للرشاقة (شركة للياقة النسائيّة) - المملكة العربيّة السعوديّة.
- عضو مجلس إدارة بنك الإسكان - البحرين.

المؤهلات:

- بكالوريوس محاسبة مع مرتبة الشرف من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة محاسب عام مُعتمد من ولاية جورجيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

مازن إبراهيم عبدالكريم
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٢٩ سنة خبرة في مجال الأعمال المصرفية والاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، ش.م.خ - دولة الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة سايا كورب عقار ذ.م.م - مملكة البحرين.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التمويل مع مرتبة الشرف من جامعة بنتلي - الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر ٢٠١٨ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٥ سنة في القطاع الحكومي في مجالات القيادة والإدارة والإشراف على المشاريع.

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير في إدارة الأنظمة من الكلية للدراسات العليا البحرية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الدبلوم الوطني في دراسات الفضاء الجوي من كلية برونيل التقنية، المملكة المتحدة.
- شهادة في بحوث العمليات من الكلية العسكرية الملكية للعلوم بالمملكة المتحدة.

اكمل بنجاح:

- ورشة عمل حول مستقبل حوكمة الشركات - الجامعة الأمريكية - كلية KOGOD للأعمال
- ورشة عمل مبادئ إعادة الهيكلة المالية - أكاديمية التعليم التنفيذي.
- ورشة عمل تحديات حوكمة الشركات العالمية - أكاديمية التعليم التنفيذي.
- استراتيجية الأعمال الرقمية تسخير مستقبلنا الرقمي. - معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

علي مراد علي مراد
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أبريل ٢٠٢٢ (غير مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في القطاع المصرفي والخاص، ومجالات تحليل الائتمان، والخزينة، والصيرفة الخاصة، والاستثمار
- مدير عام ومؤسس مشارك لشركة بينكل - مملكة البحرين
- عضو مجلس إدارة لمجموعة جي اف اتش المالية
- عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات كشركة جي أف أتش كابيتال السعودية، وشركة جي إف إتش بارتنرز ليمتد دبي، وشركة العرين القابضة، وتطبيق "EAT" للهاتف النقال

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس العلوم وإدارة الأعمال في التسويق من جامعة سوفولك، بوسطن، ماساتشوستس - الولايات المتحدة الأمريكية.

* تم اعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٥-٩ النصاب القانوني اللازم لصحة إجتماعات مجلس الإدارة ونصاب صحة القرارات
يحدد النظام الأساسي للبنك النصاب القانوني المطلوب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، ونصاب صحة القرارات. كما يجوز مشاركة الأعضاء في إجتماعات المجلس ولجانته عبر الهاتف أو الفيديو، أو أي شكل آخر من أدوات الإتصال.

٦-٩ الامتناع عن التصويت على أي قرار أو أمر يكون خاضعاً لتعارض محتمل في المصالح
وفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني ولوائح مصرف البحرين المركزي، يجب الكشف عن التعارضات المحتملة، وكذلك الامتناع عن المشاركة في أي قرارات تنطوي على تعارض المصالح. ويشمل ذلك تعارضات محتملة قد تنشأ عندما يشغل أحد أعضاء مجلس الإدارة منصباً في شركة أخرى أو يكون لديه أي معاملات جوهرية مع البنك. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعارض المصالح بالنسبة للمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا تخضع للوائح مصرف البحرين المركزي

يتم التصديق على المعاملات مع الأطراف ذات علاقة وفقاً للمادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية. تم الإفصاح عن تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الإيضاح رقم ٢٩ من البيانات المالية

ويلتزم البنك بالتصرف بشكل مهني عند إدارة تعارض المصالح التي قد تنشأ خلال الوفاء بالتزامته. ومن هذا المنطلق، يطبق البنك سياسة تعارض المصالح التي تحدد بوضوح وشفافية إجراءات التعامل مع الحالات التي تندرج تحت هذا السيناريو، بما يتماشى مع المجلد الثاني والمجلد السادس من كتيب تعليمات مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى أحكام قانون الشركات التجارية البحريني. في حالة حدوث تعارض في المصالح، يجب على الشخص الكشف على الفور عن أي مسألة قد تسفر أو أسفرت بالفعل عن تعارض في المصالح

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشخص المعني بالامتناع عن المشاركة أو التصويت على أي مسألة قد يكون فيها تعارض في المصالح أو حيث يمكن أن تتأثر موضوعيته أو قدرته على الوفاء بواجباته. ويجب على مجلس الإدارة الموافقة بالاجماع على أي قرار يتضمن تنفيذ معاملة تنطوي على تعارض المصالح، ويتم تسجيل هذه الحالات في محضر إجتماع مجلس الإدارة ولجانته الفرعية

يوضح الجدول التالي الحالات التي امتنع فيها أحد أعضاء مجلس الإدارة عن التصويت بسبب تضارب المصالح. ويجب ملاحظة أن الجدول التالي يشمل مجلس الإدارة ولجانته الفرعية.

الرقم	إسم عضو مجلس الإدارة	عدد حالات الامتناع عن المشاركة أو التصويت	الجهة المعنية بالموافقة	الحالة
١	هشام أحمد الرئيس	٢	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٢	رياض عيد اليعقوب	١	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٣	صلاح عبدالله شريف	٢	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٤	مازن إبراهيم عبدالكريم	١	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٥	مصباح سيف المطيري	٢	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٦	علي مراد علي مراد	٢	مجلس الإدارة	تمت الموافقة

٧-٩ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لا يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة بصفة شخصية أسهماً في البنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٩ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسؤوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> رياض عيد اليعقوب (مستقل وغير تنفيذي) مازن إبراهيم عبدالكريم (مستقل وغير تنفيذي) مصباح سيف المطيري (غير مستقل وغير تنفيذي) الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح (رئيس الهيئة الشرعية) 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد البشرية. التعويضات والحوافز. الشؤون الإدارية. الإشراف على تطبيق مبادئ وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) عيسى عبدالله زينل (مستقل وغير تنفيذي) مازن إبراهيم عبدالكريم (مستقل وغير تنفيذي) 	<ul style="list-style-type: none"> الرقابة الداخلية. الرقابة الخارجية. رقابة الإلتزام. مكافحة غسيل الأموال. إدارة المخاطر. وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	<ul style="list-style-type: none"> هشام أحمد الريس (غير مستقل و تنفيذي) حسين سيد علي الحسيني (مستقل وغير تنفيذي) علي مراد علي مراد (غير مستقل وغير تنفيذي) صلح عبدالله شريف (غير مستقل وتنفيذي) سطام سليمان القصيبي (عضو له الحق له التصويت) 	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. وضع الحدود. وضع سياسات الإستثمار. إدارة الموجودات والمطلوبات. العلاقات البنكية. الإشراف على الأدوات غير المُضمّنة في الميزانية العمومية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة خمسة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير عن طريق البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ٢٢ مارس ٢٠٢٣. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ستة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان تسعة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خمسة مرات (على الأقل مرتين في السنة)

٩-٩ نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس الإدارة والأحكام المتعلقة بإنهاء العضوية

تحكم قواعد وأحكام قانون الشركات والمواد ١٨ - ٢٠ من النظام الأساسي للبنك نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس إدارة البنك والأحكام المتعلقة بحالات إنهاء العضوية. هذا كما تنظم المادة ٢١ من النظام الأساسي، آلية ملء الشواغر في مجلس الإدارة في حالة خلو منصب عضو أو أكثر، حيث تطبق عنها أحكام المادة ١٧٩ من قانون الشركات.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٠-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

• إجتماعات مجلس الإدارة:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٣						إسم العضو
نسبة حضور في الإجتماعات	٥ ديسمبر	٧ نوفمبر	٣ أكتوبر	٩ مايو	٧ فبراير	
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / هشام أحمد الرئيس
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / حسين سيد علي الحسيني
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / رياض عيد اليعقوب
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / صلاح عبدالله شريف
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / عيسى عبدالله زينل
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / مازن إبراهيم عبدالكريم
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / مصبح سيف المطيري
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / علي مراد علي مراد

• إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة:

إسم العضو	٦ فبراير	١٥ مارس	٨ مايو	٢ أكتوبر	٦ نوفمبر
رياض اليعقوب	✓	✓	✓	✓	✓
مازن عبدالكريم	✓	✓	✓	✓	✓
مصبح المطيري	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح	✓	-	✓	✓	✓

• إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

إسم العضو	٢٤ يناير	٦ فبراير	٨ مايو	٦ أغسطس	٢ أكتوبر	٦ نوفمبر
الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة	✓	✓	✓	-	✓	✓
مازن عبدالكريم	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عيسى زينل	✓	✓	✓	✓	✓	✓

• إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان:

إسم العضو	١١ يناير	٧ فبراير	١٤ أبريل	٩ مايو	٢٠ يونيو	٤ سبتمبر	٣ أكتوبر	٧ نوفمبر	١٩ نوفمبر
هشام أحمد الرئيس *	-	-	-	-	-	-	-	-	✓
حسين الحسيني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
صلاح عبدالله شريف	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
علي مراد علي مراد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سطام سليمان القصيبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

*إنضم لعضوية اللجنة في نوفمبر ٢٠٢٣

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١١-٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبناها البنك لضمان إلتزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مملكة البحرين.
- وكيل محكمة التمييز – مملكة البحرين.
- عضو مجمع الفقه الإسلامية الدولي.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية المركزية - مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة مك غيل – مونتريال، كندا.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في الدراسات الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب رئيس الهيئة والعضو التنفيذي

الخبرة:

- أستاذ الإقتصاد الإسلامي بكلية إدارة الأعمال قسم الصيرفة الإسلامية - جامعة البحرين.
- مؤسس برنامج البكالوريوس والماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي – جامعة البحرين.
- عضو مجلس أمناء صندوق الوقف – مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبره – المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة الملك محمد الخامس – المملكة المغربية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٢-٩ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسؤوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الشؤون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات البنكية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

كان من أهم التغييرات التي طرأت على الإدارة التنفيذية خلال سنة ٢٠٢٣م، إستقالة السيد صباح الزباني، مدير إدارة التسويق والإتصالات المؤسسية، وتعيين السيد ميثم عبدالحميد عباس مديراً لإدارة تطوير الأعمال. فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك

سغام سليمان القصيبي الرئيس التنفيذي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في مجال الصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دي بول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - المملكة العربية السعودية.

حسام غانم سيف مساعد المدير العام - الخزينة و الإستثمار

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٤ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في فبراير ٢٠٠٧م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية. لندن - المملكة المتحدة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام - الشؤون القانونية والإلتزام

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢١ سنة في مجال القانون والإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية
- إنضم إلى البنك في عام ٢٠٠٩م.

المؤهلات:

- ماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في القانون من أكاديمية شرطة دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- دبلوم في العلوم الشرطية من أكاديمية شرطة دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم دولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية "Ivey" لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وكندا، برعاية صندوق الوقف.
- سكرتير مجلس إدارة معتمد.

عبدالناصر عمر المحمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٣ سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية من جامعة الخليج.
- بكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية من جامعة قطر.
- دبلوم مشارك في الرقابة الشرعية ن جامعة كامبريدج للتدريب - المملكة المتحدة.
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADIC" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

أسامة علي حسن
رئيس تقنية المعلومات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في تقنية المعلومات والخدمات المصرفية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢١م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة نظم المعلومات من جامعة ليفربول - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة الإسراء - المملكة الأردنية الهاشمية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

منى غلوم البستكي مدير إدارة الائتمان

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٨ سنة في الائتمان والمخاطر بالقطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٥م.

المؤهلات:

- دبلوم وطني في دراسات الحاسوب من معهد البحرين للتدريب.
- دبلوم متقدم في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدرء المخاطر المهنية "PRMIA".
- برنامج الإئتمان المهني من معهد لندن للدراسات المصرفية والمالية.

محمد إبراهيم الهاشمي مدير إدارة العمليات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢١ سنة في العمليات المصرفية الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٦م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في نظم المعلومات التجارية من جامعة البحرين.
- شهادة برنامج المحاسب الإسلامي المعتمد "CIPA".
- حضر برنامج تطوير القيادة التنفيذية في كلية داردن للأعمال بجامعة فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

فاطمة أحمد آل بن علي مدير إدارة الموارد البشرية

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٣ سنة في إدارة الموارد البشرية.
- إنضمت إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال المتخصصة من جامعة "AMA" الدولية - مملكة البحرين.
- بكالوريوس في إدارة المكاتب من جامعة البحرين
- عضو معتمد في المعهد المعتمد للموارد البشرية والتطوير "CIPD".
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي "ADIF" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

عبدالكريم محمد الزكري
رئيس المخاطر

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في إدارة المخاطر والتحليل الكمي والائتمان في الصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢٠م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في إدارة المخاطر المالية والاستثمارية من جامعة سبتي، كلية كاس للأعمال - المملكة المتحدة.
- شهادة المحلل المالي المعتمد "CFA" من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة في التمويل الكمي "CQF" من معهد التمويل الكمي - المملكة المتحدة.
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمدراء المخاطر المهنية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج عن القيادة التحولية في كلية هارفارد للأعمال - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج تنفيذي في جامعة "INSEAD" - الجمهورية الفرنسية.

أميرة أحمد العباسي

مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ١٩ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- إنضمت إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدراء المخاطر المهنية "PRMIA".
- حضرت في برنامج تطوير إدارة التمويل الإسلامي في جامعة كوفنتري - المملكة المتحدة.

محمد حمد فخري

مدير إدارة التدقيق الداخلي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة ورقابة الالتزام في الصيرفة الإسلامية للأفراد والاستثمار.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠١٢م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.
- شهادة المحلل المالي المعتمد من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- المدقق الداخلي المعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين - الولايات المتحدة الأمريكية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

أمان الله خان
مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في التدقيق والاستشارة في الصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠١٨م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التجارة من جامعة كراتشي - جمهورية باكستان.
- محلل مالي معتمد من معهد المحللين الماليين "CFA" - الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو زميل بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين "ACCA" - المملكة المتحدة.
- عضو مشارك بمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين "ICAP" - جمهورية باكستان.
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".

نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في التدقيق الشرعي ورقابة الالتزام وحوكمة المصارف الإسلامية وهيكل الاستثمار.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال والإقتصاد الإسلامي من كلية البحرين الجامعية.
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية "فرع الشريعة" من جامعة البحرين.
- شهادة المراقب والمدقق الشرعي "CSAA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADICJ" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

أحمد محمد بوراشد
مدير إدارة الخدمات المصرفية للشركات و أسواق رأس المال المدين

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والخزينة، وإدارة المحافظ الإستثمارية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠١٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في التمويل من جامعة ديپول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ديپول - الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

ميثم عبدالحميد عباس
مدير إدارة تطوير الأعمال

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في تطوير الأعمال والخدمات المصرفية للشركات ومخاطر الائتمان والاستثمار
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢٣م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في الاقتصاد و الفيزياء من جامعة ماكجيل - كندا
- دبلوم جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) في الإدارة المالية- المملكة المتحدة.
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمدرء المخاطر المهنية - الولايات المتحدة الأمريكية.

١٤-٩ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

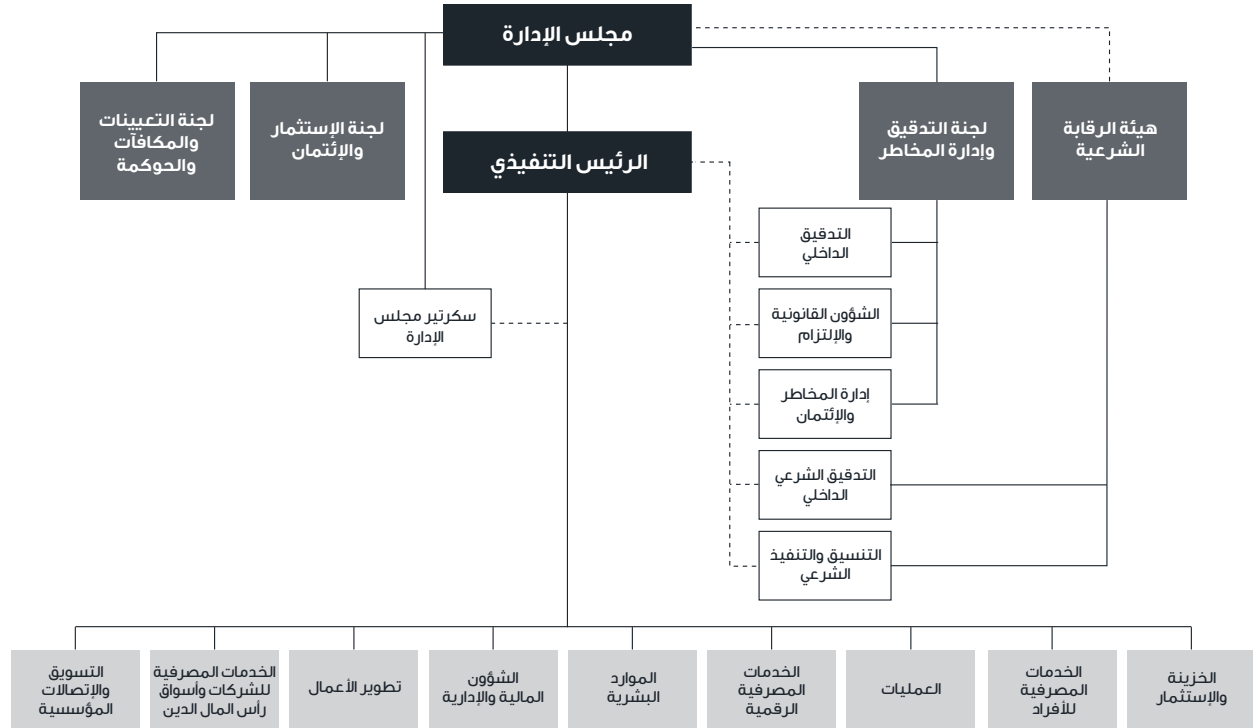
يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ *	الحركة خلال السنة
سطام سليمان القصبي	-	-	-
حسام غانم سيف	-	-	-
محمد عبدالله صالح	-	-	-
عبدالناصر عمر المحمود	-	-	-
منى غلوم البستكي	-	-	-
محمد إبراهيم الهاشمي	-	-	-
فاطمة أحمد آل بن علي	-	-	-
عبدالكريم محمد الزكري	-	-	-
أسامة علي حسن	-	-	-
محمد حمد فخري	-	-	-
أمان الله خان	-	-	-
نواف عبدالسلام الحوسني	-	-	-
أحمد محمد بوراشد	-	-	-
أميرة أحمد العباسي	-	-	-
ميثم عبدالحميد عباس	-	-	-
الإجمالي	-	-	-

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٥-٩ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيةها الإدارية:



١٦-٩ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالبنك على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كل من الموظفين والمساهمين في البنك. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به. يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في البنك وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك.

حيث بلغ إجمالي ما تحصل عليه أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك ممن تقاصوا خلال السنة المالية أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي و مدير ادارة الشؤون المالية والادارية، متضمنةً أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم ونصيب في الأرباح خلال العام ٢٠٢٣ مبلغ ١,٢٠٣,٤٠٣ دينار بحريني.

• تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢٣	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي ومدير ادارة الشؤون المالية والادارية	٩٧٤,٥٧٦	١٧٩,٨٢٧	٤٩,٠٠٠	١,٢٠٣,٤٠٣

- إجمالي المكافآت يشمل ٨٩,٩١٤ دينار بحريني كمكافأة نقدية و ٨٩,٩١٣ دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.
- يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٦-٩ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (يتبع)

كما تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية لأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على بدل حضور مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. حيث تخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية نهاية كل سنة.

وفيما يلي بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كُلى على جِدة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من مكافآت، بما في ذلك أية منافع ومزايا ونصيب من الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، وبيان ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى:

• تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة			المكافآت المتغيرة				
	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	أخرى *	المجموع	مكافأة نهاية الخدمة	المجموع	أخرى **	بدل المصروفات
أولاً: الأعضاء المستقلين:								
١- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	٢٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٤٢,٠٠٠	-	-	-	٤٢,٠٠٠
٢- حسين سيد علي الحسيني	٢٦,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٤٨,٠٠٠	-	-	-	٤٨,٠٠٠
٣- رياض عيد اليعقوب	٢٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٤٢,٠٠٠	-	-	-	٤٢,٠٠٠
٤- عيسى عبدالله زينل	٢١,٥٠٠	١١,٠٠٠	-	٣٢,٥٠٠	-	-	-	٣٢,٥٠٠
٥- مازن ابراهيم عبدالكريم	٢٩,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٤٠,٠٠٠	-	-	-	٤٠,٠٠٠
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:								
١- مصبح سيف المطيري	٢٠,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٣١,٠٠٠	-	-	-	٣١,٠٠٠
٢- علي مراد	٢١,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٣٢,٠٠٠	-	-	-	٣٢,٠٠٠
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:								
١- هشام أحمد الرئيس	١٤,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٣٦,٠٠٠	-	-	-	٣٦,٠٠٠
٢- صلاح عبدالله شريف	٢٦,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٣٧,٠٠٠	-	-	-	٣٧,٠٠٠
المجموع	١٩٧,٥٠٠	١٤٣,٠٠٠	-	٣٤٠,٥٠٠	-	-	-	٣٤٠,٥٠٠

ملاحظة: جميع المبالغ بالدنانير البحريني

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٦-٩ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (يتبع)

• تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (يتبع):

المكافآت الأخرى:

- * وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).
- ** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظات:

١. لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.
٢. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٣م و التي تخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية و التي ستعقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤م

١٧-٩ الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسؤولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الإلتزام

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً آخر من مهام الإلتزام. لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتدماً من قبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعمل، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. كما يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة ويتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي

كما تجدر الإشارة بأنه عملاً بمبدأ الإلتزام أو التفسير، وإلتزاماً بأحكام كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC-A و ١,٨.HC Module و ١-HC، ٨,٢، ١-C)، والتي تنص على ضرورة توضيح حالات عدم الامتثال وتقديم توضيح/ تفسير بشأنها، يرغب البنك في توضيح ما يلي

- إن البنك قد حصل على إستثناء خاص من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة في المادة ٦-٤-١ و المادة ٨-٤-١، والتي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً وغير تنفيذي.

١٨-٩ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

خلال الاجتماع العام السنوي المنعقد في ٢٢ مارس ٢٠٢٣، وافق المساهمون على إعادة تعيين شركة كي بي إم جي كمدققين خارجيين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وفوضوا مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وبناءً على ذلك قامت شركة كي بي إم جي بتزويد المصرف الخليجي ش.م.ب. والشركات التابعة لها بالخدمات التالية:

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٨-٩ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

فئة الخدمات	الأتعاب بالدينار البحريني (بالتلاف)	نوع الخدمات المدرجة في كل فئة
(أ) مراجعة البيانات المالية الموحدة للمجموعة	٩٨	<ul style="list-style-type: none"> دقيق حسابات خليجي بنك ش.م.ب. البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تدقيق البيانات المالية النظامية للشركات التابعة للمجموعة. مراجعة البيانات المالية المرطبة المختصرة الموحدة للمجموعة للفترة المنتهية في ٣١ مارس، ٣٠ يونيو، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.
(ب) خدمات أخرى غير التدقيق* • متعلقة بالتدقيق	٦٣,٣٤	<ul style="list-style-type: none"> الخدمات المتعلقة بالتدقيق الإجراءات المتفق عليها (AUPs) المتعلقة بمتطلبات الامتثال لمصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة لخليجي بنك ش.م.ب. مراجعة سحبوات الجوائز لعام ٢٠٢٣. المساعدة في مراجعة ترجمة البيانات المالية الموحدة إلى اللغة العربية

* The assessment of conflict and independence is subject to review by the Audit Committee of the Group as applicable.

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٢٩) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. هذا وتجدر الإشارة بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم إعتادها من قبل مجلس الإدارة ويتم الإفصاح عنها للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدر على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشي (٢٠٢٢: لاشيء)

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٢٨٦	٤٤٥	مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
١,٤٥١	١,٥٥٥	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٦٣	٩٣	استحقاقات ما بعد التوظيف

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٤٦٣	٤٨٠	الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويل	-	٤,٢٤٥	٢٣,٢٠٦	-	٢٧,٤٥١
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٤,٢٤٠	٦,٥٢٤
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٦٨٩	-	-	-	٢٤,٦٨٩
استثمارات في صكوك	-	-	٥٨,٢٩٧	-	٥٨,٢٩٧
موجودات محتفظ بها للبيع	-	-	٥٦٨	١٠٨	٦٧٦
موجودات أخرى	-	-	-	-	-
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	-	٢,١١٢	٤٣,٥٤١	-	٤٥,٦٥٣
حسابات جارية للعملاء	١,١٢٠	٦	١١,٠٢١	٤٤٢	١٢,٥٨٩
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٣٥	١,٨٩٥	١٢٦,٥٢٠	١٢٩	١٢٨,٨٧٩
مطلوبات أخرى	-	٤٨٠	-	-	٤٨٠

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخريين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حوص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويل	-	٣,١٧١	٦,٩٠٢	-	١٠,٠٧٣
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٤,٤٦١	٦,٧٤٥
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٥٢٢	-	-	-	٢٤,٥٢٢
استثمارات في صكوك	-	-	٥٤,١٧١	-	٥٤,١٧١
موجودات محتفظ بها للبيع	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	١٧	-	٢٧٢	٤٦	٣٣٥
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	-	١,٢٧٤	٨٦,٢٢٢	-	٨٧,٤٩٦
حسابات جارية للعملاء	٧٢٣	٦٩	٥,٥٧٢	٤٥١	٦,٨١٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٦٢	١,٠٨٤	٢٢٦,١١١	٢١٩	٢٢٧,٧٧٦

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٣	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الإيرادات					
-	-	٢٩٨	٣,٢١٨	-	٣,٥١٦
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة					
-	-	-	-	٤٢٢	٤٢٢
أرباح من استثمارات في أوراق مالية					
(٩٢٥)	(٩٢٥)	-	-	-	(٩٢٥)
حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية					
-	-	-	٢,١٩٤	-	٢,١٩٤
إيراد من صكوك					
-	-	-	٣,٥٢٣	-	٣,٥٢٣
رسوم وإيرادات أخرى					
المصروفات					
-	-	١٠٢	٤,٣٩٤	-	٤,٤٩٦
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد					
١٤	٩٤	٥,٣٧٥	٦	-	٥,٤٨٩
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار					
-	-	١,٦٤٨	-	-	١,٦٤٨
تكلفة الموظفين					
-	-	٤٤٥	٥٧	-	٥٠٢
مصروفات أخرى					

خلال السنة، أبرم البنك وشركته الأم اتفاقيات مفاضلة لمبادلة عقارات استثمارية بقيمة دفترية قدرها ٩,٨٨٧ ألف دينار بحريني مقابل أوراق مالية غير مسعرة بقيمة ٥,٨٤٤ ألف دينار بحريني، واستثمر في صكوك بقيمة ٧,٥٦٦ ألف دينار بحريني نتج عنها ربح قدرها ٣,٥٢٣ ألف دينار بحريني مسجلة في الربح من التخلص من الاستثمار في العقارات تحت رسوم وإيرادات أخرى، صافي. خلال السنة، تم بيع قطعتي أرض لتحد أعضاء مجلس الإدارة ضمن إطار تمويلي بقيمتها الدفترية. وبلغ مجموع القيمة الدفترية لهذه الأراضي ٥٥٨ ألف دينار بحريني.

خلال السنة، دفعت المجموعة أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى إلى الشركة الأم بمبلغ ٥,٦٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٥,٦٦٦ ألف دينار بحريني).

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٢	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخريين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الإيرادات					
-	١٩٨	٤٧٦	-	-	٦٧٤
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة					
-	-	-	-	-	-
أرباح من استثمارات في أوراق مالية					
(١,٢٥٢)	-	-	-	-	(١,٢٥٢)
حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية					
-	-	١,٠٨٣	-	-	١,٠٨٣
إيراد من صكوك					
-	-	-	-	-	-
رسوم وإيرادات أخرى					
-	٣٤	١,٥٠٤	-	-	١,٥٣٨
المصروفات					
١٠	٣٨	٦,٠٨٧	٤	-	٦,١٣٩
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد					
-	١,٤٥١	-	-	-	١,٤٥١
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار					
-	٢٨٦	-	-	-	٢٨٦
تكلفة الموظفين					
مصروفات أخرى					

٢٠-٩ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال العام ٢٠٢٣، لم يتم دفع أي غرامة مالية بسبب عدم الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

٢١-٩ سياسة المجلس المعتمدة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين

لا يسمح نظام البنك بتوظيف أقارب الموظفين الحاليين من الدرجة الأولى، ولكن يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى، بشرط أن لا يتم تعيين الأقارب في نفس الإدارة أو تحت إشراف نفس المسؤول المباشر. وفي حالة الزواج، فإن من حق البنك إنهاء عقد عمل أحد الزوجين. كما تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل سنوي بإبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي يكون فيها للأشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف رئيسية، بما فيهم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، أقارب من الدرجة الرابعة.

٢٢-٩ تقييم مجلس الإدارة

إن إطار حوكمة الشركات بالبنك والذي ينظم مهام عمل مجلس الإدارة ولجانته يتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لآدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنويًا على الأقل. وقد قام المجلس خلال العام ٢٠٢٣ بتقييم أنشطته الرئيسية وذلك من خلال مراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن آدائه، ومقارنتها بميثاق مجلس الإدارة ولوائح اللجان المنبثقة عنه، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. فضلًا عن ذلك، تضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمها ذاتيًا، هذا إلى جانب رأي رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان بهذا الخصوص.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٣-٩ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالبنك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
		المصرح به:
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
		الصادر والمدفوع بالكامل:
٨٤,٧٨٣	٨٤,٧٨٣	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهم عادي (٢٠٢٢: ٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

وافق المساهمون في اجتماعهم العام غير الاعتيادي الذي عقد بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢ على إلغاء رأس مال البنك الصادر والمدفوع بمبلغ ٤,٤٢٨,٨٩٥ دينار بحريني من خلال إلغاء ٤٤,٢٢٨,٩٤٦ سهم خزينة بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم وخسائر متراكمة بقيمة ١,٥٣٤ ألف دينار بحريني. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كان رأس مال البنك المدفوع (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨٤,٧٨٣,٠٥٣ دينار بحريني) (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨٤,٧٨٣,٠٥٣ دينار بحريني) يمثل (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهمًا) (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهمًا)

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٣٤%	٣٣١	٥٣,٧٣٥,٨٤١	أقل من ١%
٢,٦٤%	٢	٢٢,٤٠٣,٢١١	١% إلى أقل من ٥%
٥,٦١%	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	٥% إلى أقل من ١٠%**
٨٥,٤١%	١	٧٢٤,١٠٣,٣٩٣	٥٠% وأكثر
١٠٠,٠٠%	٣٣٥	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤	

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٣٤%	٣٤٢	٥٣,٧٣٥,٨٤١	أقل من ١%
٢,٦٤%	٢	٢٢,٤٠٣,٢١١	١% إلى أقل من ٥%
٥,٦١%	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	٥% إلى أقل من ١٠%**
٨٥,٤١%	١	٧٢٤,١٠٣,٣٩٣	٥٠% وأكثر
١٠٠,٠٠%	٣٤٦	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤	

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٣-٩ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالبنك (يتبع)
فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٨٥,٤١%	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٥,٦١%	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول البنك الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٨٥,٤١%	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٥,٦١%	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك

٢٤-٩ الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية والزكاة

ترد تفاصيل آلية التعامل مع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية وطريقة توزيع وإحتساب الزكاة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٥) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. لمزيد من التفاصيل يرجى من المساهمين الرجوع للإيضاح المذكور.

٢٥-٩ مراجعة أنظمة وأجراءات الرقابة الداخلية

تشكل الرقابة الداخلية في البنك مجموعة الأنظمة والتدابير المصممة والمفعلة من قبل الإدارة وذلك لتعزيز فرص تحقيق أهداف البنك التجارية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات البنك والقوانين التشريعية والتي من شأنها حفظ حقوق المساهمين وتدعيم جودة البيانات المالية.

وبشكل عام، تقع مسؤولية تفعيل الرقابة الداخلية على جميع موظفي البنك وذلك ضمن اختصاصاتهم ونطاق أعمالهم. ويقوم فريق التدقيق الداخلي بالبنك بشكل دوري وضمن خطة التدقيق المبنية على المخاطر بالتدقيق ومراجعة الأدوات الرقابية المصاحبة لمختلف أنشطة وعمليات البنك والتأكد من كفاءتها وفعاليتها. كما تُعنى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك بالإشراف على مراجعة تطبيقات و إجراءات الرقابة الداخلية المفعلة من قبل إدارة البنك والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٦-٩ إطار عمل الحوكمة الشرعية:

يعتبر التطبيق الفاعل لممارسات الحوكمة الشرعية أساساً محورياً لضبط وصياغة الالتزام الشرعي في البنك، حيث يسعى البنك جاهداً إلى مواصلة التحديث واعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بمجال الحوكمة الشرعية والامتثال لأحكام الشرعية الإسلامية في أنشطته. ويتجسد ذلك في البنك من خلال تبني إطار عمل فعال للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال البنك وفقاً للأنظمة ولوائح الحوكمة الشرعية كما في مجلد التوجيهات (٢) للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

وقد اعتمد البنك أربع مكونات رئيسية شكلت إطار الحوكمة الشرعية لديه وتعتبر أعلى درجات الالتزام بإطار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي وهي:

١. هيئة الرقابة الشرعية.
٢. التدقيق الشرعي الداخلي.
٣. التنسيق والتنفيذ الشرعي.
٤. التدقيق الشرعي الخارجي.

ويأتي هذا الإطار مؤكداً على التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد

٢٧-٩ التعامل مع شكاوى العملاء

يأخذ البنك شكاوى العملاء بشكل جاد، ويمنح للعملاء بما فيهم أصحاب الحسابات الإستثمارية الحق الكامل في توصيل ملاحظاتهم وشكاوهم من خلال قنوات تسجيل الشكاوى بالاتصال بمركز الاتصال، أو زيارة فرع من فروعنا، أو إرسال بريد إلكتروني إلى Complaints@khaleeji.bank

إذا لم يتمكن فريق متابعة الشكاوى من حل الشكاوى بشكل فوري، سيقوم الفريق بإرسال إقرار مكتوب باستلام الشكاوى التي تقدم بها العميل عن طريق رسالة رسمية خلال ٥ أيام عمل. حيث يتم التعامل مع الشكاوى على وجه السرعة وبطريقة مستقلة ومنصفة وموضوعية. وسيقوم فريق الشكاوى بالتحقيق في الشكاوى بشكل مستقل، وسيتم اطلاع العميل على مستجدات الشكاوى من خلال الاتصال به على أرقام الاتصال أو من خلال الرسائل المكتوبة أو رسائل البريد الإلكتروني. كما يقوم البنك بإطلاع العميل على الخيارات المتاحة لمتابعة الشكاوى.

٢٨-٩ برامج توعية العملاء وتوفير المعلومات حول المنتجات والخدمات البنكية الجديدة

خلال العام ٢٠٢٣، وبعد النجاح اللافت الذي حققته حملة حساب "الوافر" بمشاركة الطلاب، أطلق خليجي بنك استراتيجية طموحة بالتعاون مع مؤسسات ذوي الهمم في المملكة من أجل الإعلان عن الفائزين بالجوائز الكبرى الجديدة لحساب "الوافر". وقد لاقى هذه الحملة ترحيباً كبيراً وإشادة واسعة من الجمهور، مما كان له الأثر الكبير في جذب العديد من المتابعين على منصات وسائل التواصل الاجتماعي للبنك وتسجيل زيادة ملحوظة في عدد المشتركين الجدد في حساب "الوافر".

علاوة على ذلك، واصل خليجي بنك دوره الفعال في نشر الإعلانات والرسائل الإعلامية من خلال القنوات المطبوعة والرقمية مثل الصحف المحلية والإعلانات الفرعية والإعلام الرقمي للكشف عن المنتجات والخدمات الجديدة، والتي تضمنت "تطبيق خليجي للهاتف المحمول"، التمويل العقاري، بطاقات الائتمان والخدمات الجديدة مثل حساب الراتب ومشروع تمويل الأطباء والتي تم إطلاقه بالتعاون مع "تمكين". وقد أدى ذلك إلى خلق المزيد من الوعي والإدراك بمنتجات البنك وخدماته، مع تعزيز الهوية الجديدة لـ "خليجي" وصورته كبنك إسلامي رائد هويته الابتكار والطموح لتقديم كل ما هو راقٍ من أجل العملاء الكرام.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٩-٩ المساهمات الخيرية والإجتماعية

خلال العام ٢٠٢٣، واصل خليجي بنك عطاءه ومشاركته في العديد من الفعاليات والأنشطة الإجتماعية في مملكة البحرين، ويأتي ذلك تماشياً مع التزامنا الحثيث بتعزيز مكانة البنك كأحد المؤسسات الوطنية الرائدة وسعيها الدائم لتحقيق طموحات هذه المملكة وأهداف التنمية المستدامة "SDGs" وأهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠. لقد كان التركيز منصّباً لتعزيز وتطوير أربعة قطاعات حيوية هامة: وهي التعليم والبيئة والشباب والرياضة

وعلى جانبي التعليم والشباب، واصل خليجي بنك دوره الرئيسي والفعال للتعاون مع مختلف المؤسسات التعليمية في المملكة وذلك من خلال دعم ورعاية عدد من المؤسسات الرائدة التي تعني بطلية المدارس والجامعات مثل معهد البحرين للتدريب والمقر الجديد لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF" الذي يقع في خليج البحرين، إلى جانب مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والتراث الذي يواصل سعيه في الحفاظ على أراث وتاريخ البحرين الأصيل وثقافتها الغنية كي يكون شاهداً ورمزاً تتعلم منه الأجيال القادمة.

وفيما يخص "إنجاز البحرين" وعلاقتنا الراسخة وتعاوننا المستمر معهم، فقد واصلنا ولا زلنا دعمنا لبرامجهم مثل برنامج "إنه عملي" "It's My Business"، وفعاليات أخرى كفعالية المسابقة السنوية لرواد الأعمال "Young Entrepreneurs Competition"، حيث قام خليجي بنك برعاية هذه الفعالية إلى جانب تقديم جائزة "الرئيس التنفيذي الناشئ" "Rising CEO Award" للنسخة الثانية على التوالي، وذلك يأتي في سياق مبادرات البنك الدائمة التي تجسد حرصه والتزامه المستمر واللا محدود لدعم الشباب البحريني من خلال تطوير كفاءاتهم.

وعلى الجانب البيئي، واصل البنك جهوده في رفع مستوى الوعي بأهمية حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال دعم المبادرات المختلفة في المملكة وذلك من منطلق دوره الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة "SDGs" وتبني معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية "ESG". وما يترجم تلك الجهود، هو مساهمة خليجي بنك كمنسق رئيسي مشترك لقرض مرتبط بالاستدامة تبلغ قيمته ٤٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة حديد البحرين وذلك بالشراكة مع مجموعة من البنوك المحلية والأجنبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ويهدف الى تمويل النفقات الرأسمالية لتشديد اكبر سقف إنشائي في العالم مزود بألواح الطاقة الشمسية لتغطية منطقة مواد خام الحديد، مما سيساعد على تكثيف الجهود لخفض نسب الانبعاثات وتسريع تحول المملكة في سعيها إلى تخفيض الانبعاثات الكربونية

وليس ذلك فحسب، بل هو كذلك مرتبط بتشجيع الجهود لحماية البيئة والحد من آثار التغير المناخي، مما يعزز من دورنا كمؤسسة وطنية داعمة لتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ والمبادرة الطموحة لمملكة البحرين التي تسعى لتحقيق الوصول إلى انبعاثات كربونية بنسبة صفر وذلك بحلول العام ٢٠٦٠.

وعلى الجانب الرياضي، فلقد واصلنا دورنا الداعم للأنشطة الرياضية من خلال رعايتنا للعديد من المؤسسات الرياضية مثل الاتحاد البحريني لكرة السلة، ورعاية أنشطة رياضية بارزة في المملكة، لا سيما بطولة كأس جلالة الملك حمد الدولية للغولف في نسختها الخامسة عشر إلى جانب دعم الفارس إباد فريد أحمد.

ان كل تلك الجهود وأوجه الدعم السابقة، تأتي إنطلاقاً وإيماناً من رؤية البنك الراسخة بأهمية تقدير المكانة المرموقة للرياضة البحرينية من أجل المضي قدماً لدعم طموحات لاعبي المملكة الموهوبين في مختلف المجالات، وذلك ما يتضح جلياً من خلال الإنجازات والألقاب التي حققوها على المستويين المحلي والعالمي.

٣٠-٩ حقوق حاملي الأسهم

لدى البنك إفصاح عام على موقعه على الإنترنت يوضح حقوق المساهمين، تشمل حقوق المساهمين الأساسية بالبنك على سبيل المثال لا الحصر:

١. حق تسجيل الملكية؛
٢. الحق في تحويل ملكية الأسهم؛
٣. الحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة والجوهرية عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
٤. الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة؛
٥. انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
٦. المشاركة في أرباح الشركة؛
٧. حق التمثيل من خلال الأعضاء المستقلين؛
٨. المشاركة في الفعاليات والمناسبات التي تنظمها الشركة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكميّة الأساسية لأداء البنك:

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
٥,٩٤%	٩,٢٤%	٧,٢١%	٩,١٤%	١٤,٩٩%
٠,٧٧%	١,٢٠%	١,٠٣%	٠,٨٦%	١,٦٢%
٧١,٨٢%	١١٠,٣٩%	١١٧,٤٩%	١١٩,٢٥%	١١٩,٥٧%
٥٨,٨٦%	٤٥,٤٣%	٤١,٩٩%	٣٥,٩٢%	٧٢,٥٨%

* حقوق الملكية تتضمن رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
** تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

لمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة البنك المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

تبنّى البنك خلال السنة سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي وتبناها المصرف من خلال إطار المكافآت المتغيرة. تخضع هذه السياسة وإطار ومكوّنات الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية. حيث تم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠١٤ والسنوات التي تليها. تمت مراجعة السياسة في عام ٢٠٢٢ وتمت مراجعتها وتعديلها واعتمادها في إجتماع الجمعية العامة العادية في ٢٤ مارس ٢٠٢٢. تضمنت المراجعة في سياسة نظام حوافز الأسهم إصدار البنك مكافآت أسهم صورية للموظفين المشمولين. مكافأة الأسهم الصورية ("السهم") هي خطة مكافأة نقدية يتم بموجبها تحديد مبلغ المكافأة بالرجوع إلى زيادة أو نقصان قيمة الأسهم الأساسية للبنك. لا يتم إصدار أي أسهم في الواقع لحامل الاسهم عند منحها، وبالتالي لا يحمل حاملو الأسهم أي حقوق تصويت

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

١-١١ استراتيجية المكافآت

يتّبع البنك فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي المصرف على حدٍ سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقر طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية البنك ليشرك الموظفون في صنع النجاح، ولموازاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع المصرف، والذين سيقومون بدورهم في تحقيق طموح المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت المصرف العناصر التالية

١. مدفوعات ثابتة؛
٢. منافع؛
٣. مكافأة الأداء السنوي؛
٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١-١١ استراتيجية المكافآت (يتبع)

من خلال وضع إطار حوكمة قوي وفَعَال يضمن المصرف العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شئون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالمصرف بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في المصرف ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر المصرف.

من أجل ضمان الموازنة بين مائدفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم وربط الأداء الفردي للموظف بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحُساب الالتزام بقيم المصرف، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. يأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء ليس بناءً فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءً على كيفية تحقيقه، فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

٢-١١ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي المصرف. حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية أو الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها. من مسؤولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسؤولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص يعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر المصرف

تتضمن مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحُساب مجموع المكافآت متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصرفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثل جزءاً كبيراً من مجموع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
- مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصرفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين
- التقييم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة. تخضع توزيعات الربح الذي لا يمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتماية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة
- التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم ١٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٢-١١ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

• التأكد من توافر آليات إلزام ملائمة لضمان أن الموظفين يُلمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في اللجنة، وذلك على النحو التالي

تواريخ الاجتماعات خلال سنة ٢٠٢٣					تاريخ التعيين	إسم العضو
٦ نوفمبر	٢ أكتوبر	٨ مايو	١٥ مارس	٦ فبراير		
✓	✓	✓	✓	✓	أكتوبر ٢٠١٨	رياض اليعقوب
✓	✓	✓	✓	✓	سبتمبر ٢٠٢٠	مازن عبدالكريم
✓	✓	✓	✓	✓	سبتمبر ٢٠٢٠	مصباح المطيري
✓	✓	✓	-	✓	فبراير ٢٠١٥	الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ٢٨,٥٠٠ دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

قام المصرف بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافرها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعُرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل المصرف.

٣-١١ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق المصرف ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

٤-١١ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة المصرف بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ١٠٪ من صافي ربح المصرف، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

٥-١١ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهمتهم في تحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية.

تبنى المصرف إطار موافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المرضي و تحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في المصرف أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح المصرف بين المساهمين والموظفين.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٥-١١ المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المصرف خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم المصرف أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للتوصل إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متعلقة للمستقبل).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يبقى توقعيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم المصرف آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف المصرف لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالمصرف، يجب تحقيق الحدود الموضوعية للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك. إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن المصرف أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب توجيهه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته

يلعب نظام إدارة الأداء بالمصرف دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءً على أهداف موضوعية لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعية من خلال نظام إدارة الأداء للمصرف. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت

٦-١١ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام المصرف باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسق مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

1-11 إطار تقييم المخاطر (يتبع)

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءاً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى المصرف مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل المصرف وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل المصرف بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ جميع المكافآت في عين الاعتبار أداء المصرف وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية و متوقعة، وتشمل:

- أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
- ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
- ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء المصرف مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الاعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت

تعديلات المخاطر

لدى المصرف إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لاختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها المصرف لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل المصرف يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- احتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهام الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر المصرف في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:

- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٦-١١ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً: تقوم بنود إطار عمل المصرف في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين المصرف من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لا تتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على المصرف خلال الفترة

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل المصرف في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أداؤها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبق الاسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

٧-١١ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	استحقاق النقد المؤجل يتم بطريقة تناسبية على مدى ثلاث سنوات على الأقل. تطبق أحكام اقتطاع خاصة خلال فترة التأجيل. يحق للموظفين الحصول على ربح من المنح النقدية المؤجلة. يحدد تاريخ التسوية النقدية المؤجلة في ١ يناير من كل عام.
مكافآت أسهم صورية مقدمة	سيتم منح هذه المكافآت على الفور ولكن سيتم إصدارها بعد فترة احتفاظ لا تقل عن ٦ أشهر من تاريخ منحها. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الصورية بصافي القيمة الدفترية للبنك كما هو موضح في مستند منفصل لنظام حوافز الموظفين بالأسهم. سيتم الإفراج عن أي أرباح على الأسهم الحقيقية للموظفين مع تسوية الأسهم الصورية.
مكافآت أسهم صورية مؤجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات. سيتم منحها بطريقة تناسبية على مدى ٣ سنوات على الأقل، مع فترة احتفاظ ٦ أشهر إضافية على المكافآت المكتسبة. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الصورية بصافي القيمة الدفترية للبنك كما هو موضح في مستند منفصل لنظام حوافز الموظفين بالأسهم. يتم تطبيق أحكام اقتطاع خاصة خلال فترة التأجيل، وعند الاقتضاء، خلال فترات الاحتفاظ. فقط بعد انتهاء فترة الاحتفاظ هذه، يمكن تسوية المكافآت للموظفين. سيتم الإفراج عن أي أرباح على الأسهم الحقيقية للموظفين مع تسوية الأسهم الصورية (أي بعد فترة الاحتفاظ).

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٧-١١ مكونات التعويضات المتغيرة (يتبع)

تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع. يتم تحرير جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد فترة احتفاظ لمدة ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الوهمية بصافي القيمة الدفترية للبنك وفقاً لقواعد نظام حوافز الموظفين بالأسهم الخاص بالبنك. سيتم تحرير أي من هذه الأرباح وفقاً لشروط الاستحقاق جنباً إلى جنب مع الأسهم الصورية الأساسية

٨-١١ نظام المكافآت المؤجلة

يخضع أي شخص ليس الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية أو الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية ويحصل على مكافأة إجمالية تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لنظام المكافآت المؤجلة، على النحو التالي

عناصر المكافآت المؤجلة	الرئيس التنفيذي، نائبه وأعلى ٥ أجور لموظفي الأقسام التجارية	الموظفين الآخرون (الخاصة لسياسية المكافآت المتغيرة)	فترة التأجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الاسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	%٤٠	%٥٠	فوراً	-	-	نعم
مكافآت أسهم صورية مقدمة	-	%١٠	فوراً	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	%١٠	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم صورية مؤجلة	%٥٠	%٤٠	خلال ٣ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

٩-١١ تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٢٠١	١٤٣	رسوم الجلسات
١٩١	١٩٨	المكافآت
٣٥	٢٩	مدفوعات أخرى*

* تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة

(ب) هيئة الرقابة الشرعية.

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٥٠	٤٨	رسوم الجلسات
لاشيء	لاشيء	المكافآت
-	-	مدفوعات أخرى

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٩-١١ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(د) المكافآت المؤجلة

٢٠٢٣					
الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)	
		(المبلغ)	(العدد)		
٧٥٢	-	٦٦٣	٤,١١٧,٢٣٩	٨٩	الرصيد الإفتتاحي
١١١	-	٩٨	٧٧١,٨٨٧	١٣	الممنوح خلال الفترة
(٩٩)	-	(٨٩)	(٧٠٩,٥٤٧)	(١٠)	المدفوع خلال الفترة *
-	-	-	-	-	تخفيض رأس المال
-	-	-	-	-	تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر
٧٦٤	-	٦٧٢	٤,١٧٩,٥٦٩	٩٢	الرصيد الختامي

٢٠٢٢					
الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)	
		(المبلغ)	(العدد)		
٤١٣	-	٣٥١	١,٦٩٠,٤١٤	٦٣	الرصيد الإفتتاحي
٣٥٤	-	٣١٣	٢,٥٠٣,١٩٢	٤١	الممنوح خلال الفترة
(١٥)	-	-	(٧٦,٣٦٧)	(١٥)	المدفوع خلال الفترة *
-	-	-	-	-	تخفيض رأس المال
-	-	-	-	-	تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر
٧٥٢	-	٦٦٣	٤,١١٧,٢٣٩	٨٩	الرصيد الختامي

(هـ) مكافآت نهاية الخدمة

خلال عام ٢٠٢٣، دفع البنك لا شيء دينار بحريني لمكافآت نهاية خدمة.